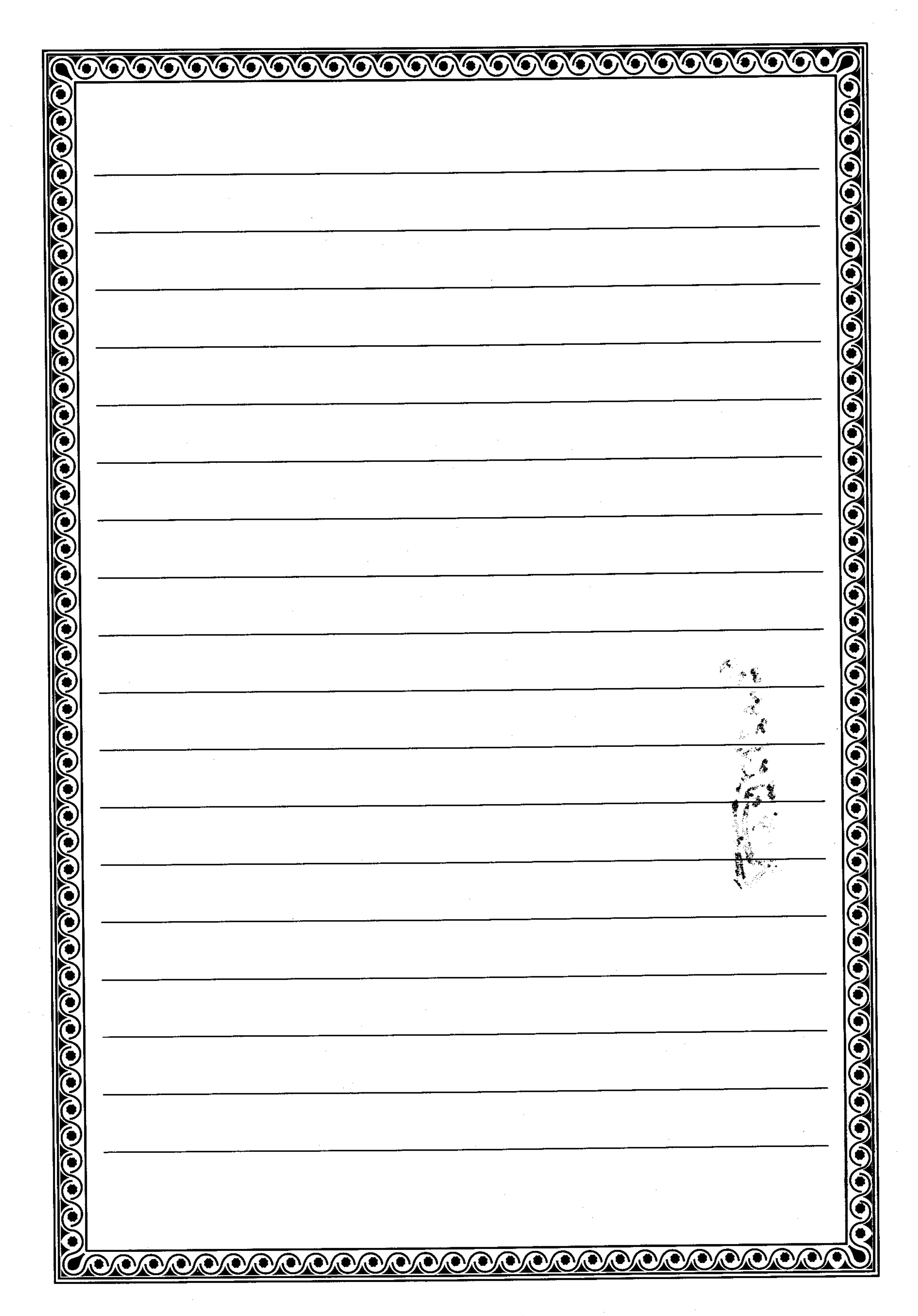
كتاب السلسبيل

في شرح ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل

للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي
٦٧٣ - ٧٤٨هـ

استخرج نصوصه ورتبه وعلق عليه وقدم له
خليل بن محمد العربي

دار الإمام البخاري
الدوحة - قطر



كتاب السلسبيل

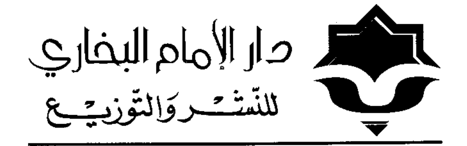
في شرح ألفاظ وعبارات

الجرح والتعديل

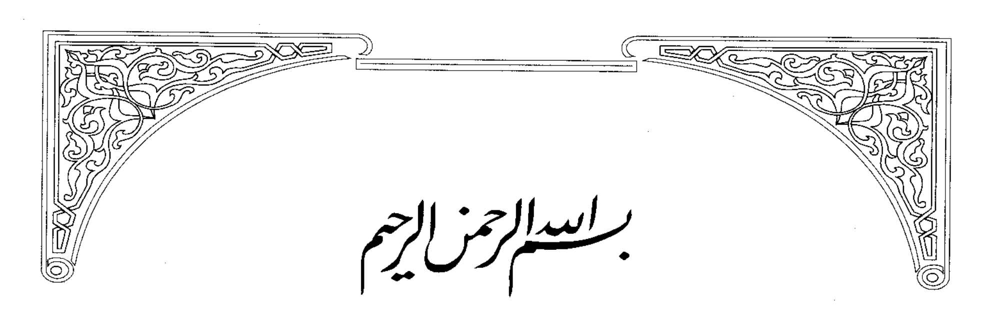


رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: ٨٢/ ٢٠٠٧
الرقم الدولي (ردمك): ٦ ـ ١ ـ ٧٠٨ ـ ٩٩٩٢١

الطبعة الأولى
١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م



الدوحة ـ قطر ـ طريق سلوى ـ بجوار دوار الغانم الجديد
ص.ب ٢٩٠٠٠ ـ الهاتف: ٠٠٩٧٤٤٦٨٤٨٤٨ ـ الفاكس: ٠٠٩٧٤٤٦٨٥٥٨٨
www.albukhari.org



وبه وحده أستعين

إنَّ الحمْد لله؛ نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَن يهده الله؛ فلا مضل له، ومن يُضلل؛ فلا هادي له.

وأشهد أن لا إلـٰه إلّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران].

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء].

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب].

وبعد:

فهذا كتاب «السلسبيل في شرح ألفاظ وعبارات الجرح

والتعديل»، وهو الإصدار الثالث من موسوعة الإمام العلّامة شمس الدين الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ، أُقدّمه للقرّاء الكرام، بعد أن تمّ طباعة ونشر الإصدارين الأوليين من هذه الموسوعة المباركة ـ بإذن الله تعالى ـ، وهما كتابا «الجرح والتعديل»، و«المسند المعلّل».

والله تعالى أسأل أن ييسّر لي إنهاء ما تبقّى من هذه السلسلة، وأن يتقبّلها مني، إنه سميع قريب مجيب الدعاء.

ومما ذكرناه في مقدمة الكتابين السابق ذكرهما: المصادر التي استخرجت منها فوائد هذه الموسوعة، والتي بلغت خمسة وعشرين مصنفًا، ولا بأس أن أعيد ذكرها ها هنا لما فيها من الفائدة، وهي:

الرقم	اسم الكتاب	عدد أجزائه
١	تاريخ الإسلام	٥٢
٢	تذكرة الحفّاظ	٤
٣	ترتيب الموضوعات	١
٤	تلخيص مستدرك الحاكم	٤
٥	تنقيح تحقيق ابن الجوزي	١١
٦	حق الجار	١
٧	ديوان الضعفاء	١
٨	الدينار من حديث المشايخ الكبار	١

الرقم	اسم الكتاب	عدد أجزائه
٩	ذات النقاب في الألقاب	١
١٠	ذيل تاريخ الإسلام	١
١١	ذيل ديوان الضعفاء	١
١٢	الرواة الثقات المتكلّم فيهم بما لا يُوْجِبُ الردّ	١
١٣	سير أعلام النبلاء	٢٣
١٤	الشفاعة	١
١٥	العلو للعلي العظيم	٢
١٦	الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة	٣
١٧	الكبائر وتبيّن المحارم	١
١٨	معجم الشيوخ	٢
١٩	المعجم المختص	١
٢٠	معرفة القرّاء	٢
٢١	المعين في طبقات المحدثين	١
٢٢	المغني في الضعفاء	٢
٢٣	من تكلم فيه وهو مُوَثَّق	١
٢٤	الموقظة في علم الحديث الشريف	١
٢٥	ميزان الاعتدال	٤

وبعد أن أتممت ـ بفضل الله تعالى ـ قراءة ما ذكرته من هذه المصنَّفات مع استخراج الفوائد الحديثية منها، صنّفت هذه الفوائد على العناوين الآتي ذكرها:

١ - **كتاب الجرح والتعديل**: هو الإصدار الأول، والذي تمّ نشره - بفضل الله تعالى -.

٢ - **المسند المعلَّل**: وهو الإصدار الثاني الذي تمّ طبعه من هذه الموسوعة.

٣ - **السلسبيل في شرح ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل**: وهو الكتاب الذي بين يديك، وسيأتي الكلام عنه مفصّلًا - بإذن الله تعالى -.

٤ - **مناهج الأئمة في مصنفاتهم الحديثية**: وهو كتاب مهم جدًّا، إذ جمعت فيه كُلَّ ما بيّنه الإمام الذهبي من مناهج الأئمة في مصنفاتهم الحديثية، وما وُجِّه إليهم من انتقادات.

٥ - **الأفراد والغرائب**: وجعلته محاكيًا لكتاب الأفراد للدارقطني، في ذكر المرويات التي حكم عليها الإمام الذهبي بتفرُّد أحد رواتها، مصنفًا إيَّاه على مسانيد الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين -.

٦ - **كتاب طلب العلم**: وفيه من الفوائد الغزيرة، والفرائد العزيزة، والتي طالب العلم في أمسّ الحاجة إليها، مع ذكر أهم المصنفات التي ينبغي على طالب العلم تحصيلها.

٧ - **كتاب مصطلح الحديث**: وفيه كثير من القواعد الحديثية المهمّة، والتي قلّما يوجد فيه مُصنَّف مستقل بذاته، مع تأصيل لكثير من المسائل الشائكة في علم المصطلح.

٨ ـ **فتح المنّان بذكر الأحاديث الصحاح والحِسان**: وفيه كل ما صحّحه أو حسّنه الإمام الذهبي.

٩ ـ **المسند**: وهو يشتمل على المرويات التي أوردها الإمام الذهبي بأسانيده الخاصّة به.

١٠ ـ **المراسيل**: أذكر فيه ما نصّ عليه الإمام الذهبي من مراسيل الرواة عَمّن رووا عنهم.

١١ ـ **الوحدان**: وهو كتاب هام للغاية، وهو عبارة عن ذكر الرواة الذين تفرّد عنهم بالرواية راوٍ واحد فقط.

١٢ ـ **كتاب مجموع الفوائد الحديثية**: وهو عبارة عن مجموعة من الفوائد القيّمة كمقادير الكتب، والأجزاء، والأوزان عند السلف الصالح، وكالأوائل والأواخر، وغير ذلك من الفوائد النفيسة.

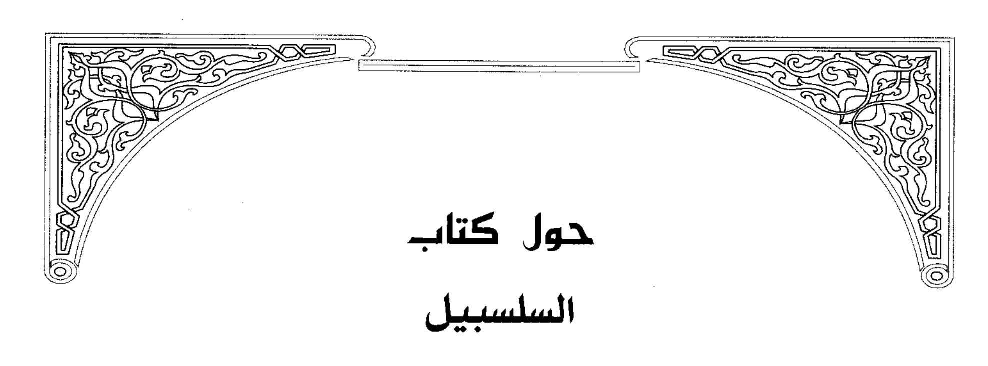
١٣ ـ **كتاب العقيدة الذهبية**: أذكر فيه كل ما سطّره الإمام الذهبي وأصّله من عقيدة أهل السنّة، والردّ على أهل الزيغ والبدعة.

١٤ ـ **كتاب الزهد والرقائق والحكمة**: وهو يشتمل على كلام الإمام الذهبي في الزهد، وتهذيب النفوس على منهج أهل السنّة.

١٥ ـ **الحِكَم والأمثال والفكاهة**: أذكر فيه من تعليقات الإمام الذهبي الكثيرة من الفكاهات الطريفة، والأمثلة والحِكَم اللطيفة.

١٦ ـ **الحكايات المستنكرة**: وهو يشتمل على كثير ممّا لم يصح من الحكايات المشتهرة على ألسنة العوام، والتي انتقدها الإمام الذهبي بأسلوبه النقدي المشهور به.

وأسأل الله السميع القريب الإعانة والتوفيق على إكمال ما تبقّى من هذه الموسوعة مخلصًا له، وما توفيقي إلّا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب.



حول كتاب

السلسبيل

في

شرح ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل

من المسلّم به لدى أهل العلم عامة، وأهل الحديث خاصة أن الإمام الذهبي ـ رحمهُ الله ـ كان من أكابر أئمة الحديث في نقد الرجال، وممن شهد له بذلك الحافظ الكبير ابن حجر العسقلاني ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه الماتع «شرح النخبة» فقال: «الإمام الذهبي من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال».

ولمّا كان علم الجرح والتعديل قائم على نقد الرجال توثيقًا، وتجريحًا، كانت الحاجة ماسّة إلى معرفة أقوال الأئمة المختلفة والمتعددة، وتفسيرها على الوجه الملائم والمناسب لها؛ حتى لا يفهم قول أي إمام على غير مراده الصحيح، مما قد ينتج عنه توثيق المجرَّح، أو تجريح الموثَّق.

وقد أولى الإمام الذهبي في نقل أقوال الأئمة، وتفسير كثير منها اهتمامًا كبيرًا، ولا سيّما الأقوال التي قد تفهم على غير مراد قائلها، ممَّا ساهم مساهمة جليلة في الوقوف على كثير ممَّا قد يستشكل فهمه على بعض أهل العلم.

وكما هو معلوم أن كثيرًا من عبارات الجرح والتعديل قد يختلف مدلولها من إمام لآخر، وكذلك تقع جملة وفيرة منها كثيرة الشَّبه في السياق، مختلفة في المعاني والمدلولات، حتى قال الإمام الذهبي نفسه معبِّرًا عمَّا نحن بصدده: «ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح وما بين ذلك، من العبارات المتجاذبة. ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عُرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة». من كتاب «الموقظة» ص(٨٢).

ولمَّا منّ الله تعالى عليَّ بهذا المشروع، جعلت من ضمنه كتاب «السلسبيل في شرح ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل»، والذي يشمل جميع أقوال الإمام الذهبي في تفسير أقوال أئمة الجرح والتعديل، وقسّمته على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في ألفاظ وعبارات التعديل.

الفصل الثاني: في ألفاظ وعبارات الجرح.

الفصل الثالث: في ألفاظ عبارات ذات صلة بالجرح والتعديل، مع بعض التعليقات للمواضع التي أراها في حاجة ماسّة للإيضاح.

ثم صنعت فهرسًا لألفاظ الجرح والتعديل، مرتِّبًا إيَّاه على حروف المعجم؛ ليسهل على الباحث الوقوف على مراده.

ثم فهرسًا آخر لمواضيع الكتاب.

والله أسأل - بأسمائه الحسنى، وصفاته العلى - أن يتقبّل مني عملي، وأن يغفر لي زللي، إنه هو البرّ الرحيم.

وصلّى الله على نبيّنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا.

✍ وكتب

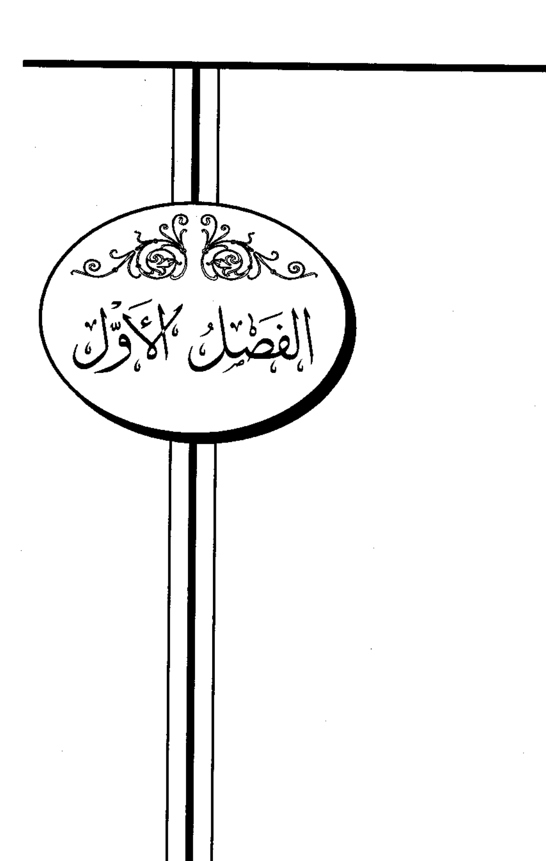
أبو عبد الله خليل بن محمد بن عوض الله المطيري العربي

١٣ من شهر شعبان لعام ١٤٢٦هـ

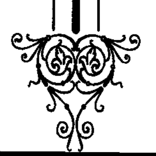
الموافق ٢٠٠٥/٩/١٧م

الدوحة - قطر





ألفاظ وعبارات التعديل





الفصل الأول

ألفاظ وعبارات التعديل

أولًا: عبارات تدل على معنًى مغاير لما وضعت له:

[١] قال العباس بن عبد العظيم: سمعت ابن مهدي يقول: لما قدم الثوري البصرة قال: يا عبد الرحمٰن جئني بإنسان أذاكره، فأتيته بيحيى بن سعيد القطان، فلمّا خرج قال: قلت لك: جئني بإنسان، جئتني بشيطان!.

يعني: بَهَرَهُ حفظه[١][٢].

---

(١) ومن استخدامهم لفظة «شيطان» في جودة الحفظ ما أورده الخطيب البغدادي في «الجامع» (١٢٩٨) بإسناده إلى شعبة وذُكر عنده أوس بن ضمعج، فقال: «والله ما أراه كان إلا شيطانًا» يعني: لجودة حديثه.
إلا أن الأغلب في استعمال هذه اللفظة تجيء في سياق التجريح والذم، ومن أمثلة ذلك:
أ ـ قول ابن معين ـ رواية الدوري (٢/ ٥٤١): «أبو سعد الصنعاني، محمد بن ميسر، وكان مكفوفًا وكان جهميًا، وليس هو بشيء، كان شيطانًا من الشياطين».
ب ـ وقال العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٤٢٩): «حدثنا محمد بن أحمد، قال: سمعت بندارًا وهو يقرأ علينا حديث عوف، فقال: يقولون: عوف! والله لقد كان عوف قدريًا رافضيًا شيطانًا».
ج ـ وقال ابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٥١): «كان الباغندي شيطاناً في التدليس».

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٧٧).

٢ قال الأصم: لم أرَ في مشايخي أحسن حديثًا من عباس الدوري.

قلت: يحتمل أنه أراد بحسن الحديث:

أ ـ الإتقان[١].

ب ـ أو أنه يتَّبع المتون المليحة فيرويها[٢].

---

(١) ومن ذلك ما أورده الترمذي في «العلل الكبير» (١٤٣) لما أورد حديث يعلى بن أمية رضي الله عنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ على المنبر: ﴿وَنَادَوْا يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾.
فقال: سألت محمدًا ـ يعني: البخاري ـ عن هذا الحديث؟ فقال: «هو حديث حسن».
قلت: ومع وصف الإمام البخاري لحديث يعلى بن أمية بالحسن، فقد أخرجه في أصول «صحيحه» (٤٨١٩)، وكذلك مسلم (٨٧١).
ومنه أيضًا: ما ذكره ابن أبي حاتم في تقدمة «الجرح والتعديل» ص(١٧٥ ـ ١٧٦) عن شعبة بن الحجاج قال: «باب: ذكر ممَّا رزق الله عزَّ وجلَّ شعبة من حسن الحديث»، ثم روى بإسناده عن يحيى القطان قوله: «ما لقيت أحدًا أحسن حديثًا من شعبة. وقال أحمد بن حنبل: وشعبة حسن الحديث عن أبي إسحاق، وعن كل من يحدِّث عنه».

(٢) سواء كان المتن صحيحًا، أو ضعيفًا بسبب ما فيه من غرابة أو نكارة، ومن أمثلة ما يطلق اصطلاح الحسن على المتون الغريبة والمنكرة:
أ ـ ما رواه ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» ص(١٤٦) بإسناده إلى أمية بن خالد «قال: قلت لشعبة: ما لك لا تحدِّث عن عبد الملك بن أبي سليمان؟ قال: تركت حديثه. قال: قلت: تحدِّث عن فلان وتدع عبد الملك بن أبي سليمان؟! قال: تركته. قلت: إنه كان حسن الحديث. قال: من حسنها فررت». =

ج ـ أو أنه أراد علوّ الإسناد.

د ـ أو نظافة الإسناد، وتركه رواية الشاذ، والمنكر، والمنسوخ، ونحو ذلك.

فهذه أمور تقضي للمحدث إذا لازمها أن يقال: ما أحسن حديثه[1].

٣ قال أبو حفص الفلاس: «كان يحيى بن سعيد القطان لا يحدث عن شهر. وكان عبد الرحمٰن يحدث عنه».

قلت: يعني: الاحتجاج وعدمه[2][3].

= ولمزيد الاطلاع والاستفادة في هذه الحيثية انظر ما ذكره أخونا الفاضل الشيخ المحدث طارق بن عوض الله ـ حفظه الله ـ في كتابه الماتع «الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات» ص(١٢٧ ـ ١٥٠).

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٢٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٧٥).

(٣) قال الإمام الترمذي في «علله» (١/ ٣٩٦ ـ شرح ابن رجب): «قال عليّ: ولم يرو يحيى عن شريك، ولا عن أبي بكر بن عياش، ولا عن الربيع بن صبيح، ولا عن المبارك بن فضالة.
قال أبو عيسى:
وإن كان يحيى بن سعيد القطان قد ترك الرواية عن هؤلاء؛ فلم يترك الرواية عنهم أنه اتهمهم بالكذب؛ ولكنه تركهم لحال حفظهم. وذُكر عن يحيى بن سعيد أنه كان إذا رأى الرجل يحدث من حفظه، مرة هكذا ومرة هكذا؛ لا يثبت على رواية واحدة تركه.
وقد حدث عن هؤلاء الذين تركهم يحيى بن سعيد القطان: عبد الله بن =

[٤] الحسين بن أحمد بن محمد النعالي، البغدادي، الحافظ.

يعني: يحفظ ثياب الحمام وغلته[(١)][(٢)].

[٥] قال يعقوب بن شيبة: «سمعت ابن المديني وقيل له: كيف رواية حنظلة ـ يعني: ابن أبي سفيان الجمحي ـ عن سالم؟ فقال: روايته عن سالم وادٍ، ورواية موسى بن عقبة عن سالم وادٍ آخر».

قلت: وهذا القول من ابن المديني لا يدل على غمز في

= المبارك، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمـٰن بن مهدي وغيرهم من الأئمة».

ثم اعلم أن الأئمة النقّاد عدُّوا يحيى بن سعيد القطان من الأئمة المتشدّدين في الجرح، ومن هؤلاء النقّاد:

أ ـ الإمام الذهبي: فقال في «الموقظة» ص(٨٣): «ومن ثم قيل: تجب حكاية الجرح والتعديل، فمنهم من نفسه حادٌّ في الجرح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل.

فالحادُّ فيهم: يحيى بن سعيد القطان، وابن معين، وأبو حاتم، وابن خراش، وغيرهم».

ب ـ الحافظ ابن حجر: فقال في «الهدي» ص(٤٤٥) في ترجمة عثمان بن عمر بن فارس: «ويحيى بن سعيد شديد التعنت في الرجال لا سيّما من كان من أقرانه».

(١) وجاء في «لسان الميزان» (٣/ ٩٤) عن أبي الغنائم قوله: «وكان يعرف بالحافظ؛ لأنه كان يحفظ ثياب الناس في الحمام».

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ١٠١).

حنظلة بوجهٍ؛ بل هو دالّ على جلالته، وأنه نظير موسى، وابن شهاب في حديثه عن سالم، فحنظلة إذًا ثقة بإجماع[(١)(٢)].

ثانيًا: عبارات مشتهرة توسَّع في مدلولاتها المتأخرون:

[٦] أحمد بن يوسف بن خلّاد، وثّقه أبو الفتح بن أبي الفوارس وقال: «لم يكن يعرف من الحديث شيئًا»[(٣)].

قلت: فمن هذا الوقت[(٤)] بل وقبله صار الحفّاظ يطلقون هذه اللفظة على الشيخ الذي سماعه صحيح، بقراءة متقن، وإثبات

---

(١) وفي سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة رقم (١٠٠): «وسألت عليًّا ـ يعني: ابن المديني ـ عن حنظلة بن أبي سفيان؟ فقال: كان ثقة».

(٢) «ميزان الاعتدال» (١/ ٦٢٠).

(٣) أورد قول ابن أبي الفوارس تلميذه الخطيب في «تاريخه» (٥/ ٢٢١).

(٤) يعني: في وقت ابن أبي الفوارس، المتوفى سنة اثنتي عشرة وأربعمائة، قاله الخطيب لما ترجم له في «تاريخه» (١/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣).
وكذلك ممن استعمل هذا التعبير في هذا المضمار ممَّن عاصروا ابن أبي الفوارس: الخطيب البغدادي، فقال لمّا ترجم لابن خلّاد هذا في «تاريخه» (٥/ ٢٢١): «كان ابن خلّاد لا يعرف من العلم شيئًا، غير أن سماعه كان صحيحًا».
وقال الخطيب أيضًا في ترجمة مخلد بن جعفر بن مخلد أبي علي الدقاق من «تاريخه» (١٣/ ١٧٧): «ذكرت لأحمد بن علي البادا ـ وهو المتوفى سنة عشرين وأربعمائة كما في «تاريخ بغداد» (٤/ ٣٢٢) ـ مخلد بن جعفر؟ فقال: كان ثقة صحيح السماع، غير أنه لم يكن يعرف شيئًا من الحديث».

عدل، وترخّصوا في تسميته بالثقة، وإنما الثقة في عرف أئمة النقد كانت تقع على العدل في نفسه، المتقن لما حمله، الضابط لما نقل، وله فهم ومعرفة بالفن، فتوسّع المتأخرون[(١)][(٢)].

ثالثًا: معنى قول البخاري: «مقارب الحديث»:

[٧] قال الترمذي[(٣)]: «رأيت البخاري يقوّي أمر عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم الإفريقي، ويقول: هو مقارب الحديث»[(٤)].

---

(١) ومن نماذج ما كان الأئمة المتقدمون يستخدمون هذا التعبير في إثبات ثقة الراوي أو عدمه ما ورد عن الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه لما سُئل عن الحارث بن نبهان كيف هو؟ فقال: «رجل صالح، ولم يكن يعرف بالحديث، ولا يحفظه، منكر الحديث». «الجرح والتعديل» (٣/ ٩٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٦٩ ـ ٧٠).

(٣) في «سننه» (١/ ٣٨٤).

(٤) قال السخاوي في «شرح ألفية الحديث» (٢/ ١١٤ ـ ١١٥) عند الكلام على «مقارب الحديث»: «من القرب ضد البعد، ومعناه: أن حديثه مقارب لحديث غيره من الثقات، فهو على المعتمد بالكسر، والفتح وسط لا يُنتهى إلى درجة السقوط ولا الجلالة، وهو نوع مدح.

قال ابن رشيد في رحلته: ومعناها: يقارب الناس في حديثه ويقاربونه؛ أي: ليس حديثه بشاذ ولا منكر».

قال: «ومما يدلك على أن مرادهم بهذا اللفظ هذا المعنى: ما قاله الترمذي آخر باب من فضائل الجهاد من «جامعه» وقد جرى له ذكر إسماعيل بن رافع فقال: ضعّفه بعض أهل الحديث، وسمعت محمدًا =

= ـ يعني: البخاري ـ يقول: هو ثقة مقارب الحديث.
وقال في باب: ما جاء من أذّن فهو يقيم: والأفريقي ـ يعني: عبد الرحمٰن ـ ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره. وقال أحمد: لا أكتب عنه. قال الترمذي: ورأيت البخاري يقوّي أمره ويقول: هو مقارب الحديث.
فانظر إلى قول الترمذي: إن قوله: مقارب الحديث تقوية لأمره وتفهَّمه؛ فإنه من المهم الخافي الذي أوضحناه» بتصرف يسير.
ثم إن الإمام محمد بن الجزري قال في نظمه المعروف بـ«الهداية» رقم (٨٦):

فليس بالقوي فالمقارب ضعيف فالمتروك واهٍ ذاهب

فتعقبه شارحه السخاوي في كتابه «الغاية في شرح الهداية» (١/٢٠٢ ـ ٢٠٣) بقوله: «الثالث: مقارب الحديث، وإيراد الناظم لها في ألفاظ التجريح شيء قد انفرد به عن ابن الصلاح ومن تبعه؛ إذ هي عندهم في المرتبة الأخيرة من ألفاظ التعديل.
وصنيع البخاري وتبعه الترمذي يؤيده.
ولا فرق في ذلك بين ضبطها بكسر الراء أو فتحها كما ذهب إليه غير واحد، بل المعنى: يقارب الناس في حديثه ويقاربونه؛ أي: فليس حديثه بشاذ ولا منكر».
قلت: والذي قاله الحافظ السخاوي هو الحق لموافقته لما عليه الأئمة المتقدمون في استعمالهم لهذا التعبير؛ ولكن قبل أن أبرهن على صحة ما ذكره السخاوي أود أن أشير إلى أن الأئمة كانوا يطلقون هذا التعبير على وجهين:
الوجه الأول: غير مقرون بغيره.
والآخر: مقرونًا بغيره بلفظ من ألفاظ التعديل كقولهم: «ثقة مقارب =

= الحديث» وما شابه على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

أما الوجه الأول: وهو قولهم: «مقارب الحديث» فهو لم يكن اصطلاحًا خاصًا بالإمام البخاري فحسب، بل استعمله غير واحد من الأئمة النقّاد، وكلهم استخدموه في وصف من كان في أدنى درجات التعديل على ما وضّحه الحافظ السخاوي، ومن هؤلاء الأئمة النقّاد:

أ ـ الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه: قال الميموني في «العلل» (ت٤٨٨): «وسمعت أبا عبد الله يقول: محمد بن عبد الرحمٰن بن عنج شيخ متقارب الحديث، يروي عنه الليث».

قلت: وابن عنج هذا قال فيه أبو حاتم: «صالح الحديث». «الجرح والتعديل» (٧/ ٣١٧).

وقال ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٤٢٤): «يروي عن نافع بنسخة مستقيمة».

ب ـ محمد بن يحيى الذُّهلي: قال ـ فيما أورده عنه المزِّي في «تهذيبه» (١٩/ ٤١) ـ: «فهذان ـ يعني: إسحاق بن يحيى العوصي، وعبيد الله بن أبي زياد الرصافي ـ مجهولان من أصحاب الزهري، مقاربا الحديث يُلحقان بهذه الطبقة الثانية؛ وإن كان هؤلاء أشهر منهما في حديث الزهري؛ فإنهما أقوم بحديث الزهري منهم».

قال المزي: وأشار بقوله: «هؤلاء» إلى أسامة بن زيد الليثي، وابن أخي الزهري، وابن إسحاق، وعبد العزيز الماجشون، وأبي أويس، وفليح بن سليمان، وعبد الرحمٰن بن إسحاق وغيرهم».

قلت: فأنت ترى مع وصف الذهلي لهذين الراويين بالجهالة، إلا أنهما لما كان حديثهما عن الزهري أقوم من غيرهما ممَّن هم أشهر منهم من أصحاب الزهري، وصفهما بقوله: «مقاربا الحديث».

ج ـ ابن عدي: قال في ترجمة بشر بن رافع النجراني من «كامله» (٢/ ١٣): «هو مقارب الحديث، لا بأس بأخباره، ولم أجد له حديثًا منكرًا». =

....

= د ـ **أبو يعلى الخليلي**: قال في «الإرشاد» (١/ ٣٤٦): «داود بن عبد الله الجعفري مقارب الحديث، يخطئ أحيانًا.

قال أبو حاتم: إنه صدوق».

هـ ـ **الحافظ ابن حجر**: قال في «هدي الساري» ص(٤٣٦): «عبد الله بن العلاء بن زبر الربعي الدمشقي، وثّقه ابن معين، ودحيم، وأبو داود، وابن سعد، ويعقوب بن شيبة، والفلاس، والدارقطني، وجمهور الأئمة، وقال أحمد: مقارب الحديث، وشذّ أبو محمد بن حزم فقال: ضعيف!».

والحافظ ابن حجر يرى ها هنا أن قول الإمام أحمد: «مقارب الحديث» أنزل من وصف الثقة؛ لأنه لما ذكر توثيق الأئمة لعبد الله بن العلاء لم يدرج معهم الإمام أحمد.

ثم إنه حكم على تضعيف ابن حزم له بالشذوذ، مع سكوته عن قول الإمام أحمد: «مقارب الحديث». فيستفاد من ذلك أن الحافظ جعل صفة «مقارب الحديث» وسطًا ما بين التوثيق والتضعيف، تمشّيًا لمنهج المتقدمين في استخدامهم لهذا الاصطلاح.

وأما **الوجه الآخر**: أن تأتي هذه العبارة مقرونة بغيرها بلفظ من ألفاظ التعديل، ومن الأئمة من نطق بها:

أ ـ الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه:

* قال عبد الله بن أحمد ـ في «العلل» (١/ ١٢٦) ـ: «قال أبي: حماد بن نجيح ثقة، مقارب الحديث».

* قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٨٤): «نا صالح بن أحمد بن حنبل قال: قال أبي: إسماعيل السدي مقارب الحديث، صالح».

* قال الميموني في «العلل» (ت٤٧٥): «قلت ـ يعني: للإمام أحمد ـ: إسماعيل بن زكريا كيف هو؟ قال لي: أما الأحاديث المشهورة التي =

قلت: وأيضًا فلم يذكره في كتاب «الضعفاء» له[1][2].

= يرويها، فهو فيها مقارب الحديث، صالح».
* وقال أبو داود السجستاني في «سؤالاته» (ت٤٣٦): «قلت لأحمد: يزيد بن عطاء؟ قال: كان ثقة، مقارب الحديث».
ب ـ الإمام البخاري:
قال الترمذي في «علله الكبير» (ت١٧ ـ ترتيب القاضي): «قال ـ يعني: البخاري ـ: محمد بن موسى المخزومي لا بأس به، مقارب الحديث». هذا: ثم وقفت بعدما تقدم ذكره على نصٍّ هامٍ عن الإمام أحمد يؤكد ما ذكرناه فيما نحن بصدده، قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٠١) فيما رواه بإسناده إلى الإمام أحمد: «مسلم الأحرد مستقيم الحديث أو مقارب الحديث».
وهذا النص يكفي فيما برهنا عليه من أن قولهم: «مقارب الحديث» هي من ألفاظ التعديل، وأن مرتبتها إذا أطلقت ولم تقترن بغيرها تكون من أدنى مراتب التعديل، وأن مَن قيل فيه هكذا يكون حديثه حسنًا، أو صالحًا ـ من غير شك ـ للاعتبار.
وأما في الحالة الثانية ـ أعني: حين اقترانها بلفظ من ألفاظ التعديل ـ فلا مجال للشك في أنها تعد من ألفاظ التعديل القوية، إلا أنها تعطي لنا بالإضافة إلى ذلك دلالة قوية إلى أن قولهم: «مقارب الحديث» من ألفاظ التعديل، إذ لو أنها من ألفاظ التجريح لما كان يمكن لهم أن يقرنوها بغيرها من ألفاظ التعديل، حيث إنهم لا يمكن أن يجمعوا بين لفظين متضادين في راوٍ واحد في آن واحدٍ؛ كأن يقولوا في راوٍ: «ثقة ضعيف» أو «صالح ضعيف»، والله الموفّق.

(١) قول الإمام الذهبي: إن البخاري لم يورد ابن أنعم الأفريقي في كتابه «الضعفاء» غير مُسَلَّم له، إلّا إذا كان مقصد الذهبي بالضعفاء الكبير، حيث ذكره البخاري في «ضعفائه الصغير» (ت٢٠٧) وقال: «في حديثه بعض المناكير».
(٢) «تاريخ الإسلام» (٩/ ٤٧٩).

رابعًا: مدلول قول ابن عدي في الراوي: «لا بأس بحديثه»:

8 ديلم بن غزوان البصري، ذكره ابن عدي في «الكامل»[1]، وقوّى أمره، وقال: «لا بأس بحديثه»[2][3].

---

(١) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٣/ ١٠٤ ـ ١٠٥).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٩).

(٣) لم أجد في ترجمة ديلم بن غزوان من المطبوع من الكامل هذا القول الذي نسبه إليه الإمام الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ، فلعله يكون من السقط الكثير الحادث في النسخة المطبوعة والوحيدة المتداولة بين أيدينا، وهي طبعة سقيمة للغاية.
وعلى كلٍّ: فيستفاد من كلمة ابن عدي في الراوي: «لا بأس بحديثه» أنها تقوية لحاله، على ما ذكره الإمام الذهبي ها هنا.
ولكن العلّامة اليماني ـ رحمه الله تعالى ـ يوجه هذه المقالة ـ وما شابهها ـ الصادرة من ابن عدي توجيهًا مختلفًا تمام الاختلاف عما ذكره الإمام الذهبي ها هنا، فقال في تعليقه على «الفوائد المجموعة» للإمام الشوكاني ص(٥١) على كلمة ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به» في ترجمة يوسف بن محمد بن المنكدر من «كامله» (٧/ ١٥٦) فقال المعلمي اليماني: «هذه الكلمة رأيت ابن عدي يطلقها في مواضع تقتضي أن يكون مقصوده «أرجو أنه لا يتعمّد الكذب» وهذا منها؛ لأنه قالها بعد أن ساق أحاديث يوسف، وعامّتها لم يتابع عليها».
ولا يخفى مدى الفرق الشاسع بين تفسيري الناقدين: الذهبي واليماني ـ رحمهما الله تعالى ـ؛ فتفسير الذهبي يقتضي أن حال الراوي يصلح للاعتبار.
وأما تفسير اليماني؛ فيقتضي أن هذا الراوي واهٍ جدًا غير أنه لا يكذب.
ومهما يكن من أمر، فمن الواضح جدًا أن أقوال ابن عدي في الرواة: «أرجو أنه لا بأس به» أو «أرجو أنه لا بأس به وبحديثه» وغيرهما في =

خامسًا: مدلول قولهم: «فلان مِثْلُ فلان» أو «قريب من فلان»:

[٩] قال أبو حاتم[١]: «عبد الله بن عياش قريب من ابن لهيعة».

وقول أبي حاتم: «هو قريب من ابن لهيعة» تصليح لحال ابن لهيعة[٢]؛ إذ يقارب في الوزن بشيخ خرَّج له مسلم، ولا ريب أنه أوثق من ابن لهيعة، وأن ابن لهيعة أعلم بكثير منه[٣].

سادسًا: مدلول قول ابن عدي في الراوي: «لم أرَ في رواياته حديثًا منكرًا إذا حدَّث عنه ثقة»:

[١٠] وبحسبك أن ابن عدي يقول في «كامله»[٤]: «لم أرَ في

= حاجة ماسّة إلى استقصائها، وبيان مدى مدلولاتها، فلعلّ الله ـ تعالى ـ يسخّر لنا مَن يتجشَّم لهذا الأمر، والله الموفق.

(١) «الجرح والتعديل» (٥/ ١٢٦).

(٢) وكما وجّه الإمام الذهبي قول أبي حاتم هذا على سبيل التقوية؛ فإن أبا حاتم يطلقها أيضًا على سبيل التجريح، ومن ذلك ما قاله ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٨٤): «سمعت أبي يقول: إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو قريب من ابن أبي حبيبة، كثير الوهم، ليس بالقوي».
وقد قال في ابن أبي حبيبة ـ وهو إبراهيم بن إسماعيل الأشهلي ـ: «شيخ ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به، منكر الحديث». «الجرح والتعديل» (٢/ ٨٣).
والأمثلة على ذلك كثيرة جدًا.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٣٤).

(٤) «الكامل» لابن عدي (٥/ ٢١٤)، وتمام كلامه: «والبخاري مع شدة استقصائه يروي عنه في صحاحه».

رواياته ـ يعني: علي بن الجعد ـ حديثًا منكرًا إذا حدَّث عنه ثقة»[1][2].

---

(١) وقد ورد هذا القول عن غير واحدٍ من الأئمة النقّاد، إلا أن ابن عدي كان أكثرهم استعمالًا له، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى، ولم أجد أحدًا أطلق هذا القول في أي راوٍ من الرواة وأراد به خلاف ما نصّ عليه الإمام الذهبي ها هنا، ومن صريح ما جاء في ذلك: قول ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٤/ ٣٨٤): «عمرو بن شعيب ثقة إذا حدّث عنه ثقة، وإنما أدخلت أحاديثه الداخلة من أجل رواية الضعفاء عنه».

وقال الدارقطني ـ رواية البرقاني (ت٣٤) ـ: «أحوص بن حكيم بن عمير العنسي حمصي يعتبر به إذا حدث عنه ثقة».

وأما ابن عدي فهو مَن أشهرَ هذا القول وأكثر في استخدامه، ومن صريح قوله في ذلك ما جاء في ترجمة بهز بن حكيم من «الكامل» له (٢/ ٦٨): «لم أرَ له حديثًا منكرًا، وأرجو أنه إذا حدث عنه ثقة فلا بأس بحديثه».

وقال في ترجمة الحسن بن علي بن راشد (٢/ ٣٣١): «لم أرَ بأحاديثه بأسًا إذا حدث عنه ثقة».

وقال في ترجمة حنظلة بن أبي سفيان الجمحي (٢/ ٤٢١): «عامة ما يروي حنظلة مستقيم، ولحنظلة أحاديث صالحة، وإذا حدّث عنه ثقة فهو مستقيم الحديث».

وقال في ترجمة محمد بن راشد المكحولي (٦/ ٢٠٢): «وليس برواياته بأس إذا حدث عنه ثقة فحديثه مستقيم».

وقال في ترجمة هشام القردوسي (٧/ ١١٤): «حديثه عن من يرويه مستقيم، ولم أرَ في أحاديثه منكرًا إذا حدث عنه ثقة، وهو صدوق لا بأس به».

وفي كل ما أوردناه يدل دلالة واضحة أن مَن قيل فيه هذا القول فهو إما ثقة، أو صدوق، أو على الأقل ممّن يعتبر به، وأن ما جاء عنهم من مرويات منكرة فمصدرها ممّن حدث عنهم من الضعفاء.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٦٦).

سابعًا: مدلول قولهم: «يكتب المَقَاطيع»[1]:

[11] قال أبو عمرو بن حمدان: «سألت الحافظ ابن عقدة عن البخاري ومسلم: أيهما أعلم؟

فقال: كان محمد عالمًا، ومسلم عالمًا.

فكررت عليه مرارًا، فقال: يا أبا عمرو: قد يقع لمحمد الغلط في أهل الشام، وذلك أنه أخذ كتبهم فنظر فيها، فربما ذكر الواحد منهم بكنيته، ويذكره في موضع آخر باسمه، يتوهم أنهما اثنان. وأما مسلم فقلّما يقع له من الغلط في العلل؛ لأنه كتب المسانيد، ولم يكتب المقاطيع، ولا المراسيل».

قلت: عنى بالمقاطيع: أقوال الصحابة، والتابعين في الفقه والتفسير[2][3].

---

(١) وكذلك قولهم: «يروي المقاطيع» على ما سنذكره إن شاء الله تعالى.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٥).

(٣) ومن ذلك قولهم: «يروي المقاطيع»، وأكثر من وجدته استخدامًا لهذا التعبير هو ابن حبان البستي، وذلك في كتابه «الثقات» على ما سيأتي، وهو في المواضع الآتي ذكرها متّبع للإمام البخاري من خلال «التاريخ الكبير» كما هو معلوم، إلا أنه خالف البخاري في التعبير عن هذا الاصطلاح؛ فالبخاري يقول ـ مثلًا ـ: «فلان عن فلان، منقطع» فيعبر عنه ابن حبان بقوله: «فلان، عن فلان، يروي المقاطيع». وذلك مثل:
أ ـ قال البخاري في «تاريخه الكبير» (١/ ٩٢): «محمد بن سعيد بن عبد الرحمـٰن بن عنبسة بن سعيد بن العاص الأموي القرشي، روى عنه الليث، منقطع». =

= فقال ابن حبان في «ثقاته» (٧/ ٤٢٥): «محمد بن سعيد بن عبد الرحمٰن بن عنبسة الأموي القرشي، يروي المقاطيع، روى عنه الليث بن سعد».

ب ـ قال البخاري (٣/ ١٠): «حصين بن منيع السدوسي، روى عنه شاذان، منقطع».

وقال ابن حبان (٨/ ٢٠٨): «حصين بن منيع السدوسي، يروي المقاطيع، روى عنه شاذان».

ج ـ قال البخاري (٦/ ٢٨ ـ ٢٩): «عبد العزيز بن زياد العمي البصري الوزان، سمع قتادة، كان عنده حديثان، منقطع».

فقال ابن حبان (٧/ ١١٤): «عبد العزيز بن زياد العمي الوزان، من أهل البصرة، يروي عن قتادة المقاطيع».

د ـ قال البخاري (٦/ ١٦٤): «عمر بن شوذب بياع الأكسية. . . سمع كعبًا، منقطع، في الكوفيين».

فقال ابن حبان (٨/ ٤٤٠): «عمر بن شوذب، بياع الأكسية، من أهل الكوفة، يروي المقاطيع».

فمما سبق ذكره ـ ولا سيّما في المثالين الأخيرين ـ يتبين أن الإمام البخاري كان يطلق اصطلاح (المنقطع) على أقوال التابعين فمن دونهم، بينما ابن حبان سار على ما استقرّ عليه المتأخرون من اختصاص اصطلاح المقطوع على أقوال التابعين فمن دونهم.

وعليه: فيعلم من قول النووي في «الإرشاد» (١/ ٢٠٨ ـ تدريب) في باب المنقطع: «وقيل: هو ما رُوي عن تابعي أو من دونه قولًا له أو فعلًا، وهذا غريب ضعيف» ما فيه من بعدٍ وضعف حيث استعمله الإمام البخاري، وفي ذلك منه وحده كفاية.

وعلى العكس من ذلك: فقد أطلق الأئمة: الشافعي، وأبو بكر الحميدي، والدارقطني، والطبراني، تعبير (المقطوع) على المنقطع. انظر: «تدريب الراوي» (١/ ١٩٤)، ولا مشاحّة في الاصطلاح.

ثامنًا: عدم ذكر الراوي في كتب الضعفاء تقوية لأمره:

١٢ قال الترمذي: رأيت البخاري يقوي أمر عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم الأفريقي، ويقول: هو مقارب الحديث.

قلت: وأيضًا فلم يذكره في كتاب «الضعفاء» له[١][٢].

تاسعًا: مدلول قولهم: «هو في نفسه ثقة»[٣]:

١٣ قال الحاكم: «هو ـ يعني: خارجة بن مصعب الخراساني ـ في نفسه ثقة».

يعني: ما هو بمتهم[٤][٥].

---

(١) وقد تقدم هذا النص تحت الفقرة رقم (٧) مع التعليق عليه.

(٢) «تاريخ الإسلام» (٩/ ٤٧٩).

(٣) وأحيانًا يعبّرون بقولهم: «هو صدوق في نفسه» قاله الذهبي في ترجمة علي بن عمر، أبو الحسن الحميري الحربي من «ميزانه» (٣/ ١٤٨).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٢٧)، «تاريخ الإسلام» (١٠/ ١٥٨).

(٥) والأئمة حينما يطلقون هذا القول في الرواة، يريدون به عدّة معان:
أ ـ التوثيق المطلق:
ومثاله ما قاله أبو حاتم الرازي في يزيد بن عبد الله بن الهاد الليثي: «ابن الهاد أحبّ إليَّ من عبد الرحمٰن بن الحارث، وأحب إليَّ من محمد بن عمرو بن علقمة، وهو وابن عجلان متساويان، وهو في نفسه ثقة». «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٧٥).
وقد قال في ابن عجلان: «ثقة» كما في «الجرح والتعديل» (٨/ ٥٠).
إلا أن استخدامهم هذا التعبير في الرواة الثقات مطلقًا من أندر ما يكون.
ب ـ أن يكون الراوي أحد المتروكين، وقد اتهم بالكذب، وهو بريء منه:
كما جاء عن الحاكم ها هنا في خارجة بن مصعب الخراساني، وفسّره الذهبي بكونه غير متهم. =

....

= ج ـ أن يكون الراوي أحد الثقات، إلا أنه قد مُسَّ بضرب من ضروب التجريح، ومن ذلك:

*** أن يُذكر في أسانيد تأتي من طريقها متون منكرة، وتكون العلة من غيره، وذلك مثل:**

ـ إبراهيم بن أبي عبلة، قال الدارقطني ـ كما في «سؤالات الحاكم» (ت٢٧٤) ـ: «الطرقات إليه ليس تصفو، وهو بنفسه ثقة، لا يخالف الثقات، إذا روى عنه ثقة».

ـ بقية بن الوليد، قال ابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٧٤): «بقية يحدث عن مجهولين بعجائب، وهو في نفسه ثقة لا بأس به صدوق، ما يقع فيه حديثه من الإنكار فإنما يقع من جهة من يروي عنه».

ـ أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكّيّ، قال ابن عدي في «الكامل» (٦/ ١٢٦): «وكفى بأبي الزبير صدقًا إن حدّث عنه مالك، فإن مالكًا لا يحدث إلا عن ثقة، ولا أعلم أحدًا من الثقات تخلف عن أبي الزبير إلا وقد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة، إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء، فيكون ذلك من جهة الضعيف، ولا يكون من قبله، وأبو الزبير يروي أحاديث صالحة، ولم يتخلّف عنه أحد، وهو صدوق وثقة، لا بأس به».

*** أو أن يكون مُدلسًا:**

ـ قال ابن عبد البر في مقدمة «التمهيد» (١/ ١٧): «من عُرف بالتدليس المجتمع عليه، وكان من المسامحين في الأخذ عن كل أحد، لم يُحتج بشيءٍ مما رواه حتى يقول: أخبرنا، أو: سمعت.

هذا إذا كان عدلًا ثقة في نفسه».

ـ وقال الذهبي في ترجمة ابن جريج من «السِّيَر» (٦/ ٣٣٢): «الرجل في نفسه ثقة، حافظ، لكنه يدلس بلفظة «عن»، و«قال»». =

عاشرًا: مدلول سكوت[1] النُّقَّاد عن أحد الرواة:

....

= *** أو مُرْسِلًا:**

- قال ابن عدي في «الكامل» (٥/١١٦): «وعمرو بن شعيب في نفسه ثقة، إلا أنه إذا روى عن أبيه، عن جده على ما نسبه أحمد بن حنبل يكون ما رواه عن أبيه، عن جده، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا».

- قال الذهبي في «المغني» (ت٤٢٠٢): «علقمة بن وائل بن حجر، عن أبيه، قال ابن معين: مرسل. قلت: هو في نفسه ثقة».

*** أو أن يُرمى ببدعة:**

- قال الإمام الذهبي في «السِّيَر» (٦/٣٣٨): «سيف بن سليمان المكي، هو في نفسه ثقة، لكن رماه يحيى بن معين بالقدر».

*** أو اتهم بإلحاق اسمه في غير مسموعاته:**

- قال الخطيب البغدادي في ترجمة علي بن عمر بن محمد الحميري السكري من «تاريخه» (١٢/٤١): «سألت الأزهري عن السكري؟ فقال: صدوق، كان سماعه من كتب أخيه، لكن بعض أصحاب الحديث قرأ عليه شيئًا منها لم يكن فيه سماعه، وألحق فيه السماع، وجاء آخرون فحكوا الإلحاق وأنكروه، وأما الشيخ فكان في نفسه ثقة».

*** أو بسبب روايته نسخة متكلم في إسنادها:**

- قال الإمام أبو زرعة الرازي: «عمرو بن شعيب مكي، كأنه ثقة في نفسه، إنما تكلم فيه بسبب كتاب عنده». «الجرح والتعديل» (٦/٢٣٩).

ومما سبق ذكره يُعلم أن جُلَّ من قيل فيه: «في نفسه ثقة» أو ما شابهها وكان من الثقات فلا بدّ وأن يكون قد مُسَّ بضرب من ضروب التجريح.

(١) وهذا السكوت بخلاف سكوت الأئمة عمن ترجموا لهم في مصنفاتهم =

[١٤] قال أبو حاتم[١]: «قال لي أحمد بن حنبل: إلى من تختلف ببغداد؟

قلت: إلى هوذة بن خليفة، وعفان، فسكت، كالراضي بذلك»[٢][٣].

= المعنية بالجرح والتعديل، كالبخاري في «تاريخه الكبير» وأبي زرعة وأبي حاتم في «الجرح والتعديل»، فحيث ترجم هؤلاء الأئمة لراوٍ، ولم يذكروا فيه جرحًا أو تعديلًا، فلا يستفاد من أن ذلك يعد تعديلًا من هؤلاء الأئمة في حق من ترجموا له، بخلاف ما ادعاه أحد المعاصرين، وهو مخطئ في ذلك.

(١) «الجرح والتعديل» (٩/ ١١٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١٢٢).

(٣) وقد كَثُر ورود لفظة: «فسكت» عن الأئمة النقّاد حال توجيه الرواة عنهم أسئلتهم لهم عن أحوال الرواة، ومن أكثر ممن ورد عنهم هذا الاصطلاح على الإطلاق: هو الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه، وقد تعددت أوجه السكوت بديلًا عن الإجابة باللفظ إلى أوجهٍ عدة، منها:

أ - الرضى عمَّن سكت عنه من الرواة:

كالمثال الذي أورده الإمام الذهبي ها هنا عن أبي حاتم الرازي في إجابته للإمام أحمد.

أو الرضى على ما سكت عليه من مرويات:

وذلك مثلما أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٣٣١ - ٣٣٢) عن أبي زرعة قال: «سمعت أحمد بن حنبل، وذكر عن عبد الله بن واقد، عن عكرمة بن عمار، عن الهرماس قال: «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم على راحلته نحو الشام».

فقال أحمد: ما ظننت أن الهرماس روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث العضباء؛ حتى جاء أبو قتادة بهذا الحديث. =

....

= قلت له أنا: وها هنا حديث آخر سوى هذين.

قال: ما هو؟

قلت: حدثنا عمرو بن مرزوق، عن عكرمة بن عمار، عن الهرماس قال: سلمت على النبي صلى الله عليه وسلم فمد يده.

قال أبو زرعة: فسكت ولم ينكره».

وكذلك ما قاله أبو زكريا الدقاق في سؤالاته عن ابن معين (ت٢٢٤): «وسمعت يحيى وسئل: أكثر مَن روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ابن عمر، وابن عباس، وأبو هريرة؟ فسكت. كأنه كما سئل».

مثال آخر:

قال أبو عثمان البرذعي في كتاب «الضعفاء» عن أبي زرعة الرازي (٢/ ٧٧٠): «قلت لأبي زرعة: إذا سمعتك تذاكر بالشيء عن بعض المشيخة قد سمعته من غيرك فأقول: حدثنا أبو زرعة وفلان، وإنما ذاكرتني أنت بالمعنى والإسناد؟

فقال: أرجو.

قلت: فإن كان حديثًا طويلًا؟

قال: فهذا أضيق.

قلت: فإن قلت: حدثنا فلان، وأبو زرعة نحوه؟ فسكت».

وقد أورد الخطيب هذا الخبر في كتابه «الكفاية» ص(٣١٧) باب: ذكر من كان يذهب إلى إجازة الرواية على المعنى من السَّلف.

ب ـ أو التوقف في أمر من سُئل عنه:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل في «العلل» (٢/١٥٦): «سألت أبي عن ثابت بن عجلان؟ فقال: كان يكون بالباب والأبواب.

قلت له: هو ثقة؟ فسكت. كأنه مرَّض في أمره».

وكذلك جاء النص بنفس السياق عند المزّي في «تهذيبه» (٤/ ٣٦٥) =

....

= إلا أنه تحرّف عند العقيلي في «ضعفائه» (١/ ١٧٥) إلى «كأنه عرَّض في أمره».

ومراد عبد الله بن أحمد بقوله: «مرَّض»؛ أي: توقَّف فيه.

وهذا التفسير موافق لما أورده الذهبي في «ميزانه» (١/ ٣٦٤) عن الإمام أحمد في ترجمة ثابت بن عجلان هذا: «أنا متوقف فيه».

ج ـ أو إقرار السائل بما تضمنه سؤاله:

قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٨٩) في ترجمة يزيد بن محمد الأيلي: «سألت أبي عنه؟ فقال: . . . وإنَّ عنده شيئًا باقيًا عن ابن لهيعة. قلت لأبي: كتبت عن ابنه خالد بن يزيد بن محمد الأيلي بايلة أحاديث عن أبيه، عن ابن لهيعة، ولم يحدثني عن أبيه عن يونس بشيء. فسكت».

د ـ أو عدم موافقة السائل بما تضمنه سؤاله:

قال عبد الله بن أحمد في «العلل» (٢/ ٤٠ ـ ٤١): «سألت أبي عن عبد الرحمٰن بن إسحاق المديني؟ فقال: ليس به بأس.

فقلت: إن يحيى بن سعيد يقول: سألت عنه بالمدينة فلم يحمدوه. فسكت». وكذلك جاء في «الجرح والتعديل» (٥/ ٢١٢).

هـ ـ أو تجريحٌ فيمن سكت عنه:

قال محمد بن يوسف بن الطباع: «سألت أحمد بن حنبل عن معلى الرازي؟ فسكت». «الكامل» لابن عدي (٦/ ٣٧٥).

ودليل أن سكوت الإمام أحمد ها هنا هو تجريح في حق معلى الرازي: أن ابن عدي لمَّا ترجم لمعلى بن منصور الرازي في «الكامل» (٦/ ٣٧٥) لم يورد فيه إلَّا حكاية سكوت الإمام أحمد عنه.

هذا، وقد قال أبو حاتم الرازي ـ كما في «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٣٤) ـ: «قيل لأحمد بن حنبل: كيف لم تكتب عن المعلى بن =

= منصور الرازي؟ فقال: كان يكتب الشروط، ومن كتبها لم يخل من أن يكذب».

فهذا هو رأي الإمام أحمد في المعلى بن منصور الرازي في عدم الكتابة عنه؛ مخافة وقوع المعلى في الكذب، وظل هذا هو رأيه فيه حتى وفاته رضي الله عنه. قال أبو زرعة الرازي - رواية البرذعي (٢/ ٧١٧ - ٧١٨) -: «رحم الله أحمد بن حنبل بلغني أنه كان في قلبه غصص من أحاديث ظهرت عن المعلى بن منصور، كان يحتاج إليها، وكان المعلى أشبه القوم بأهل العلم، وذلك أنه كان طلّابة للعلم، ورحل، وعنى به، وصبر أحمد عن تلك الأحاديث، ولم يسمع منه حرفًا».

فهذا القول من أبي زرعة الرازي دليل على أن الإمام أحمد ظل طيلة حياته حتى مماته مُضَعِّفًا للمعلى بن منصور.

و - أو عدم معرفة حال من سكت عنه:

* قال عبد الله بن أحمد في «العلل» (١/ ١٤٩): «قال أبي: قال لي شعيب بن حرب: أعطني كتاب ابن عيينة عن الزهري، فأتيته بكتابي، فجئت بعدُ آخذ الكتاب منه، فمرّ بحديث، فقال: سفيان سمع هذا من الزهري؟ فسكَتُّ أو قلت: لا أدري».

* وقال عبد الله بن أحمد أيضًا في «العلل» (١/ ٢٠٣): «حدثني أبي قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان، عن إسماعيل بن كثير أبي هاشم، عن مجاهد في قوله: ﴿إِن يُرِيدَآ إِصۡلَٰحٗا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيۡنَهُمَآۗ﴾. قال: هما الحكمان، ليس بالرجل والمرأة إن يريدا إصلاحًا يوفق الله بينهما. قال أبي: قلت لوكيع في هذا الحديث: من أبو هاشم؟ فسكت كأنه لم يدر: هو الرماني أو المكي؟ قال أبي: وجميعًا يرويان عن مجاهد». =

١٥ عمر بن شبة[١]: حدثنا الفلاس، قال: حدّث ابن أبي عدي، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة بحديث، فأنكره يحيى بن سعيد، وقال: لم يصنع ابن أبي عروبة شيئًا. فقال عفان ـ وكان حاضرًا ـ: حدثنا همام، عن قتادة، فسكت يحيى، فعجبنا من يحيى حيث يحدثه ابن أبي عدي، عن سعيد فينكره، وحيث حدثه عفان عن همام فسكت[٢].

قلت: هذا يدل على أن يحيى تغيّر رأيه بأخرة في همام، أو أنه لما رأى اتفاقهما على حديث اطمأن[٣].

= * وقال ابن القطان في كتابه «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٣٦٤) في بيان سكوت الإمام أحمد بن حنبل ـ رضي الله عنه ـ عن أحد الرواة، فقال: «قد يسكت؛ لأنه لا يعرف حاله».

ز ـ أو يسكتوا عن بيان حال الراوي إن كان مجروحًا مخافة أن يلحق بهم أذًى من أهله أو عشيرته:

قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٦٥): «سمعت أبي يقول: سألت علي بن المديني عن أبي بحر البكراوي؟ فسكت، فظننت أنه لا يجسر أن يذكره بسوء؛ لأن له عشيرة، وأهل بيت».

وإذا أراد الباحث أن يقف على معنى سكوت الناقد في حق أي راوٍ من الرواة فعليه أن ينظر إلى حال هذا الراوي، وبما احتفّ بحاله من قرائن تكون معينة ـ بعد الله تعالى ـ في بيان معنى هذا السكوت، وما يُراد به، والله الموفّق.

(١) رواه عنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ١٠٨).

(٢) ودلالة هذا السكوت؛ هو الرضى بمتابعة همام لابن أبي عروبة، وقد تقدم في الفقرة السابقة أمثلة على ذلك.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٩٩).

الحادي عشر: مدلول قولهم: «صالح الحديث»:

[١٦] أمَّا من وُثِّق ومثل الإمام أحمد يتوقف فيه، ومثل أبي حاتم يقول: «صالح الحديث»، فلا نرقيه إلى رتبة الثقة، فتفرّد هذا يعدّ منكرًا[١][٢].

[١٧] أبان بن يزيد العطَّار، قال أبو حاتم: «صالح الحديث». وهذه العبارة تدل على أن غيره من رفاقه أثبت منه كهمام وشيبان[٣].

---

(١) وقد عَدَّ الأئمةُ ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٧)، والذهبي في «الميزان» (١/ ٤)، والعراقي كما في «شرح ألفيته» (٢/ ١١٤ ـ سخاوي) عدُّوا جميعًا قولهم: «صالح الحديث» في أدنى مراتب التعديل.

وقال ابن أبي حاتم: «وإذا قيل: صالح الحديث، فإنه يكتب حديثه للاعتبار».

وقال الحافظ الذهبي: «مَن قيل: هو صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو هو شيخ، فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق».

تنبيه: هناك فرق بين قولهم: «صالح» فقط بدون إضافة «الحديث»، وقولهم: «صالح الحديث». قال الحافظ السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٢٣٧): «وقول الخليلي فيه ـ يعني: أبا زكريا يحيى بن محمد بن قيس البصري ـ إنه شيخ صالح؛ فإنما أراد صلاحيته في دينه جريًا على عادتهم في إطلاق الصلاحية حيث يريدون بها الديانة، أما حيث أريد في الحديث؛ فيقيدونها».

(٢) «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٦٥).

(٣) معرفة الرواة الثقات ص(٣٩).

تنبيه: جاء في المطبوع من معرفة الرواة الثقات: «بشار» بدلاً من: =

= «شيبان»، وما أثبتناه هو الصواب، ودليل ذلك: أن أبا حاتم عقد بينهما مقارنة فقال ـ كما في ترجمة أبان من «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٩٩) ـ: «أبان العطار أحبّ إليَّ من شيبان».

ولكن يبقى هنا تعيين شيبان هذا، فمن يكون هو؟

ذهب محقق كتاب معرفة الرواة الثقات إلى أنه شيبان بن فروخ النحوي؛ وهو مخطئ في ذلك لعدة أسباب، منها:

أ ـ أن شيبان بن فروخ النحوي أنزل طبقة من أبان بن يزيد العطَّار، بل هو تلميذه، ويروي عنه، كما في ترجمة شيبان بن فروخ من «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٥٧)، و«تهذيب الكمال» (١٢/ ٥٩٨).

ب ـ أن أبا حاتم لما عقد المقارنة بين أبان وشيبان كانت فيما أيهما أثبت في يحيى بن أبي كثير، ولا رواية لشيبان بن فروخ النحوي عن ابن أبي كثير، كما هو في مصادر ترجمته.

فعلم بذلك أن تعيين شيبان هنا بأنه ابن فروخ ليس بصواب بوجه من الوجوه.

والسؤال الآن: من يكون شيبان هذا؟

والجواب: أنه شيبان بن عبد الرحمٰن النحوي، أبو معاوية البصري المؤدب، ودليلي على ذلك:

أن الأئمة إذا جمعوا بين راويين أو أكثر في مقارنة بينهم، لم يكن جمعهم لهم جزافًا؛ بل هو مبني على أسس عدة، منها:

أ ـ المشاركة في الطبقة.

ب ـ المشاركة في الاسم.

ج ـ المشاركة في البلدة التي ينتسبون إليها.

د ـ المشاركة في الرواية عن أحد الشيوخ المشهورين.

وإذا نظرنا في ترجمة كل من أبان بن يزيد العطَّار، وشيبان بن عبد الرحمٰن النحوي، نجدهما يشتركان في الأسس التي قدمنا ذكرها، =

الثاني عشر: عبارات تعديل لا تُحْمَلُ على إطلاقها:

[١٨] عبد الله بن سالم الأشعري الوحاظي، قال النسائي: «ليس به بأس».

قلت: يعني في نقله، أما في رأيه فيه بأس شديد[(١)][(٢)].

[١٩] قال عبد الله بن علي بن المديني، عن أبيه: «عبيدة بن حميد الحذَّاء أحاديثه صحاح، وما رويت عنه شيئًا، وَضَعَّفَهُ»[(٣)][(٤)].

[٢٠] قال ابن القطان: «محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، أرى حديثه حَسَنًا».

يعني: لم يبلغ الصحة[(٥)].

= عدا المشاركة في الاسم، وذلك من حيث كونهما بصريين، ورواية كل منهما عن يحيى بن أبي كثير، وبالطبع المشاركة في الطبقة.
وبذلك يتبيَّن أن شيبان هذا هو ابن عبد الرحمٰن النحوي، أبو معاوية المؤدب، البصري، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

(١) وذلك؛ لأنه ناصبيّ. انظر: «سؤالات الآجري» عن أبي داود (ت١٧٢٧)، «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٢٦).

(٢) «تاريخ الإسلام» (١١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦).

(٣) فقول ابن المديني: «أحاديثه صحاح» ليس توثيقًا مطلقًا؛ بدليل أنه ضعّفه، وما روى عنه شيئًا.

(٤) «تاريخ الإسلام» (١٢/ ٢٨٨).

(٥) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٦٦٨).

الثالث عشر: عبارات نادرة الاستعمال:

٢١ قال أبو أحمد بن عدي في «الكامل»[١] له: «وتُكُلِّمَ فيه - يعني: عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي - ونسبوه إلى الكذب عند عبد الحميد الورَّاق، فقال: هو أنعش[٢] من أن يكذب».

يعني: ما يحسن[٣].

٢٢ سعد بن سعيد، أخو يحيى بن سعيد القطان، قال أبو حاتم[٤]: «سعد بن سعيد مودٍ»[٥].

---

(١) «الكامل» (٤/ ٢٦٧).

(٢) كذا جاء في «السير» (١٤/ ٤٥٤)، وأما ما جاء في المطبوع من «الكامل» لابن عدي (٤/ ٢٦٧): «أنغش» بالغين المعجمة، وهو موافق لما جاء في «تاريخ الإسلام» (٢٣/ ٥٤٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤٥٤)، «تاريخ الإسلام» (٢٣/ ٥٤٠).

(٤) «الجرح والتعديل» (٤/ ٨٤).

(٥) وجاء النص في «الجرح والتعديل» - المصدر السابق -: «عن عبد الرحمٰن قال: سمعت أبي يقول: سعد بن سعيد الأنصاري مؤدي.
قال أبو محمد: يعني: أنه كان لا يحفظ، يؤدي ما سمع».
ومِمَّن أورد قول أبي حاتم هذا أيضًا الحافظ ابن القطان في كتابه «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٣٤)، فقال: «وقال أبو حاتم: مود. واختلف في ضبط هذه اللفظة، فمنهم مَن يخففها؛ أي: هالك، ومنهم من يشددها؛ أي: حسن الأداء».
هذا، وممَّن استعمل هذا اللفظ أيضًا الإمام عبد الرحمٰن بن مهدي، كما جاء في ترجمة مِسْعَر بن كِدَام من «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٤٦٦)، =

قال شيخنا ابن دقيق العيد: اختلف في ضبط «مود»، فمنهم مَن خففها؛ أي: هالك. ومنهم مَن شدَّدها؛ أي: حسن الأداء[1].

الرابع عشر: عبارات تعديل غير مُطَّرِدَة:

[٢٣] قال هشام بن الكلبي: «الأصم عبد الرحمـٰن كان من أصحاب الظلة».

يعني: أصحاب الصُّفَّة[2][3].

الخامس عشر: عبارات توضح كيفية احتجاج الأئمة بالرواة المختلف فيهم:

[٢٤] روى أبو داود[4] عن أحمد قال: «أصحاب الحديث

= و«سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٧٣) لمَّا سأله الإمام أحمد عن خالد بن دينار أبي خلدة فقال: «كان ثقة؟ فقال: كان مؤديًا» إلَّا أنها تحرَّفت في المطبوع في كلٍّ من المصدرين السابقين إلى: «كان مؤدبًا» بالباء الموحَّدة، وهو تحريف من النُّسَّاخ، نبَّه عليه الدكتور الفاضل الأستاذ أحمد معبد عبد الكريم، في كتابه القيِّم «ألفاظ الجرح والتعديل بين الإفراد، والتكرير، والتركيب» ص(٥٣). فجزاه الله خيرًا.

(١) «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٢٠).

(٢) وجاء النَّص عند ابن سعد في «طبقاته الكبرى» (١/ ٣٠٥)، وفيه تفسير الصّفة بـ «الصفّة: صُفَّة المسجد».

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥١٨).

(٤) في «سؤالاته» رقم (٢١٦).

إذا شاؤوا احتجُّوا بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وإذا شاؤوا تركوه».

قلت: هذا محمول على أنهم يتردَّدون في الاحتجاج به، لا أنهم يفعلون ذلك على سبيل التَّشهي[1].

السادس عشر: عبارات عامة في تزكية الرواة:

٢٥ قال حنبل[2]: قال أبو عبد الله: «كان قبيصة بن عقبة كثير الغلط، وكان رجلًا صالحًا ثقة، لا بأس به [في تَدَيُّنِهِ][3] وأي شيءٍ لم يكن عنده؛ يعني: أنه كثير الحديث»[4][5].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٦٧ ـ ١٦٨).
وقد أورد الإمام الذهبي قول الإمام أحمد هذا في «تاريخ الإسلام» كذلك (٧/ ٤٣٤)، وعلّق عليه بقوله: «يعني: يقولون: حديثه من صحيفة موروثة، فقد يخرجون هذا القول في معرض التضعيف».
وأما في «الميزان» (٣/ ٢٦٤) فقال: «يعني: يترددون في شأنه».

(٢) رواه من طريق حنبل: الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٧٤).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من «تاريخ الإسلام»، والاستدراك من «تاريخ بغداد» ـ المصدر السابق ـ.

(٤) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٣٥٣).

(٥) ويستفاد من كلام الإمام أحمد أيضًا: أنَّ قول الناقد في الراوي الضعيف: «صالح، ثقة، لا بأس به» أو ما شابه ذلك من العبارات فهي محمولة على تَدَيُّنِهِ، بمعنى أنه ذو دين، إلا أنه ضعيف في روايته. ومثل ذلك ما وقفت عليه من كلام الإمام أحمد رضي الله عنه:
قال المروذي في «علله» (ت٨٣): «وسألته عن فرقد =

٢٦ محمد بن عبد الوهاب القناد، روى عنه: هارون بن إسحاق الهمداني، وقال: «كان من أفاضل الناس».

يعني: من الصلحاء[١].

٢٧ قال يحيى بن منده: «أحمد بن الفضل بن محمد أبو بكر الباطرقاني، تكلم في مسائل لا يسع الموضوع ذكرها، لو اقتصر على التحديث والإقراء كان خيرًا له».

وهذا يدل على أنه ثقة فيما روى، وإنما نقم عليه الكلام[٢].

٢٨ قال ابن المديني: «دار علم الثقات على:

= السبخي؟ فقال: رجل صالح، وحديثه ليس بذاك».

وقد كَثُر ورود هذا الاصطلاح جدًا عن يعقوب بن شيبة، ومن ذلك ما قاله في الضحَّاك بن عثمان المدني: «صدوق، في حديثه ضعف». «الميزان» (٢/ ٣٢٤).

وقال في محمد بن سابق البزَّاز: «هو ثقة، وليس مِمَّن يوصف بالضبط». «الميزان» (٣/ ٥٥٥).

وقال في موسى بن عبيدة الربذي: «صدوق، ضعيف الحديث جدًا». «الميزان» (٤/ ٢١٣).

وقال في الربيع بن صبيح السعدي: «رجل صالح صدوق ثقة، ضعيف جدًا». «تهذيب الكمال» (٩/ ٩٣)، وغيره الكثير.

وفي كل ذلك يريد الثقة أو الصدق في الدين، وأما في الحفظ والضبط فلا.

(١) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٣٨٣).

(٢) «تاريخ الإسلام» (٣٠/ ٤٨٠).

١، ٢ ـ الزهري، وعمرو بن دينار بالحجاز.

٣، ٤ ـ وقتادة، ويحيى بن أبي كثير بالبصرة.

٥، ٦ ـ وأبي إسحاق، والأعمش بالكوفة».

يعني: أن غالب الأحاديث الصحاح[١] لا تخرج عن هؤلاء الستة[٢].

[٢٩] قرأت في تاريخ الحافظ ابن الزبير، قال: «أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الكماد السبتي: ذكر لي شيخنا أبو الخطاب بن خليل على جلالته وسنّه أنه لم يلق أحدًا أحفظ من ابن الكماد، كان في حفظ الحديث آية من الآيات».

قال ابن الذهبي: يعني: المتون[٣].

[٣٠] قال ابن عدي[٤]: «كان شبيب بن سعيد الحبطي لعلّه يغلط ويهم إذا حدث من حفظه، وأرجو أن لا يتعمد. فإذا حدث عنه ابنه أحمد بأحاديث يونس، فكأنه شبيب آخر»[٥].

---

(١) ولا سيَّما الأحاديث التي تتناول المسائل العقائدية، وأحكام الحلال والحرام، فإنها قلّما تخرج عن مرويات هؤلاء الأئمة الستة.

(٢) «تذكرة الحفّاظ» (١/ ١١١، ٣٦٠).

(٣) «تذكرة الحفّاظ» (٤/ ١٤٦٠).

(٤) «الكامل» (٤/ ٣١).

(٥) وعبارة ابن عدي: «وكان شبيب إذا روى عنه ابنه أحمد بن شبيب نسخة يونس عن الزهري إذا هي أحاديث مستقيمة، ليس هو شبيب بن سعيد...».

يعني: يجوِّد[1].

[٣١] قال أبو مسهر: «قال الأوزاعي: لم يكن ابن سمعان صاحب علم، إنما كان صاحب عمود».

يعني: صلاة[2].

[٣٢] قال أبو داود[3]: «عمرو بن ثابت أبي المقدام بن هرمز الكوفي، رافضي خبيث، مشؤوم، ليس يشبه أحاديثه أحاديث الشيعة».

يعني: أنها مستقيمة[4][5].

[٣٣] روى هشام، عن ابن سيرين، قال: «كان حميد بن عبد الرحمٰن أعلم أهل المصرين».

يعني: الكوفة والبصرة[6].

[٣٤] المسيب بن واضح: سمعت أبا إسحاق الفزاري يقول: «ابن المبارك إمام المسلمين أجمعين».

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٦٢).
(٢) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٢٤).
(٣) رواية الآجري (ت٥٩١).
(٤) وهذا التفسير هو من الإمام أبي داود نفسه، كما هو مبيّن في المصدر السابق.
(٥) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٥٠).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٢٩٤).

قلت: هذا الإطلاق من أبي إسحاق معنيّ بمسلمي زمانه[1].

[٣٥] قال الحاكم: «سمعت محمد بن صالح القاضي يقول: لا نعلم بغداد أخرجت مثل إبراهيم الحربي في الأدب، والفقه، والحديث، والزهد».

قلت: يريد من اجتمع فيه هذه الأمور الأربعة[2].

[٣٦] قال أبو نعيم الحافظ: «تخرّج به - يعني: سعيد بن عبد العزيز الحلبي - جماعة من الأعلام كإبراهيم بن المولد، وكان ملازمًا للشرع، متّبعًا له».

قلت: يعني: أنه كان سليمًا من تخبيطات الصوفية وبدعهم[3].

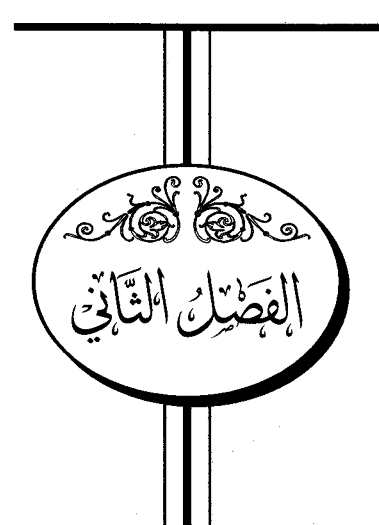
[٣٧] قال أبو طاهر السِّلَفي: «سألت أبا الغنائم النرسي عن الخطيب؟ فقال: جبل، لا يُسأل عن مثله، ما رأينا مثله، وما سألته عن شيءٍ فأجاب في الحال، إلَّا يرجع إلى كتابه».

ففعل الخطيب دالٌّ على ورعه وتثبته[4].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٩٠).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٦٨).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٥١٤).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٥٧٥).





ألفاظ وعبارات الجرح



الفصل الثاني

ألفاظ وعبارات الجرح

الأول: مدلول قول الإمام أحمد في الراوي: «هو كذا وكذا»:

[٣٨] قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن يونس بن أبي إسحاق؟ قال: «كذا وكذا».

قلت: هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيرًا فيما يجيبه به والده، وهي بالاستقراء كناية عَمَّن فيه لين[١].

[٣٩] روى عبد الله بن أحمد، عن أبيه قال: «عبد الرحمٰن بن أبي الزناد، هو كذا وكذا».

يعني: يُليّنه[٢].

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٨٣).

(٢) «تاريخ الإسلام» (١١/ ٢٣٥)، «السير» (٨/ ١٦٩).
وانظر كذلك قول الإمام أحمد: «كذا وكذا» فيمن يُضَعِّفه: «علل المروذي» رقم (٥٤، ٨٢).
إلا أني وقفت على رواية عن الإمام أحمد غريبة تخالف ما اشتهر عنه بتضعيف من أطلق عليه هذه العبارة، وهذه الرواية في «العلل» لعبد الله بن أحمد (١/ ٣٧٨) قال: سألته ـ يعني: أباه ـ عن إبراهيم بن المهاجر؟ قال: «ليس به بأس، هو كذا وكذا»؟.
والمعروف أن قولهم: «ليس به بأس» من صيغ التوثيق، فكيف يجمع الإمام أحمد بينها وبين قوله: «كذا وكذا»؟
وقد نقل الأئمة هذه الرواية عن عبد الله بن أحمد، ولكنهم خالفوا =

الثاني: مدلول تكرير الأئمة لاسم الراوي:

[٤٠] أيوب السختياني، كان إذا روى عن أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس، قال: «أبو الزبير، وأبو الزبير، أبو الزبير».

قال أحمد بن حنبل: «يُضَعِّفُهُ بذلك»[١].

= سياق ما جاء في «العلل»، ومن هؤلاء:

أ ـ ابن أبي حاتم، فقال في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٣): «أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إليَّ قال: سألت أبي عن إبراهيم بن المهاجر؟ فقال: ليس به بأس». هكذا جاءت الرواية دون قوله: «كذا وكذا».

وكذلك جاء في «تهذيب الكمال» (٢/ ٢١٢).

ب ـ وأما في «الكامل» لابن عدي (١/ ٢١٤)، و«الضعفاء» للعقيلي (١/ ٦٧٠) فجاءت الرواية عندهما عن عبد الله بن أحمد قال: «سألت أبي عن إبراهيم بن المهاجر؟ فقال: كذا وكذا».

فقط دون أن يقرن معها قوله: «ليس به بأس».

وأنا في شك من سياقة عبارة العلل، والله أعلم.

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٨١)، «تاريخ الإسلام» (٨/ ٢٥٠)، «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٢٧)، «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٧).

على أنه قد جاءت رواية أخرى عن أيوب السختياني فيها تكريره لاسم أبي الزبير ودلّت على أنها توثيق من أيوب لأبي الزبير.

رواها الفسوي في «المعرفة» (٢/ ٢٣) والترمذي في «جامعه» كلاهما عن محمد بن أبي يحيى العدني قال: حدثنا سفيان، قال: سمعت أيوب السختياني يقول: «حدثني أبو الزبير، وأبو الزبير، وأبو الزبير».

قال سفيان بيده يقبضها. =

[٤١] قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدثني أبي قال: «ذكر يحيى بن سعيد عقيلًا، وإبراهيم بن سعد، فجعل كأنه يضعفهما، يقول: عقيل وإبراهيم».

ثم قال أبي: «هؤلاء ثقات لم يخبرهما يحيى»[(١)].

الثالث: مدلول قولهم: «يرفع حديثًا كثيرًا»:

[٤٢] قال أبو طالب[(٢)]، عن أحمد بن حنبل: «كان مبارك بن فضالة يرفع حديثًا كثيرًا، ويقول في غير حديث: عن الحسن البصري، حدثنا عمران، وحدثنا ابن مغفل، وأصحاب الحسن لا يقولون ذلك»[(٣)(٤)].

= قال أبو عيسى: «إنما يعني بذلك الإتقان والحفظ».

وانظر حول تعارض هاتين الجملتين في مدلولهما ما فصّله الدكتور الفاضل أحمد معبد عبد الكريم في كتابه الممتع «ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد، والتكرير، والتركيب» ص(٦٢ ـ ٦٩).

(١) «معرفة الرواة الثقات» ص(٣٧)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٣ ـ ٣٤).

(٢) «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٣٩).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٨٢).

(٤) ومثاله ما جاء عن الإمام أحمد أيضًا ـ كما في «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٦١) ـ: «أبو طالب قال: سألت أحمد عن مجالد ـ يعني: ابن سعيد ـ؟ فقال: ليس بشيء، يرفع حديثًا كثيرًا لا يرفعه الناس».

وقال يحيى بن سعيد القطان ـ المصدر السابق ـ: «لو أردت أن يرفع لي مجالد حديثه كله رفعه، قيل له: ولِمَ يرفع حديثه؟ قال: لضعفه».

وفي المقابل كان الأئمة يثنون على من كان شديد الحرص والتحرز في رفعه =

[٤٣] يزيد بن أبي زياد الكوفي، قال شعبة: «كان رفاعًا»[(١)].

يعني: الآثار التي هي من أقوال الصحابة يرفعها[(٢)(٣)].

الرابع: مدلول قول الإمام أحمد في أحد الثقات: «حديث ضعيف»:

[٤٤] قال إبراهيم الحربي: «سألت أحمد بن حنبل: ما تقول في مالك؟ قال: حديث صحيح، ورأي ضعيف.

= الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ومن هؤلاء: مسلم بن أبي مريم، مولى لبني سليم، فقد جاء في «الجرح والتعديل» (٨/ ١٩٦): «... عبد الله بن مسلمة بن قعنب قال: كان مالك يثني على مسلم بن أبي مريم، وقال: كان لا يكاد يرفع حديثًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم».

وأحيانًا كان الأئمة يختصرون هذه العبارة بقولهم: «كان رفاعًا» على ما سيأتي بيانه في الفقرة القادمة ـ إن شاء الله تعالى ـ.

(١) رواه ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٧٥).

(٢) وفي كتاب «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (١/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣): «إبراهيم بن مسلم الهجري، قال علي بن المديني: الهجري رفاعًا، وضعفه.

وقال الساجي: صدوق يهم، كان رفّاعًا للأحاديث، وكان سيئ الحفظ فيه ضعف، وكان ابن عيينة يضعفه، وكرهه يحيى بن سعيد، وقال شعبة: كان رفّاعًا.

وقال الأزدي: هو صدوق، لكنه رفّاع كثير الوهم.

وقال يعقوب بن سفيان: كان رفّاعًا، لا بأس به».

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٣٠).

قلت: فالأوزاعي؟

قال: حديث ضعيف، ورأي ضعيف.

قلت: فالشافعي؟

قال: حديث صحيح، ورأي صحيح.

قلت: ففلان؟

قال: لا رأي، ولا حديث».

قلت: يريد أن الأوزاعي حديثه ضعيف من كونه يحتج بالمقاطيع، وبمراسيل أهل الشام، وفي ذلك ضعف، لا أن الإمام في نفسه ضعيف[(١)].

الخامس: مدلول قول الإمام أحمد في الراوي: «لا يبالي كيف كان»:

[٤٥] قال أبو إسحاق الجوزجاني: قلت لأحمد بن حنبل: فابن أبي ذئب، سماعه من الزهري، أَعَرْضٌ هو؟

قال: «لا يبالي كيف كان».

قلت: كان يُلَيِّنُهُ في الزهري بهذه المقالة؛ فإنه ليس بالمجوّد في الزهري[(٢)].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١١٤).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٤٥).

السادس: مدلول قول الإمام أحمد في الراوي: «ليس على فلانٍ قياس»:

[٤٦] قال الفضل بن زياد: قلت لأبي عبد الله في إسرائيل وشريك؟

فقال: «إسرائيل صاحب كتاب، ويؤدي ما سمع، وليس على شريك قياس؛ كان يحدث الحديث بالتوهم»[١].

السابع: مدلول قول الإمام أحمد: «كأن فلان ليس هو»:

[٤٧] قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: «كأن سفيان الذي يروي عنه إبراهيم بن بشار ليس بابن عيينة».

يعني: مِمَّا يغرب عنه[٢].

[٤٨] قول الإمام أحمد في زهير بن محمد التميمي: «كأنه آخر غيره».

يعني: ما يأتي به من المنكرات[٣].

الثامن: مدلول قول الإمام أحمد في الراوي: «وأيُّ شيء لم يكن عنده»:

[٤٩] قال حنبل: قال أبو عبد الله: «كان قبيصة بن عقبة

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢٠٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥١١)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٣).

(٣) «تاريخ الإسلام» (١٠/ ١٩٦).

كثير الغلط، وكان رجلًا صالحًا ثقة، لا بأس به [في تدينه][1] وأيُّ شيءٍ لم يكن عنده».

يعني: أنه كثير الحديث[2].

التاسع: بيان منزلة تجريح أهل حرَّان في الرواة عند الإمام أحمد:

[٥٠] أحمد بن عبد الملك بن واقد، قال أحمد: «رأيته حافظًا لحديثه، صاحب سنّة».

فقيل له: أهل حرَّان يتكلمون فيه؟

قال: «أهل حرَّان قلّما يرضون عن أحدٍ، هو يغشى السلطان، بسبب ضيعة له»[3].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من «تاريخ الإسلام»، والاستدراك من «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٧٤).

(٢) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٣٥٣).
ويستفاد من كلام الإمام أحمد ها هنا: أن قول الناقد في الراوي الضعيف: (صالح، أو ثقة، أو لا بأس به) أو ما شابه ذلك من عبارات التعديل، فإنها تتوجه على تدينه. وانظر ما تقدم في ذلك (ص٤٥) الهامش (٥).

(٣) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٤٦٣).
قال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» بعد أن أورد كلام الإمام أحمد في أهل حرَّان: «فأفصح أحمد بالسبب الذي طعن فيه أهل حرَّان من أجله، وهو غير قادح».
وفي كتاب «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٢٥٣) لعبد الله بن أحمد بن حنبل قال: «قلت لأبي: كان يعقوب بن إسماعيل بن صبيح ذكر أن =

العاشر: مدلول قول الإمام أحمد في الراوي: «ليس بشيء»:

٥١ قال أحمد بن حنبل: «أسامة بن زيد الليثي ليس بشيء».

فراجعه ابنه عبد الله فيه، فقال: «إذا تدبرت حديثه تعرف فيه النكرة»[1].

الحادي عشر: مدلول قول وكيع بن الجراح في الراوي: «أجرِ عليه»:

٥٢ قال أحمد بن حنبل: «كان وكيع إذا أتى على حديث الحسن بن عمارة قال: أجرِ عليه، يعني: اضرب عليه»[2].

الثاني عشر: مدلول ما جاء عن الأئمة من تحريك اليد، أو الرأس، أو الضحك عند سماع رواية محدِّث:

٥٣ قال عبد الله بن علي بن المديني: سألت أبي عن إسحاق الملطي؟ فقال بيده هكذا[3].

= أبا قتادة الحرَّاني كان يكذب، فعظم ذلك عنده جدًا، قال: هؤلاء ـ يعني: أهل حرَّان ـ يحملون عليه، كان أبو قتادة يتحرَّى الصدق...».

(١) «ميزان الاعتدال» (١/ ١٧٤)، يعني: أن مَن قال فيه الإمام أحمد: «ليس بشيء» فهو صاحب مناكير، كذا يستفاد من هذا النص.

(٢) «ميزان الاعتدال» (١/ ٥١٥).

(٣) «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٠١).

ومثله ما جاء في «الجرح والتعديل» (٦/ ١٣٩) عن علي بن المديني =

أي: ليس بشيء.

[٥٤] الحسين بن واقد المروزي، استنكر أحمد بعض حديثه، وحرَّك رأسه، كأنه لم يَرْضَهُ لمّا قيل له: إنه روى هذا الحديث الذي رواه معاذ بن أسد، حدثنا الفضل بن موسى، حدثنا الحسين بن واقد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعًا: «لوددت أن عندنا خُبزة بيضاء من بُرة سمراء ملبقة بسمن ولبن...» الحديث(١).

[٥٥] قال علي بن المديني: «كان يحيى بن سعيد يستضعف

= قال: «سمعت يحيى بن سعيد وذكر له عمر بن الوليد الشني؟ فقال بيده يحركها، كأنه لا يقويه».
وفي «سؤالات الدارمي» عن ابن معين رقم (٢١٩): «وسئل عن جعفر الأحمر؟ فقال بيده، لم يلينه، ولم يضعفه».

(١) «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٤٩).
وأحيانًا تقترن حركة الرأس بالقول، فيكونا بذلك أبلغ في التضعيف، ومثله ما جاء في:
أ - «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٦) قال ابن أبي حاتم: «سألت أبا زرعة عن سعيد بن سليمان بن نشيط؟ فقال: نسأل الله السلامة.
قلت: هو صدوق؟ قال: نسأل الله السلامة، وحرّك رأسه، وقال: ليس بالقوي».
ب - وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٢٦): «عبد الرحمٰن بن حماد بن عمران بن موسى العائشي، سألت أبا زرعة عنه؟ فقال: أسأل الله السلامة، وحرّك رأسه». =

نجيح أبا معشر جدًا، ويضحك إذا ذكره»[1].

الثالث عشر: مدلول قولهم: «ليس يُعرف» أو «ليس بالمشهور»:

[٥٦] قال الميموني: قلت لأحمد: إسماعيل بن زكريا الخلقاني ما هو؟

قال: «هو شيخ، ليس يعرف».

يعني: بالطلب[2].

= ج - وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٥٠٣): «سئل أبي عن ناصح أبي العلاء؟ فقال: شيخ بصري، وحرّك رأسه، منكر الحديث».

د - وفي كتاب «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٤٥٧): «... يوسف بن عبدة، عن ثابت، عن أنس أنه أوصى إذا مات أن يوضع في فمه شعر من شعر النبي صلى الله عليه وسلم.

قال أبو سلمة: فحدثت به حماد بن سلمة، فأنكره، وحرّك رأسه، وقال: إذا حدثك هؤلاء الشيوخ عن ثابت بشيء فاتّهمهم».

هـ - وفي كتاب «الجرح والتعديل» (٣/ ١٠١): «سئل أحمد بن حنبل عن يزيد بن أبي زياد؟ فضعّفه، وحرّك رأسه».

(١) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٤٦).

ومثله ما جاء في «العلل ومعرفة الرجال» لعبد الله بن أحمد بن حنبل (١/ ١٥١) قال: «سألت أبي عن داود بن المحبّر؟ فضحك وقال: شبه لا شيء، كان لا يدري ذاك إيش الحديث».

وقال الذهبي في كتاب «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٢٧): «عيسى بن ميناء قالون المدني المقرئ، صاحب نافع، سئل أحمد بن صالح المصري عن حديثه؟ فضحك وقال: تكتبون عن كل أحد».

(٢) «تاريخ الإسلام» (١١/ ٣٧).

٥٧ إسحاق بن الفرات المصري، سئل أبو حاتم عنه؟

فقال: «شيخ ليس بالمشهور».

يعني: ليس بمشهور الحديث[١].

الرابع عشر: عبارات توضح كيفية ترك الأئمة الاحتجاج بحديث المختلف فيهم[٢]:

٥٨ روى أبو داود[٣] عن أحمد قال: «أصحاب الحديث إذا شاؤوا احتجوا بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وإذا شاؤوا تركوه».

قلت: هذا محمول على أنهم يترددون في الاحتجاج به، لا أنهم يفعلون ذلك على سبيل التشهي[٤].

الخامس عشر: مدلول عدم ذكر اسم الراوي وإبهامه في السند:

٥٩ قال أحمد: «أبان بن أبي عياش، متروك الحديث،

---

(١) «تاريخ الإسلام» (١٤/ ٥٣).

(٢) انظر رقم (٢٤) من كتابنا هذا.

(٣) في «سؤالاته» رقم (٢١٦).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٦٧ ـ ١٦٨).

وقد أورد الإمام الذهبي قول الإمام أحمد هذا في «تاريخ الإسلام» (٧/ ٤٣٤)، وعلّق عليه بقوله: «يعني: يقولون: حديثه من صحيفة موروثة، فقد يخرجون هذا القول في معرض التضعيف».

وأما في «الميزان» (٣/ ٢٦٤)، فقال: «يعني: يترددون في شأنه».

كان وكيع إذا مرَّ على حديث يقول: رجل، ولا يسميه؛ استضعافًا له»[1].

السادس عشر: مدلول قول ابن معين في الراوي: «يُكْتَبُ حديثه»:

[٦٠] إبراهيم بن هارون الصنعاني، قال ابن معين: «يكتب حديثه»[2].

ذكره ابن عدي[3]، ثم قال: «معنى قول ابن معين: يكتب حديثه أنه في جملة الضعفاء»[4][5].

---

(١) «ميزان الاعتدال» (١/ ١١).

(٢) كذا أورد الإمام الذهبي هذا القول من كامل ابن عدي عن ابن معين، وهو لم ينقل كلامه بتمامه، فقد جاء عنه أنه قال: «ليس به بأس، يكتب حديثه» هكذا جاء عند ابن عدي في «كامله» (١/ ٢٤٣)، وقول: «ليس به بأس» صيغة توثيق عند ابن معين.

(٣) «الكامل» (١/ ٢٤٣).

(٤) «ميزان الاعتدال» (١/ ٧٠).

(٥) هذا التفسير من ابن عدي لكلام ابن معين اجتهاد محض منه، ولعله سار على ما هو شائع بين الأئمة في أن قولهم: «يكتب حديثه» تطلق على مَن كان ضعيف الحديث، إلّا أني وجدت ابن معين ـ فيما وقفت عليه من أمثلة ـ يستعمل هذا التعبير فيمن كان ثقة عنده، ووجدت كذلك هذا التعبير يأتي عنده على وجهين:

الأول: مقترنًا بغيره بصيغة من صيغ التوثيق، وذلك مثل قوله في:

أ ـ الجراح بن مليح بن عدي الرواسي، قال ـ رواية ابن أبي مريم ـ: «ليس به بأس، يكتب حديثه». «الكامل» لابن عدي (٢/ ١٦٢). =

السابع عشر: مدلول قولهم: «وتمرَّى[1]»:

[٦١] قال عثمان الدارمي[2]: «سألت يحيى بن معين عن مندل بن عليٍّ؟.

= ب - يعلى بن عبد الرحمـٰن الطائفي، قال - رواية ابن أبي مريم -: «ليس به بأس، يكتب حديثه». «الكامل» لابن عدي (٧/ ٢٨٨).

ج - عبد الله بن عمر العمري، قال ابن معين - رواية ابن أبي مريم -: «ليس به بأس، يكتب حديثه». «تهذيب الكمال» (١٥/ ٣٣٠).

د - أبو جعفر الرازي، مولى بني تميم، قال - رواية ابن أبي مريم -: «يكتب حديثه، ولكنه يخطئ». «تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٩٤).

هـ - إبراهيم بن طهمان، قال ابن معين - رواية ابن أبي مريم -: «ليس به بأس، يكتب حديثه».

وروى الدوري، عن ابن معين: «ثقة». «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٨).

الثاني: أن يأتي مفردًا، غير مقترن بغيره، إلَّا أَنَّ مَن قيل فيه هكذا يوثقه بلفظٍ صريح في رواية أخرى، وذلك مثل قوله في:

أ - عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، قال - رواية الغلابي -: «يكتب حديثه».

ثم إنه قال - رواية الدارمي، وابن أبي خيثمة -: «ليس به بأس».

وقال - رواية عباس الدوري -: «ثقة». كلٌّ من «تهذيب الكمال» (١٨/ ٥١٢).

هذا ما ترجَّح لي من استعمال ابن معين لعبارة: «يكتب حديثه» من أنه يريد بذلك التوثيق في حق من أطلقها عليه من رواة الحديث.

فمن بدا له - من إخواني الباحثين - خلاف ما ذكرته، مستدلًّا بالدلائل العلمية والعملية، فليبيّنه لنا مشكورًا.

(١) قال صاحب «لسان العرب»: «المرية: الشك، ومنه: الامتراء والتماري في القرآن، يقال: تمارى يتمارى تماريًا، وامترى امتراءً إذا شك». مادة: «مرا».

(٢) في «تاريخه» رقم (٢٤٦).

فقال: ليس به بأس[1].

قلت: فأخوه؟

قال: صدوق.

قلت: أيهما أعجب إليك؟

قال: كلاهما، وتمرَّى[2]، كأنه يضعفهما»[3].

الثامن عشر: من مدلولات: «ليس به بأس» عند ابن معين:

[٦٢] قال عثمان الدارمي[4]: «سألت يحيى بن معين عن مندل بن علي؟

فقال: ليس به بأس.

قلت: فأخوه؟

قال: صدوق.

قلت: أيهما أعجب إليك؟

قال: كلاهما، وتمرَّى، كأنه يضعفهما»[5][6].

---

(١) انظر من مدلولات: «ليس به بأس» عند ابن معين في الفقرة القادمة.

(٢) تصحّفت في المطبوع من «سؤالات الدارمي» إلى: «وتمرًا»، والصواب ما أثبتناه، وهو موافق لما جاء في «الكامل» لابن عدي (٦/ ٤٥٦)، و«تهذيب الكمال» (٥/ ٣٤٢).

(٣) «تاريخ الإسلام» (١١/ ٧٨).

(٤) في «تاريخه» رقم (٢٤٦).

(٥) «تاريخ الإسلام» (١١/ ٧٨).

(٦) والمشهور أن «ليس به بأس» عند ابن معين تتوافق مع قوله: «ثقة» كما =

التاسع عشر: من مدلولات: «صدوق» عند ابن معين:

[٦٣] قال عثمان الدارمي[١]: «سألت يحيى بن معين عن مندل بن علي؟

فقال: ليس به بأس.

قلت: فأخوه؟[٢].

قال: صدوق.

قلت: أيهما أعجب إليك؟

قال: كلاهما، وتمرَّى، كأنه يضعفهما»[٣][٤].

العشرون: مدلول قول ابن معين في الراوي: «لا أعرفه»:

[٦٤] قال ابن معين: «لا أعرف عبد الرحمـٰن بن عبد الله الغافقي، ولا أعرف عبد الرحمـٰن بن آدم».

= جاء عنه في إحدى المرويات.

إلا أن هذا النص يعطي دلالة واضحة أن هذا التوافق بين العبارتين ليس على إطلاقه، فقد تأتي عبارة: «ليس به بأس» عند ابن معين، وتكون عنده صيغة تليين ما. والله أعلم.

(١) في «تاريخه» رقم (٢٤٦).

(٢) هو: حبان بن علي العنزي، أبو علي الكوفي.

(٣) ويستفاد من هذا النص أن لفظة: «صدوق» قد يُراد بها عند ابن معين تليين ما، وتضعيف يسير لمن أطلق عليه هذه اللفظة، وقد جاءت عدة روايات عن ابن معين فيها تضعيفه لحبان بن علي العنزي، كما هو مبسوط في ترجمته من «تهذيب الكمال» (٥/ ٣٤١ ـ ٣٤٢).

(٤) «تاريخ الإسلام» (١١/ ٧٨).

أجاب بذلك لعثمان الدارمي[1].

قال ابن عدي[2]: «هذا إذا كان مثل ابن معين قال: لا أعرفهما. فمثل ذلك مجهول، وإذا عرفه غيره لم يعتمد على معرفته؛ لأن ابن معين به تسبر[3] أحوال الرجال»[4][5].

---

(١) في «تاريخه» رقمي (٤٨١، ٦٠٠).

(٢) «الكامل» (٤/٢٩٨).

(٣) وجاء في الميزان: «تستبرأ»، وما أثبتناه موافقًا لما في «الكامل».

(٤) «ميزان الاعتدال» (٢/٥٧٦).

(٥) قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - معقّبًا على ابن عدي في كلامه هذا: «هذا الذي ذكره ابن عدي، لا يتمشّى في كل الأحوال، فرُب رجل لم يعرفه ابن معين بالثقة والعدالة، وعرفه غيره. فضلًا عن معرفة العين، لا مانع من هذا، وهذا رجل قد عرفه ابن يونس وإليه المرجع في معرفة أهل مصر والمغرب، وقد ذكره ابن خلفون في «الثقات»». «تهذيب التهذيب» (٦/٢١٨).
والغريب في الأمر أن ابن عدي قد ذكر في أوائل كتابه «الكامل» (٢/١٦٢) في ترجمة الجرَّاح بن مليح البهراني لما أورد فيه قول ابن معين: «لا أعرفه» قال: «كان يحيى إذا لم يكن له علم ومعرفة بأخباره ورواياته يقول: لا أعرفه.
والجراح بن مليح هو مشهور في أهل الشام، وهو لا بأس به وبرواياته، وله أحاديث صالحة جياد...، وقد روى الجرَّاح عن شيوخ الشام جماعة منهم أحاديث صالحة مستقيمة، وهو في نفسه صالح».
وجاء في «سؤالات الدارمي» رقم (٣٩١): «وسألته عن سهل بن حماد؟ فقال: مَن سهل؟ قلت: هذا الذي مات قريبًا، الأزدي، حدثنا عنه أبو مسلم، وغيره؟ فقال: ما أعرفه».
قال أبو سعيد: «هو صاحب أبي عوانة، لا بأس به». =

[٦٥] قال عثمان بن سعيد الدارمي[(١)]: سألت يحيى بن معين عن سهل بن حماد الدلال؟ فقال: «لا أعرفه».

عنى: أنه ما يخبر حاله[(٢)].

الحادي والعشرون: مدلول قول ابن معين في الراوي: «ليس بذاك»:

[٦٦] روى أحمد بن زهير عن ابن معين: «إسماعيل بن أبي أويس، صدوق، ضعيف العقل، ليس بذاك».

يعني: أنه لا يحسن الحديث، ولا يعرف أن يؤديه، أو أنه يقرأ من غير كتابه[(٣)].

الثاني والعشرون: مدلول قول ابن معين في الراوي: «يروي عن كل أحد»:

[٦٧] قال ابن معين[(٤)]: «يزيد بن عبد الله بن الهاد، يروي عن كل أحد».

= وهذا التعقيب من الدارمي إنما يؤكد صحة ما تعقب به الحافظ ابن حجر على ابن عدي.
وهو أيضًا موافق لما عليه الإمام الذهبي، على ما سيأتي بيانه في الفقرة الآتية ـ إن شاء الله تعالى ـ.

(١) في «تاريخه» رقم (٣٩١).
(٢) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٣٧).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣)، «تاريخ الإسلام» (١٦/ ٩٢).
(٤) «رواية الدوري» عنه (٣/ ٢٥٣).

وما هذا بجرح، فإن الثوري كذلك يفعل، وهو حجة[(١)(٢)].

الثالث والعشرون: منزلة مَن قال فيه ابن معين: «فيه شيء»:

[٦٨] محمد بن أبي حفصة، فيه شيء، ولهذا وثقه ابن معين

---

(١) وتعقيب الإمام الذهبي على ابن معين، وهو وإن كان صحيحًا، إلّا أنه ليس على إطلاقه، فهناك مَن ضُعف وكان من أسباب تضعيفهم الرواية عن كل أحد، ففي «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٦١) بإسناد الخطيب إلى الجوزجاني قال: «داود بن المحبر كان يروي عن كل أحد، فكان مضطرب الأمر».
وقال الذهبي ـ نفسه ـ في «السير» (٧/ ٥٠): «صدق القاضي أبو يوسف، إذ يقول: من تتبع غريب الحديث كُذِّب، وهذا من أكبر ذنوب ابن إسحاق، فإنه يكتب عن كل أحد، ولا يتورع ـ سامحه الله ـ».
وفي كتاب «ميزان الذهبي» (٤/ ٥٨): «وقد روى أبو قلابة، عن علي بن المديني: سُئل يحيى القطان عن مالك بن دينار، ومحمد بن واسع، وحسان بن أبي سنان؟ فقال: ما رأيت الصالحين أكذب منهم في الحديث، يكتبون عن كل أحد».
ومراد القطان بالكذب هنا: الخطأ في الرواية، لا تعمد الكذب.
وكانت الرواية عن كل أحد ذات تأثير كبير في إرسال من كان هذا شأنه، فقد جاء في كتاب «التمهيد» لابن عبد البر (١/ ٣٠) قوله: «وأما الإرسال، فكل من عُرف بالأخذ عن الضعفاء والمسامحة في ذلك، لم يحتج بما أرسله، تابعيًا كان أو من دونه، وكل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليسه ومرسله مقبول.
فمراسيل سعيد بن المسيب، ومحمد بن سيرين، وإبراهيم النخعي، عندهم صحاح، وقالوا: مراسيل عطاء، والحسن لا يحتج بها، لأنهما كانا يأخذان عن كل أحد، وكذلك مراسيل أبي قلابة، وأبي العالية».

(٢) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٣٠).

مرة، وقال مرة: صالح، وقال مرة: ليس بالقوي، وقال مرة: ضعيف[1].

الرابع والعشرون: مدلول قول يحيى بن معين في أحد الثقات: «إنما روى حديثين»:

[٦٩] قال أحمد بن سعيد بن أبي مريم، عن يحيى: «ثقة حجة» ـ يعني: حبيب بن أبي ثابت ـ، فقيل ليحيى: حبيب ثبت؟ قال: «نعم، إنما روى حديثين».

ثم قال: أظن يحيى يريد: منكرين، حديث: «تصلي المستحاضة وإن قطر الدم على الحصير»، وحديث: «القبلة للصائم»[2].

الخامس والعشرون: مدلول قول ابن معين في الراوي في حال حياته: «مات منذ حين»:

[٧٠] قال أبو داود: سمعت يحيى بن معين يقول: «سويد بن سعيد مات منذ حين».

قلت: عنى أنه مات ذكره لِلِيْنِهِ، وإلا فقد بقي سويد بعد يحيى سبع سنين[3].

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٢٥).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤١٢).

السادس والعشرون: مدلول اختلاف أقوال ابن معين في الراوي:

٧١ روى عباس، ومعاوية بن صالح، عن يحيى: «عمرو بن شعيب، ثقة».

وقال أبو حاتم: «سألت يحيى عنه؟ فغضب، وقال: ما أقول؟ روى عنه الأئمة».

وروى أحمد بن زهير، عن يحيى: «ليس بذاك».

فهذا إمام الصنعة أبو زكريا، قد تلجلج قوله في عمرو، فدل على أنه ليس حجة عنده مطلقًا، وأن غيره أقوى منه[(١)].

السابع والعشرون: من مدلولات قول الإمام البخاري في حديث صحابي، أو مَنْ دونه مِنَ الثقات: «إسناده فيه نظر»:

٧٢ قال البخاري: «أُويس بن عامر القرني في إسناده نظر فيما يرويه»، وقال البخاري في «الضعفاء» أيضًا: «في إسناده نظر، يروى عن أُويس في إسناده ذلك».

قلت: هذه عبارته، يريد أن الحديث الذي رُوِيَ عن أُويس في الإسناد إلى أويس نظر، وما روى الرجل شيئًا يضعف من أجله[(٢)].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥/١٦٨ ـ ١٦٩).

(٢) «ميزان الاعتدال» (١/٢٧٩).

[٧٣] قول البخاري في حديث حُبشي بن جنادة السلولي الصحابي: «في إسناده نظر»، ذلك عائد في الرواة إلى حُبشي لا إليه[(١)][(٢)].

---

(١) «المغني في الضعفاء» (١/ ٢١٩).

(٢) وقال ابن عدي في «كامله» (١/ ٤١١) شارحًا قول البخاري في أوس بن عبد الله الربعي: «في إسناده نظر» قال: «إنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما، لا أنه ضعيف عنده».

ثم اعلم أن الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ له ثلاث عبارات متقاربة اللفظ، وهي:

أ ـ فيه نظر.

ب ـ في حديثه نظر.

ج ـ في إسناده نظر.

فأما الأولى: «فيه نظر» فقد أبان عن معناها عند البخاري: الإمام الذهبي في غير ما موضع من مصنفاته، فقال في «الموقظة» ص(٨٣): «وكذا عادته ـ يعني: البخاري ـ إذا قال: فيه نظر، بمعنى أنه متهم، أو ليس بثقة. فهو عنده أسوأ حالًا من الضعيف».

وقال في ترجمة عبد الله بن داود الواسطي التمار من «ميزانه» (٢/ ٤١٦): «وقد قال البخاري: فيه نظر، ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالبًا».

وقال في ترجمة عثمان بن فائد من «ميزانه» (٣/ ٥٢): «وقلَّ أن يكون عند البخاري رجل فيه نظر إلا وهو متهم».

هذا إذا كان قول البخاري جاء في ترجمة أحد الضعفاء، أما إذا قاله في ترجمة الصحابة، أو فيمن دونهم من الثقات، فإن قوله هذا يتجه حينئذٍ إلى عدم ثبوت الحديث الذي ذكره في سياق الترجمة، وقد أفصح البخاري نفسه عن مقصده فيما نحن بصدده، فقال في ترجمة عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري الخزرجي في «تاريخه الكبير» (٥/ ١٨٣) بعد أن ذكر حديثه الذي رواه عن أبيه، =

الثامن والعشرون: مدلول قول البخاري في أحد الرواة: «فيه نظر»:

| ٧٤ | عبد الله بن داود الواسطي التمار، قال البخاري: «فيه نظر».

= عن جده: «فيه نظر؛ لأنه لم يذكر سماع بعضهم من بعض».

وأما العبارة الثانية، وهي قوله: «في حديثه نظر»:

فالإمام البخاري يطلقها ـ على ما استقرأته ـ على من كان مقلًّا في روايته، وجاء بما لا يحتمل، وذلك مثل:

أ ـ سفيان بن أبي العوجاء، قال البخاري: «في حديثه نظر» فقال الذهبي في «الميزان» (٢/ ١٧٠) بعد أن أورد قول البخاري هذا: «يعني: من أصيب بقتل أو خبل فإنه يختار إحدى ثلاث... وذكر الحديث، ولا يُعرف بغير هذا الحديث، وهو حديث منكر».

ب ـ عبد الملك بن عبد الملك، عن مصعب بن أبي ذئب، قال البخاري: «في حديثه نظر».

قال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٦٥٩) بعد أن أورد قول البخاري هذا: «يريد حديث عمرو بن الحارث، عن عبد الملك، أنه حدثه عن المصعب بن أبي ذئب...» فذكره.

ثم قال: «وقال ابن حبان وغيره: لا يتابع على حديثه».

وأما إذا كان الراوي من المكثرين في الحديث، ووقع في بعض ما يرويه النكارة، فإنه يعبر عنه بقوله: «في بعض حديثه النظر»، وذلك مثل قوله في سويد بن عبد العزيز الدمشقي: «في بعض حديثه نظر» كما في «الميزان» (٢/ ٢٥٢)، ولما ترجم له البخاري في «تاريخه الكبير» (٤/ ١٤٨) قال: «عنده مناكير» يعني: في بعض ما يرويه منكرات، وهذا موافق لِما فسّرنا قوله: «في بعض حديثه نظر». والله أعلم.

وأما العبارة الثالثة، وهي قوله: «في إسناده نظر» فقد تكلمنا عليها من قبل. والله الموفق.

البخاري لا يقول هذا إلا فيمن يتّهمه غالبًا[1].

[٧٥] وقلَّ أن يكون عند البخاري رجل فيه نظر إلا وهو متهم[2].

[٧٦] يقول ـ يعني: البخاري ـ في الرجل المتروك أو الساقط: «فيه نظر أو سكتوا عنه» ولا يكاد يقول: فلان كذَّاب، ولا فلان يضع الحديث، وهذا من شدَّة ورعه[3].

التاسع والعشرون: مدلول قول البخاري في أحد الرواة: «سكتوا عنه»:

[٧٧] قال بكر بن منير: سمعت أبا عبد الله البخاري يقول: «أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحدًا».

قلت: يشهد لهذه المقالة كلامه رحمهُ الله في التجريح والتضعيف، فإنه أبلغ منّا، يقول في الرجل المتروك أو الساقط: «فيه نظر»، أو «سكتوا عنه»، ولا يكاد يقول: فلان كذاب، ولا فلان يضع الحديث، وهذا من شدة ورعه[4][5].

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤١٥ ـ ٤١٦).

(٢) نفسه (٣/ ٥٢).

(٣) «تاريخ الإسلام» (١٩/ ٢٥٩)، وانظر فيما قدمنا ذكره في الفقرة السابقة رقم (٧٣).

(٤) تاريخ الإسلام (١٩/ ٢٥٩).

(٥) وقال الذهبي في «الموقظة» ص(٨٣): «أما قول البخاري: سكتوا عنه، =

....

= فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده منها بالاستقراء: أنها بمعنى تركوه».

وقال السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ١٢٢): «وكثير ما يعبّر البخاري بهاتين الأخيرتين ـ يعني: فيه نظر، وسكتوا عنه ـ فيمن تركوا حديثه، بل قال ابن كثير: إنهما أدنى المنازل عنده وأردأها».

ومن أقدم مَنْ وقفت له فسّر قول البخاري هذا: الإمام الدولابي..

فقال ابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٢٦): «قال محمد بن إسماعيل: إبراهيم بن يزيد أبو إسماعيل الخوزي، المكي سكتوا عنه.

قال ابن حماد ـ يعني: الدولابي ـ يعني: سكتوا عنه: تركوه».

ثم اعلم أن الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ كان أحيانًا يطلق جملة: «سكتوا عنه» دون أن يقرنها مع غيرها من ألفاظ التجريح، وهذا هو الأكثر في استعماله، وأخرى كان يقرنها مع غيرها بأشد عبارات التجريح، ومن هذه العبارات:

أ ـ التصريح بالترك:

* فقال في «تاريخه الكبير» (١/ ١٧٨): «محمد بن عمر الواقدي، سكتوا عنه، تركه أحمد وابن نمير».

* عبد الله بن واقد، أبو قتادة الحرَّاني، ترجم له الإمام الذهبي في «الميزان» (٢/ ٥١٧)، وقال: «قال البخاري: سكتوا عنه، وقال أيضًا: تركوه».

ب ـ التصريح بالكذب:

* القاسم بن عبد الله بن عمر العمري، قال البخاري لما ترجم له في «تاريخه الكبير»: «سكتوا عنه، قال أحمد: كان يكذب».

* وهب بن وهب أبو البختري القاضي، قال البخاري في «تاريخه» (٨/ ١٧٠): «سكتوا عنه، كان وكيع يرميه بالكذب».

ج ـ التصريح بالبدعة: =

الثلاثون: من مدلولات قول البخاري في راوٍ: «في إسناده شيء»:

[٧٨] عمر بن عثمان بن عفان، قال البخاري: «في إسناده شيء».

يعني: إنما الصواب: عمرو(١).

= * النعمان بن ثابت، قال البخاري لما ترجم له في «التاريخ الكبير» (٨/ ٨١): «كان مرجئًا، سكتوا عنه، وعن رأيه، وعن حديثه».
د ـ أو أي صيغة من صيغ التجريح الأخرى، وذلك قوله في:
* نصر بن طريف الباهلي، قال لما ترجم له في «التاريخ الكبير» (٨/ ١٠٥): «سكتوا عنه، ذاهب».
* مقاتل بن سليمان البلخي، قال البخاري: «منكر الحديث، سكتوا عنه». «الكامل» لابن عدي (٦/ ٤٣٥).

(١) «المغني في الضعفاء» (٢/ ٤٧)، وقال في «الميزان»: «إنما سَمَّاه عمر: مالك في حديثه عن أسامة: «لا يرث المسلم الكافر». وإلَّا فهو عمرو، وأما عمر هذا فلا يكاد يعرف».
فلا يستفاد من قول الإمام البخاري في أحد الرواة: «في إسناده شيء» تضعيفٌ لمن قال فيه هكذا؛ بل يجب أن ينظر في إسناد حديثه، فلعلّ أن يكون فيه خطأ من قبل تسمية أحد رواة السند، كما هو موضح في المثال ها هنا. فهي تطلق ويراد بها الإسناد خاصة.
تنبيه: هناك فرق بين قولهم: «في إسناده شيء»، وقولهم: «في حديثه شيء».
فأما العبارة الأولى فقد عُرف معناها بما ذكرناه آنفًا.
وأما الأخرى:
فهي تطلق، ويُراد بها تضعيف الحديث إسنادًا ومتنًا، وتطلق على الثقة الذي يخطئ أحيانًا، وعلى الضعيف ضعفًا يسيرًا.
فمن أمثلة إطلاقها على الثقة الذي يخطئ أحيانًا: =

الحادي والثلاثون: مدلول قول البخاري في الراوي: «منكر الحديث»:

[٧٩] سليمان بن داود اليمامي، أبو الجمل، صاحب

= أ ـ أنيس بن خالد التميمي السعدي، قال فيه أبو حاتم «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٣٥): «في حديثه شيء، من كتب عنه قديمًا فأحاديثه أشبه».
ب ـ عبيس بن مرحوم، قال فيه أبو حاتم «الجرح والتعديل» (٧/ ٣٤): «كان ثقة، وفي حديثه شيء».
ج ـ معاذ بن جبل العنبري، قال فيه الإمام أحمد كما في «بحر الدم» رقم (١٠٠٣): «هو قرة عين في الحديث، وكان إليه المنتهى في التثبيت في البصرة».
وقال عنه ـ رواية المروذي (ت١٠) ـ: «كان في حديثه شيء».
وأحيانًا يقول الإمام أحمد: «في بعض حديثه شيء».
د ـ وقال المروذي ـ (ت٨١) ـ: «وسألته ـ يعني: الإمام أحمد ـ عن جرير بن حازم؟ فقال: في بعض حديثه شيء، وليس به بأس».
هـ ـ سماك بن حرب، قال فيه النسائي «السير» (٥/ ٢٤٧): «ليس به بأس، وفي حديثه شيء».
ومن أمثلة إطلاقها على الضعيف ضعفًا يسيرًا:
أ ـ عبد الله بن صهبان، أبو العنبس؛ قال فيه أبو حاتم الرازي ـ «الجرح والتعديل» (٥/ ٨٥) ـ: «في حديثه شيء». ولما ترجم له الذهبي في «الميزان» (٢/ ٤٤٧) لم يورد فيه إلا قول أبي حاتم فحسب.
ب ـ محمد بن الزبير إمام مسجد حران، قال فيه أبو زرعة «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٥٩): «في حديثه شيء»، وقد ضعفه أبو حاتم بقوله: «ليس بالمتين».
ج ـ سليمان بن موسى الأشدق: قال النسائي «تهذيب الكمال» (١٢/ ٩٧): «ليس بالقوي في الحديث».
وقال في موضع آخر: «في حديثه شيء».

يحيى بن أبي كثير، قال البخاري: «منكر الحديث».

وقد مرّ لنا أن البخاري قال: «من قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحل رواية حديثه»[1][2].

الثاني والثلاثون: مدلول قول البخاري في الراوي: «بعض أحاديثه مناكير»:

[٨٠] عبد الله بن معاوية الزبيري، قال البخاري: «منكر الحديث».

وقال أيضًا في كتاب «الضعفاء الكبير»: «عبد الله بن معاوية من ولد الزبير بن العوام بصري بعض أحاديثه مناكير».

قلت: العبارتان معناهما واحد؛ لأن من كان بعض أحاديثه منكرة فهو أيضًا منكر الحديث، لا نعني به أن كل ما رواه منكر،

---

(١) وفي لفظ: «لا يحتج به» أورده السخاوي في «فتح المغيث»، وقال الحافظ ابن حجر في «اللسان» (١/ ١٠٢) في ترجمة أبان بن جبلة الكوفي: «وهذا القول مروي بإسناد صحيح عن عبد السلام بن أحمد الخفاف، عن البخاري».
تنبيه: قد يطلق الإمام البخاري عبارة: «منكر الحديث» في ترجمة الراوي ولا يريد بها الراوي نفسه؛ بل يقصد بها الحديث الذي أورده في ترجمة هذا الراوي، ومثاله: ما جاء في ترجمة سنان بن عبد الله الجهني من «تاريخه الكبير» (٤/ ١٦١ ـ ١٦٢) فإنه قال بعد روايته حديثًا من طريق سنان: «منكر الحديث»، والبخاري لا يقصد بعبارته هذه سنانًا؛ لأنه صحابي، فيتوجه كلامه حينئذٍ لروايته. والله أعلم.

(٢) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٠٢).

فإذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير، فهو منكر الحديث[1][2].

---

(١) «تاريخ الإسلام» (١٢/ ٢٥١).

(٢) ولكن الأولى أن تطلق كل عبارة من هاتين العبارتين على ما يقتضيه حال الراوي، فإن كان ممن روى جملة وفيرة من المرويات، ووقع فيها بعض المناكير، فيقال فيه حينئذٍ: «بعض أحاديثه مناكير» ولا يقال فيه: «منكر الحديث» حتى لا ينجر هذا الحكم على كل مروياته.
وأما إذا كانت النكارة هي الغالبة على مروياته فيقال فيه حينئذٍ: «منكر الحديث».
تنبيه: يطلق بعض الأئمة عبارة: «منكر الحديث»، ويريدون بها مطلق التفرد، ومن هؤلاء:
أ ـ الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله تعالى ـ:
فقد قال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» ص(٤٥٩) في ترجمة محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي: «وروى عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: سمعت أبي يقول ـ وذكره ـ: في حديثه شيء، يروي أحاديث مناكير. قلت ـ القائل: هو ابن حجر ـ: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له فيحمل هذا على ذلك».
وقال في ترجمة يزيد بن عبد الله بن خصيفة من «هدي الساري» ص(٤٧٦): «وروى أبو عبيد الآجري، عن أبي داود، عن أحمد أنه قال: منكر الحديث. قلت: هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث، عرف ذلك بالاستقراء من حاله».
ب ـ الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي:
ذكر الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» ص(٤٧٨) في ترجمة يونس بن القاسم الحنفي: «قال البرديجي: منكر الحديث، قلت: أوردت هذا لئلا يستدرك علي، وإلا فمذهب البرديجي أن المنكر هو =

الثالث والثلاثون: وصف مَن يقول فيه البخاري: «ربما يَهِم»:

[٨١] جرير بن حازم الأزدي، قد وَثَّقه الناس، وله أحاديث ينفرد بها فيها نكارة وغرابة، ولهذا يقول فيه البخاري: «ربما يهم»[١].

الرابع والثلاثون: مدلول قول البخاري في الراوي: «له حديث لا يصح»:

[٨٢] الحارث بن عميرة، والصحيح: يزيد بن عميرة

= الفرد، سواء تفرّد به ثقة أو غير ثقة، فلا يكون قوله: منكر الحديث، جرحًا بيّنًا».
ونقل السخاوي عن الحافظ العراقي قوله: «وكثيرًا ما يطلقون المنكر على الراوي لكونه روى حديثًا واحدًا.
قلت ـ القائل هو السخاوي ـ: وقد يطلق ذلك على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء، قال الحاكم: قلت للدارقطني: سليمان ابن بنت شرحبيل؟ قال: ثقة، قلت: أليست عنده مناكير؟ قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء، فأما هو فثقة». «فتح المغيث» (٢/١٢٦).

(١) «تاريخ الإسلام» (١٠/١٠٢).
ومثاله ما قاله الإمام البخاري ـ كما في «علل الترمذي» رقم (٣٣) ـ: «هشيم ربما يهم في الإسناد، وهو في المقطعات أحفظ».
وقوله ـ «علل الترمذي» رقم (٢٠٣) ـ: «جعفر بن برقان ثقة، وربما يخطئ في الشيء».
وأحيانًا تطلق على الراوي الثقة التي تختلف أحوال ضبطه من حين لآخر، كأبي عوانة اليشكري، قال فيه الإمام أحمد: «هو صحيح الكتاب، وإذا حدث من حفظه، ربما يهم». «السير» (٨/٢١٨)، وقال فيه ابن حبان ـ كما في «المشاهير» رقم (١٢٦٤): «وكان ربما وهم إذا حدّث من حفظه».

الزبيدي ـ كذا قال البخاري ـ له حديث لا يصح.

قلت: يزيد صدوق، لكن قال البخاري ذلك باعتبار السند إليه، وإنما قال البخاري: لا يصح، يعني قول من سماه: الحارث بن عميرة، ذكره البناني[1].

الخامس والثلاثون: مدلول قولهم في الراوي: «عنده عجائب»:

[٨٣] قال البخاري في «تاريخه»: «جسرة بنت دجاجة، عندها عجائب».

فقوله: «عندها عجائب» ليس بصريح في الجرح[2][3].

[٨٤] قال أبو بكر بن الجعابي: «علي بن معبد بن نوح، نزل مصر، وعنده عجائب».

قلت: قول أبي بكر: «عنده عجائب» عبارة محتملة للتليين، فلا تقبل إلا مفسرة، والرجل فثقة صادق، صاحب حديث، ولكنه يأتي بغرائب عن من يحتملها[4].

---

(١) «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٤١).

(٢) وقال أبو الحسن بن القطان في كتابه «الوهم والإيهام» (٥/ ٣٣١): «وأما جسرة بنت دجاجة قول البخاري: إن عندها عجائب، لا يكفي لمن يسقط ما روت».

(٣) «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٩٩).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٣٣ ـ ٦٣٤).

السادس والثلاثون: مدلول قول أبي حاتم الرازي في الراوي: «يكتب حديثه»:

[٨٥] قال أبو حاتم[١] في هشام بن حَسَّان القردوسي: «يكتب حديثه».

قلت: قد علمتُ بالاستقراء التام أن أبا حاتم الرازي إذا قال في رجل: «يكتب حديثه»، أنه ليس بحجة[٢].

[٨٦] ومن ذلك قوله ـ يعني: أبا حاتم ـ: «يكتب حديثه»؛ أي: ليس بحجة[٣].

[٨٧] نصر بن أوس الطائي، قال فيه أبو حاتم[٤]: «يكتب حديثه».

قلت: هذا القول من أبي حاتم دالٌّ على أنه ليس بحجة، مع أني لم أودع في كتابيَّ اللذيْن في الضعفاء شيئًا من هذا النمط، تبعت أبا الفرج بن الجوزي وغيره[٥].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٩/ ٥٦)، وتمام كلام أبي حاتم: «كان هشام بن حَسَّان صدوقًا، وكان يثبت في رفع الحديث عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة. قلت ـ يعني: ابنه ـ: ما تقول فيه؟ قال: يكتب حديثه».

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٦٠).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٨٥).

(٤) «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٦٥).

(٥) «تاريخ الإسلام» (٩/ ٣٠٤).

[٨٨] قال أبو حاتم[١]: «الوليد بن كثير المزني، يكتب حديثه».

قول أبي حاتم هذا ليس بصيغة توثيق، ولا هو بصيغة إهدار[٢].

---

(١) «الجرح والتعديل» (١٤/١٩).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٤٥).

وعبارة: «يكتب حديثه» استعملها غير واحد من أئمة «الجرح والتعديل» وأكثر من استعملها فيهم على الإطلاق الإمام أبو حاتم الرازي رحمهُ الله، وأكثر ما تجيء في كلامه تكون مركَّبة ومقرونة بقوله: «ولا يُحْتَجُّ به»، فيقول مثلًا: «فلان يكتب حديثه، ولا يحتج به». ومن الملاحظ أن هذا التعبير سواء جاء على الإفراد أو التركيب يأتي على وجهين:

الأول: مقترنًا مع غيره بصيغة من صيغ التضعيف ليدل على ضعف من قيل فيه هكذا، وذلك مثل قوله في:

١ ـ إسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر فقال ـ «الجرح والتعديل» (٢/ ١٥٣) ـ: «ليس بقوي، يكتب حديثه».

٢ ـ أجلح بن عبد الله بن حجية، قال ـ «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٤٧) ـ: «الأجلح لين، ليس بالقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به».

٣ ـ بشير بن ميمون أبو صيفي الواسطي، قال ـ «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٧٩) ـ: «ضعيف الحديث، وعامَّة روايته مناكير، يكتب حديثه على الضعف».

٤ ـ بشار بن قيراط النيسابوري، قال ـ «الجرح والتعديل» (٢/ ٤١٨) ـ: «مضطرب الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به».

٥ ـ مسلم بن خالد الزنجي، قال ـ «الجرح والتعديل» (٨/ ١٨٣) ـ: «ليس بذاك القوي، منكر الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، تعرف وتنكر». =

....

= الآخر: مقترنًا مع غيره بصيغة من صيغ التعديل؛ وذلك مثل قوله في:
١ ـ أحمد بن هاشم الرملي، قال ـ «الجرح والتعديل» (٢/ ٨٠) ـ:
«صدوق، يكتب حديثه، ولا يحتج به».
٢ ـ إبراهيم بن الزبرقان التميمي، قال ـ «الجرح والتعديل» (٢/ ١٠٠) ـ:
«محلّه الصدق، يكتب حديثه، ولا يُحتج به».
٣ ـ إبراهيم بن عقبة بن أبي عياش، قال ـ «الجرح والتعديل» (٢/ ١١٧) ـ:
«صالح لا بأس به، قلت ـ يعني: ابن أبي حاتم ـ: يحتج به؟ قال: يكتب حديثه».
٤ ـ أيوب بن أبي مسكين أبو العلاء القصاب قال ـ «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٥٩) ـ: «لا بأس به، شيخ صالح، يكتب حديثه ولا يحتج به».
٥ ـ باذان أبو صالح، مولى أم هانئ، قال ـ «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٣٢) ـ: «صالح الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به».
ومن الملاحظ أن كلا العبارتين سواء جاءتا مفردتين، أو مركبتين، وسواء اقترنتا بلفظ من ألفاظ التجريح أو التعديل فإنهما تدلانِ على أن من قيل فيه هكذا يصلح حديثه للاعتبار، ولا يحتج به فيما انفرد به من مرويات، كما حرَّره تمامًا الإمام الناقد الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ حيث قال: «ليس بصيغة توثيق، ولا هو بصيغة إهدار».
ولكن ـ وكما هو معلوم ـ أن هذا التعبير إذا جاء مقترنًا بصيغة من صيغ التعديل كان أرفع شأنًا مِمَّا إذا اقترن بلفظ من ألفاظ التجريح.
هذا، وكما ذكرنا سابقًا أن استعمال هذا التعبير لم يكن مقتصرًا على الإمام أبي حاتم الرازي، بل كان شائعًا بين أئمة الجرح والتعديل، وأغلبهم استعملوه فيما استعمله الإمام أبو حاتم نفسه، ومن هؤلاء الأئمة:
١ ـ ابن عدي:
* فقال في «كامله» (٧/ ٢٥٤) لما ترجم ليحيى بن سلام البصري: =

السابع والثلاثون: مدلول الجهالة عند أبي حاتم الرازي:

[٨٩] داود بن يزيد الثقفي البصري، عن بشر بن حرب الندبي، وعاصم ابن بهدلة، وحبيب المعلم.

وعنه قتيبة، وهشام بن عبيد الله الرازي، والحكم بن المبارك، ومحمد بن أبي بكر المقدمي.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول ذلك، فسألته عنه؟ فقال: «شيخ مجهول».

قلت: هذا القول يوضح لك أن الرجل قد يكون مجهولًا عند أبي حاتم، ولو روى عنه جماعة ثقات.

يعني: أنه مجهول الحال عنده، فلم يحكم بضعفه

= «هو ممن يكتب حديثه مع ضعفه».

* وقال في ترجمة يزيد بن أبي زياد الكوفي (٧/ ٢٧٦): «ويزيد من شيعة أهل الكوفة، ومع ضعفه يكتب حديثه».

* وقال في ترجمة الحارث بن نبهان الجرمي (٢/ ١٩٢): «وللحارث هذا غير ما ذكرت من أحاديث حسان، وهو ممَّن يكتب حديثه».

* وقال في ترجمة عاصم بن عبيد الله بن عاصم العدوي (٥/ ٢٢٨): «احتمله الناس، وهو مع ضعفه يكتب حديثه».

٢ ـ العقيلي:

قال ـ كما في «فتح الباري» (١١/ ١١٠) ولم أجده في «ضعفائه» ـ: «عبيد الله بن سعيد بن مسلم يكتب حديثه، وينظر فيه».

٣ ـ ابن عبد البر:

* قال في «التمهيد» (٢٣/ ١٢٣): «جابر الجعفي، وقد أجمعوا على أنه يكتب حديثه، واختلفوا في الاحتجاج به».

ولا بتوثيقه[1].

٩٠ محمد بن مروان بن الحكم، أخو عبد الملك، روى عنه الزهري، مجهول.

أي: مجهول العدالة لا الذات، وكذا يقول أبو حاتم في غير واحد؛ وإنما يريد جهالة حاله[2].

٩١ سئل أبو حاتم عن سفيان بن موسى البصري؟ فقال: مجهول.

يعني: مجهول الحال عنده[3].

٩٢ قال أبو حاتم: «عبد الرحيم بن كردم البصري، مجهول».

يعني: أنه مجهول العدالة عنده، ما تبيَّن له أنه حُجَّة[4].

---

(١) «تاريخ الإسلام» (١١/ ٣٧).
(٢) «المغني في الضعفاء» (٢/ ٢٦٣).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٥١).
(٤) «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٣٢٣).
واعلم أن الجهالة عند الإمام أبي حاتم الرازي ـ رحمه الله تعالى ـ تأتي عنده على ثلاثة أوجه:
الوجه الأول: جهالة العين، وهي جهالة الذات:
مثاله ما قاله في ترجمة سعيد بن بشير، عن الحسن، روى عنه سهل بن شعيب، قال: «هو مجهول». «الجرح والتعديل» (٤/ ٨).
وكذلك قوله في ترجمة سعيد بن بشير القرشي من «الجرح والتعديل» (٤/ ٨): «روى عن عبد الله بن حكيم الكناني، روى عنه محمد بن =

= عبد الله بن الحكم، شيخ مجهول، وعبد الله بن حكيم مجهول، لا نعرف واحدًا مهمًا». وهذا الوجه يطلقه عَمَّن تفرّد عنه راو واحد، ولم يشتهر بين أهل العلم بالعدالة.

الوجه الثاني: جهالة الحال، وهي جهالة الوصف:

وهي التي مثّل لها الإمام الذهبي ها هنا، وقد قال أبو الحسن بن القطان في كتابه «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٤٥٩): «عبد الرحيم بن كردم بن أرطبان قال أبو حاتم: إنه يروي عن الزهري، وزيد بن أسلم، روى عنه أبو عامر العقدي، وأبو أسامة، ومعلَّى بن أسد، وإبراهيم بن الحجاج السامي، قال ابنه أبو محمد: سألته عنه؟ فقال: مجهول.

فانظر كيف عرفه، وعرف رواية جماعة عنه، ثم قال فيه: مجهول. وهذا منه صواب».

وفي هذين الوجهين وافق أبو حاتم الرازي جمهور أهل العلم في إطلاق جهالة العين عَمَّن تفرّد عنه واحد، ولم يوثق أو يجرح. وفي جهالة الحال عَمَّن روى عنه أكثر من واحد، ولم يأت فيه جرح أو تعديل.

الوجه الثالث: إطلاق لفظة الجهالة، أو ما يوافق معناها من الألفاظ الأخرى كـ«غير مشهور»، «لا يعرف» أو ما شابه على الثقات الذين لم يشتهروا كاشتهار غيرهم من أهل طبقتهم. ولم يقتصر وصف أبي حاتم الرازي في إطلاق وصف الجهالة على الثقات فحسب؛ بل شمل غيرهم على بعض الصحابة ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ وذلك مثل قوله في أسيد بن صفوان صاحب النبي صلى الله عليه وسلم: «مجهول» كما في «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٨٠): وإطلاق أبي حاتم الجهالة ها هنا لا يريد بها جهالة العين أو الحال، وإنما مقصده أنه لم يشتهر كاشتهار غيره من مشاهير الصحابة رضي الله عنهم.

الثامن والثلاثون: مدلول قول أبي حاتم الرازي في راوٍ: «لا يُعرف»:

٩٣ قال أبو حاتم[1]: «نوح بن المختار، لا يعرف».

ليس بجرح، فقد عرّفه يحيى، ووثّقه[2][3].

التاسع والثلاثون: مدلول قول أبي حاتم الرازي في الراوي: «أسند حديثًا واحدًا»:

٩٤ قال أبو حاتم[4]: «النضر بن عربي الباهلي، لا بأس به، أسند حديثًا واحدًا».

قلت: أظن أبا حاتم أراد أنه وهم في رواية حديث واحد فأسنده، وصوابه موقوف[5].

الأربعون: مدلول قول أبي حاتم الرازي في الراوي: «اضطر الناس إليه بِأَخَرَة»:

٩٥ قال أبو حاتم[6]: «شيبان بن فروخ، كان يرى القدر، اضطر الناس إليه بأخرة».

---

(١) «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٨٣).

(٢) «رواية الدوري» عنه (٢/ ٧٥)، وأما إذا لم يأت في مثل هذا الراوي جرح أو تعديل فيبقى حكم أبي حاتم الرازي قائم بعدم معرفته، فقول الذهبي: «ليس بجرح» ليس على إطلاقه.

(٣) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٧٩).

(٤) «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٧٥).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٠٤).

(٦) «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٥٧).

يعني: أنه تفرد بالأسانيد العالية[1].

الحادي والأربعون: مدلول قول أبي حاتم في الراوي: «مود»[2]:

٩٦ سعد بن سعيد، أخو يحيى بن سعيد القطان، قال أبو حاتم: «سعد بن سعيد مود».

قال شيخنا ابن دقيق العيد: «اختلف في ضبط مود، فمنهم من خفّفها؛ أي: «هالك»، ومنهم من شدَّدها؛ أي: «حسن الأداء»[3].

الثاني والأربعون: مدلول قول أبي حاتم الرازي في الراوي: «أحاديثه تشبه أحاديث فلان»:

٩٧ معاذ بن خالد العسقلاني، قال أبو حاتم: «شيخ، تشبه أحاديثه عن زهير، أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى»[4].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٠١ ـ ١٠٢).

(٢) وقد تقدم الكلام عليها في رقم (٢٢)، فلتنظر.

(٣) «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٢٠).

(٤) «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٥٠)، وقال أبو حاتم: «ودليلنا أن أحاديثه من أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى حديثًا(؟) رواه معاذ بن خالد، عن زهير بن محمد، قال: حدثني شرحبيل بن سعد، أنه سمع جبار بن صخر يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «نهينا أن تُرى عوراتنا». وقد حدثني بهذا الحديث بعينه معاذ بن حسان نزيل برذعة، قال: حدثني إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، عن شرحبيل بن سعد».

قلت: يلينه بذلك[1].

الثالث والأربعون: مدلول قول أبي حاتم في الراوي: «شيخ»:

98 العباس بن الفضل العدني، سمع منه أبو حاتم، وقال: «شيخ».

فقوله: «شيخ» ليس هو عبارة جرح، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحدًا مِمَّن قال فيه ذلك، ولكنها أيضًا ما هي عبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة[2][3].

---

(1) «تاريخ الإسلام» (١٤/ ٣٩٢).

(2) ولفظة: «شيخ» جعلها ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٧) في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل، فقال ـ رحمه الله تعالى ـ: «وإذا قيل: شيخ فهو بالمنزلة الثالثة: يكتب حديثه، وينظر فيه إلا أنه دون الثانية» يعني: المرتبة الثانية من مراتب التعديل، وهي قولهم: «صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به».
وأما الإمام العراقي فقد جعل لفظة: «شيخ» في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل قارنًا معها قولهم: «محله الصدق، أو رووْا عنه، أو إلى الصدق ما هو، أو شيخ وسط، أو صالح الحديث...» إلخ. «فتح المغيث» (٢/ ٣٨).
وقد قال الإمام الذهبي في مقدمة «الميزان» (١/ ٣ ـ ٤): «ولم أتعرّض لذكر مَن قيل فيه: محلّه الصدق، ولا مَن قيل فيه: لا بأس به، ولا مَن قيل: هو صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو هو شيخ، فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق».

(3) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٨٥).

الرابع والأربعون: مدلول قول أبي حاتم في الراوي: «كان بِأَخَرَةٍ يُلَقَّن»:

٩٩ قال أبو حاتم: «عثمان بن الهيثم البصري، صدوق، غير أنه كان بِأَخَرَةٍ يُلَقَّن».

قلت: يعني: أنه كان يحدثهم بالحديث، فيتوقف فيه، ويتغلط، فيردّون عليه، فيقول.

ومثل هذا غض عن رتبة الحفظ؛ لجواز أن فيما ردّ عليه زيادة، أو تغييراً يسيرًا، والله أعلم[١].

الخامس والأربعون: مدلول قول أبي حاتم فيمَن كان كثير الإرسال: «لا يُعرف له تدليس»:

١٠٠ قال أبو حاتم[٢]: «لا يعرف لأبي قلابة[٣] تدليس».

قلت: ومعنى هذا أنه إذا روى شيئًا عن عمر، أو أبي هريرة، مثلًا مرسلًا لا يُدرى مَن الذي حَدَّثه به، بخلاف تدليس الحسن البصري، فإنه كان يأخذ عن كل ضرب، ثم يسقطهم، كعلي بن زيد تلميذه[٤].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢١٠).

(٢) «الجرح والتعديل» (٥/ ٥٧ ـ ٥٨).

(٣) هو عبد الله بن زيد الجرمي.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٤٧٣). والفرق بين الإرسال والتدليس هو: «الإيهام» فمتى وجد الإيهام في الرواية كان تدليسًا. قال ابن رشيد =

السادس والأربعون: بيان أن قولهم ـ أحيانًا ـ في الراوي: «تكلَّموا فيه» من الجرح غير المفسَّر:

١٠١ قال ابن أبي حاتم[١]: «كتبت عن يحيى بن عثمان السهمي، وكتب عنه أبي، وتكلموا فيه».

قلت: هذا جرح غير مُفَسَّر، فلا يطرح به مثل هذا العالم[٢].

١٠٢ مروان بن جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب السمري، قال أبو الفتح الأزدي: «يتكلمون فيه».

قلت: هذا غير مُفَسَّر، فلا يضر[٣].

السابع والأربعون: مدلول قولهم: «ليس بمنكر الحديث»:

١٠٣ أورد ابن عدي[٤] يزيد بن عبد الله البيسري، أبا

= الفهري في كتابه الممتع «السنن الأبين» ص(٦٦ ـ ٦٧) موضحًا الفرق بين التدليس والإرسال: «فليس بمجرد العنعنة من غير ذكر الواسطة يعدّ مدلسًا، بل يقصد إيهام السماع فيما لم يسمع. . . وهذه نكتة نفيسة تكشف لك حجاب الإشكال، وتوضح الفرق بين من عنعن فعدّ مرسلًا، ومن عنعن فعدّ مدلسًا».

(١) «الجرح والتعديل» (٩/ ١٧٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٥٥).

(٣) «تاريخ الإسلام» (١٧/ ٣٦٠).

وأما إذا كان الراوي قد مُسّ بضرب من ضروب التجريح، ثم قيل عنه: «تكلموا فيه» فتكون هذه العبارة حينئذٍ جرحًا مُفَسَّرًا.

(٤) «الكامل» (٧/ ٢٨٠).

خالد، ومشّاه، فقال: «ليس بمنكر الحديث»[1][2].

الثامن والأربعون: مدلول قول ابن عدي في الراوي: «فلان كأنه آخر»:

104 قال ابن عدي[3]: «كان شبيب بن سعيد الحبطي لعلّه يغلط ويهم إذا حدث من حفظه، وأرجو أن لا يتعمد؛ فإذا حدث عنه ابنه أحمد بأحاديث يونس، فكأنه شبيب آخر».

يعني: يجود[4].

---

(1) وقد استعمل الأئمة هذا التعبير فيمن هو في أدنى درجات التعديل، مع عدم الاحتجاج بما انفرد به من مرويات، ومن هؤلاء الأئمة:
أبو حاتم الرازي: فقال ـ رحمه الله تعالى ـ «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٥): «عبد الله بن الحسين أبو حريز الأزدي حسن الحديث، ليس بمنكر الحديث، يكتب حديثه».
وقال «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٢٨): «عبيد الله بن علي بن أبي رافع لا بأس بحديثه، ليس منكر الحديث، لا يحتج بحديثه، شيخ».
وقال «الجرح والتعديل» (٣/ ١٢٦): «الحكم بن عطية العيشي، يكتب حديثه، ليس بمنكر الحديث، وكان أبو داود يذكره بالجميل، لا يحتج به، ليس هو بالمتقن، هو مثل الحكم بن سنان».
قلت: وقد قال في الحكم بن سنان ـ كما في «الجرح والتعديل» (٣/ ١١٧) ـ: «عنده وهم كثير، وليس بالقوي، ومحله الصدق، يكتب حديثه».

(2) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٣٢).

(3) «الكامل» (٤/ ٣١).

(4) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٦٢).

التاسع والأربعون: مدلول قول ابن عدي في الراوي: «أحاديثه أحاديث فلان»:

[١٠٥] معدان بن عيسى، عن ابن عجلان، ساق له ابن عدي[١] جماعة أحاديث، وقال: «هذه أحاديث صفوان بن عيسى، عن ابن عجلان».

قلت: يتهمه ابن عدي بالسرقة[٢].

الخمسون: مدلول قولهم في الراوي: «ليس بالقوي»:

[١٠٦] حكيم بن جبير الأسدي الكوفي، مشّاه النسائي، وقال: «ليس بالقوي»[٣][٤].

---

(١) «الكامل» (٦/ ٤٦٥).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٤/ ١٤٢)، وانظر مثله ما جاء في ترجمة إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغسَّاني من «الجرح والتعديل» (٢/ ١٤٢ ـ ١٤٣).

(٣) «تاريخ الإسلام» (٨/ ٧٩).

(٤) وقال الإمام الذهبي في كتابه «الموقظة» ص(٨٢): «وقد قيل في جماعات: «ليس بالقوي»، واحتُج به، وهذا النسائي قد قال في عدة: «ليس بالقوي» ويُخرج لهم في كتابه، فإن قولنا: «ليس بالقوي» ليس بجرحٍ مُفْسِد».
وقال أيضًا في «الموقظة» ص(٨٣): «وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم: «ليس بالقوي»، يريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القويِّ الثبت. والبخاري قد يطلق على الشيخ: «ليس بالقوي» ويريد أنه ضعيف».
وقال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» ص(٤٠٥): «أحمد بن بشير الكوفي، قال النسائي: ليس بذلك بالقوي، فأما تضعيف النسائي له؛ فمشعر بأنه غير حافظ». =

الحادي والخمسون: مدلول قول النسائي في الراوي: «تغيّر»:

١٠٧ حصين بن عبد الرحمـٰن، قال النسائي: «تغيّر».

يعني: من الكِبَر[١].

الثاني والخمسون: مدلول قول الجوزجاني في الراوي: «مائلٌ عن الحق»[٢]:

١٠٨ قال ابن عدي[٣] في ترجمة إسماعيل بن أبان الوراق:

= وقال أيضًا في «الهدي» ص(٤١٦): «الحسن بن الصباح البزار قال النسائي في الكنى: ليس بالقوي. قلت: هذا تليين هين».

تنبيه: هناك فرق بين قولهم: «ليس بالقوي»، وقولهم: «ليس بقوي».

قال العلامة المعلمي اليماني ـ أسكنه الله فسيح جناته ـ في كتابه «التنكيل» (١/ ٢٣٢): «بين العبارتين فرق، فكلمة: ليس بقوي، تنفي القوة مطلقًا، وإن لم تثبت الضعف مطلقًا، وكلمة: ليس بالقوي، إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوة، والنسائي يراعي هذا الفرق، فقد قال هذه الكلمة في جماعة أقوياء، منهم: عبد ربه بن نافع، وعبد الرحمـٰن بن الغسيل، فبيّن ابن حجر في ترجمتيهما من مقدمة «الفتح» أن المقصود بذلك أنهما ليسا في درجة الأكابر من أقرانهما».

(١) من تكلم فيه وهو موثق، ص(٦٩).

تنبيه: إنما يتَّجه تفسير الحافظ الذهبي لقول الإمام النسائي: «تغيّر» بأنه بسبب الكبر، هذا إذا عُرف صحيح حديثه من ضعيفه، وألا يطبق عليه وصف الاضطراب.

(٢) ومن ذلك قوله: «زائغ عن الحق»، وأحيانًا يدمجهما فيقول: «زائغ عن الحق، مائل عن القصد». كما في ترجمتي نصر بن مزاحم، وأبي الصلت الهروي من كتابه «أحوال الرجال» رقمي (١٠٩، ٣٧٩).

(٣) «الكامل» (١/ ٣١٠).

«قال فيه الجوزجاني: كان مائلًا عن الحق، ولم يكن يكذب.

الجوزجاني كان مقيمًا بدمشق، كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في التحامل على علي رضي الله عنه، فقوله: مائل عن الحق: يريد به ما عليه الكوفيون من التشيع»[1].

قلت: قد كان النصب مذهبًا لأهل دمشق في وقت، كما كان الرفض مذهبًا لهم في وقت، وهو في دولة بني عبيد، ثم عدم ـ ولله الحمد ـ النصب، وبقي الرفض خفيفًا خاملًا[2].

---

(١) وقال الخطيب لما ترجم لنصر بن مزاحم في «تاريخه» (١٣/ ٢٨٣): «الجوزجاني قال: نصر بن مزاحم العطار كان زائغًا عن الحق مائلًا. قلت: أراد بذلك غلوه في الرفض».
وقال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» ص(٤١٠): «الجوزجاني كان ناصبيًا منحرفًا عن علي، فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان، والصواب موالاتهما جميعًا، ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع».
وقال في ص(٤٦٩): «وأما الجوزجاني فقد قلنا غير مرة إن جَرْحَهُ لا يقبل في أهل الكوفة لِشِدَّةِ انحرافه ونصبه».
وقال في مقدمة «لسان الميزان» (١/ ٩٥): «إن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب، وذلك لشدة انحرافه في النصب، وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلق، وعبارة طلقة، حتى إنه أخذ يلين مثل الأعمش، وأبي نعيم، وعبيد الله بن موسى، وأساطين الحديث، وأركان الرواية، فهذا إذا عارضه مثله، أو أكبر منه فوثَّق رجلًا ضعَّفه، قُبل التوثيق».

(٢) «ميزان الاعتدال» (١/ ٧٦).

الثالث والخمسون: مدلول قولهم في الراوي: «طيرٌ طَرَأَ علينا»:

109 أحمد بن علي بن عبيد الله، أبو علي الأنصاري، قال الحاكم: «طير طرأ علينا».

قلت: يوهنه الحاكم بهذا القول[1].

الرابع والخمسون: مدلول قولهم: «كَذَّاب» فيمَن كان ثقة، أو صدوقًا، أو من كان في حكمهما:

110 قال الخطيب[2]: أنبأنا البرقاني، حدثني محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الملك الآدمي، حدثنا محمد بن علي الإيادي، حدثنا زكريا الساجي، حدثني أحمد بن محمد البغدادي، حدثنا إبراهيم بن المنذر، حدثنا محمد بن فليح، قال: قال لي مالك: هشام بن عروة كذّاب.

قال أحمد ـ وهو الأثرم إن شاء الله ـ: فسألت يحيى بن معين؟ فقال: «عسى أراد في الكلام، أما في الحديث فثقة، وهو

(1) «ميزان الاعتدال» (1/ 120)، «تاريخ الإسلام» (23/ 556).
ومن استخدم هذا التعبير قبل الحاكم أبي عبد الله، ما جاء عن ابن عيينة قال: «قلت ليحيى: أبو ماجد؟ قال: طارئ طرأ علينا فحدثنا، وهو منكر الحديث».
رواه البخاري في «تاريخه الأكبر» (9/ 73) عن الحميدي، عن ابن عيينة به.

(2) «تاريخ بغداد» (1/ 223 ـ 224).

من الرواة عنه»[1].

111 قال أبو زرعة الدمشقي: ذاكرت دحيمًا في قول مالك - يعني: في ابن إسحاق -: «دجّال من الدجاجلة».

فرأى أن ذلك ليس للحديث؛ إنما هو لأنه اتهم بالقدر[2].

112 الحسين بن فهم: كنت عند مصعب الزبيري، فمرَّ بنا ابن معين، فقال مصعب: يا أبا زكريا، حدثنا محمد بن سعد الكاتب بكذا وكذا، وذكر حديثًا.

فقال يحيى: «كذب».

رواها الخطيب، ثم قال: «محمد بن سعد عندنا من أهل العدالة، وحديثه يدل على صدقه، فإنه يتحرَّى في كثير من رواياته، ولعلّ مصعبًا ذكر ليحيى عنه حديثًا من المناكير التي يرويها الواقدي، فنسبه إلى الكذب»[3].

113 قال موسى بن هارون: «أشهد عليه - يعني: يحيى بن جعفر بن الزبرقان - أنه كان يكذب».

يريد في كلامه لا الرواية، نسأل الله لسانًا صادقًا[4].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٨ - ٣٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٢).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٦٥ - ٦٦٦).
وقال في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٦٠): «هذه لفظة ظاهرها عائد إلى الشيء المحكي، ويحتمل أن يقصد بها ابن سعد، لكن ثبت أنه صدوق».

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٦٢٠)، «المغني في الضعفاء» (٢/ ٤٠٥)، =

[١١٤] قال مطين: «كان أحمد العطاردي، يكذب».

قلت: يعني في لهجته، لا أنه يكذب في الحديث؛ فإن ذلك لم يوجد منه، ولا تفرد بشيء، ومِمَّا يقوي أنه صدوق في باب الرواية: أنه روى أوراقًا من المغازي، بنزول عن أبيه، عن يونس بن بكير، وقد أثنى عليه الخطيب، وقوّاه، واحتج به البيهقي في تصانيفه[١].

[١١٥] ابن عدي: أنبأنا عليّ بن عبد الله الداهري، سمعت أحمد بن محمد بن عمرو بن كركرة، سمعت علي بن الحسين بن الجنيد، سمعت أبا داود يقول: «ابني عبد الله كذّاب».

قلت: لعل قول أبيه فيه ـ إن صح ـ أراد الكذب في لهجته

لا في الحديث، فإنه حُجَّة فيما ينقله، أو كان يكذب ويورّي في كلامه، ومن زعم أنه لا يكذب أبدًا فهو أرعن، نسأل الله السلامة من عثرة الشباب، ثم إنه شاخ وارعوى، ولزم الصدق والتقى[٢].

[١١٦] قال ابن عدي: وأما كلام أبيه فيه ـ يعني ابن أبي داود ـ فلا أدري أيش تبين له منه؟! وسمعت عبدان يقول: سمعت أبا داود يقول: «ومن البلاء أن عبد الله يطلب القضاء».

وسمعت علي بن عبد الله الداهري، سمعت محمد بن

= «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٨٧).

(١) «سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٧)، «تاريخ الإسلام» (٢٠/ ٢٦٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٢٨، ٢٣١).

أحمد بن عمرو، سمعت علي بن الحسين بن الجنيد، سمعت أبا داود يقول: «ابني عبد الله كذّاب».

ثم قال ابن عدي: «وكان ابن صاعد يقول: كفانا أبوه بما قال فيه. وقال محمد بن عبد الله القطان: كتب عند ابن جرير فقال رجل: ابن أبي داود يقرأ على الناس فضائل علي. فقال: تكبيرة من حارس».

قلت: لا ينبغي سماع قول ابن صاعد فيه، كما لم نعتد بتكذيبه لابن صاعد، وكذا لا يسمع قول ابن جرير فيه، فإن هؤلاء بينهم عداوة بيّنة، فقف في كلام الأقران بعضهم في بعض.

وأما قول أبيه فيه، فالظاهر أنه ـ إن صح عنه ـ قد عنى أنه كذاب في كلامه، لا في الحديث النبوي، وكأنه قال هذا وعبد الله شاب طري ثم كَبُر وساد[1][2].

[١١٧] قال أبو حاتم: «محمد بن حسان الكوفي الخزاز، ضعيف، وكان كذابًا».

يعني: في حديث الناس[3].

[١١٨] قال عبد الله بن أحمد بن السمرقندي: قال لنا أبو بكر

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٧٢).

(٢) وقد ضعّف العلامة اليماني حكاية كلام أبيه في ابنه عبد الله بما لا تجده عند غيره. انظر: «التنكيل» (١/ ٢٩٧ ـ ٣٠٠).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٥١٢).

الخطيب: «أبو علي الأهوازي كذّاب في القراءات والحديث جميعًا».

قلت: يريد تركيب الإسناد، وادعاء اللقاء، أما وضع حروف، أو متون فحاشا وكلا، ما أجوِّزُ ذلك عليه، وهو بحرفي القراءات، تلقى المقرئون تواليفه ونقله للفن بالقبول، ولم ينتقدوا عليه انتقاد أصحاب الحديث، كما أحسنوا الظن بالنقاش، وبالسامري، وطائفة راجوا عليهم[١].

١١٩ قال الشعبي، وعلي بن المديني، وأبو خيثمة: «الحارث الأعور كذّاب».

قلت: هذا محمول من الشعبي على أنه أراد بالكذب: الخطأ، وإلا فلأي شيء يروي عنه[٢]؟!

١٢٠ قال أبو بكر النيسابوري الصبغي: خرجنا من مجلس إبراهيم الحربي، ومعنا رجل كثير المجون، فرأى أمردًا فتقدم فقال: السلام عليك. وصافحه وقبّل عينيه وخدّه، ثم قال: ثنا الدبري بصنعاء بإسناده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **«إذا أحبّ أحدكم أخاه فليعلمه»**.

فقلت له: ألا تستحي، تلوط وتكذب في الحديث.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٧ ـ ١٨).

(٢) «تاريخ الإسلام» (٥/ ٩٠)، وقال في «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٣٧): «والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته، وأما في الحديث النبوي فلا».

يعني: أنه ركّب الإسناد[1].

[١٢١] قال أبو عبد الله بن أبي ذهل: سمعت أبا عبد الله بن منده يقول: «لا يخرّج الصحيح إلا من ينزل في الإسناد أو يكذب».

يعني: أن المشايخ المتأخرين لا يبلغون في الإتقان رتبة الصحة، فيقع في الكذب الحافظ إن خرَّج عنهم وسماه صحيحًا، أو يروي الحديث بنزول درجة ودرجتين[2].

[١٢٢] إبراهيم بن موسى المروزي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، حديث: «طلب العلم فريضة».

قال أحمد بن حنبل: «هذا كذب».

يعني: بهذا الإسناد، وإلا فالمتن له طرق ضعيفة[3].

الخامس والخمسون: بيان أن قولهم: «تركه فلان» لا يُراد به في كثير من الأحيان الترك الاصطلاحي:

[١٢٣] روى محمد بن عبد الرحيم، عن علي بن المديني قال: كان عطاء اختلط بأخرة، تركه ابن جريج، وقيس بن سعد.

---

(١) «تاريخ الإسلام» (٢٥/٢٥٦ ـ ٢٥٧).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٧/٣٣)، وقال في «التذكرة» (٣/١٠٣٣): «يعني: أن الشيوخ المتأخرين لا يرتقون إلى درجة الصحة فيكذب المحدث إن خرَّج عنهم».

(٣) «ميزان الاعتدال» (١/٦٩).

=

قلت: لم يعنِ علي بقوله: تركه هذان: الترك العرفي، ولكنه كَبُر وضعفت حواسه، وكانا قد تكفيا منه، وتفقها، وأكثرا عنه، فبطَّلا، فهذا مراده بقوله: تركاه[1].

١٢٤ قال زكريا الساجي: «كان إسحاق بن أبي إسرائيل صدوقًا، تركوه لموضع الوقف».

= ومن ذلك ما جاء عن الخطابي في «معالم السنن» (٢/ ١٣٠ ـ ١٣١) تعليقًا على قول عبادة بن الصامت في أحد الصحابة مِمَّن يكنى بأبي محمد في حديث وجوب الوتر: «كذب أبو محمد».

قال الخطابي: «قوله (كذب)؛ أي: أخطأ، وسمَّاه كذبًا؛ لأنه يشبهه في كونه ضد الصواب، كما أن الكذب ضد الصدق، وهذا الرجل ليس بمخبر، وإنما قاله باجتهاد أداه إلى أن الوتر واجب، والاجتهاد لا يدخله الكذب، وإنما يدخله الخطأ، وقد جاء (كذب) بمعنى (أخطأ) في غير موضع».

وقال ابن حبان لما ترجم لبرد مولى سعيد بن المسيب من «ثقاته» (٦/ ١١٤): «وأهل الحجاز يسمون الخطأ كذبًا».

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» ص(٤٤٨) قول ابن حبان هذا، ثم قال: «ويؤيد ذلك إطلاق عبادة بن الصامت قوله: كذب أبو محمد، لما أخبر أنه يقول: الوتر واجب، فإن أبا محمد لم يقله رواية، وإنما قاله اجتهادًا، والمجتهد لا يقال إنه كذب، وإنما يقال: إنه أخطأ، وقد ذكر ابن عبد البر لذلك أمثلة كثيرة».

قلت: والأمثلة الكثيرة التي ذكرها ابن عبد البر، والتي أشار إليها الحافظ ابن حجر هي في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١٠٨٧ ـ ١١١٩) تحت باب: «حكم قول العلماء بعضهم في بعض». فانظره ـ إن شئت ـ فإنه مفيد للغاية، والله الموفِّق.

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٨٦ ـ ٨٧)، «ميزان الاعتدال» (٣/ ٧٠).

قال: معنى تركوه: أعرضوا عن الأخذ عنه، لا أن حديثه في حيّز المتروك المطرح[1].

١٢٥ قال النضر بن شميل، عن ابن عون قال: «إن شهرًا تركوه».

قال النضر: يعني: طعنوا فيه[2].

١٢٦ قال حمزة الكناني: «عندي عن ابن جوصاء مائتا جزء، ليتها كانت بياضًا». وترك الرواية عنه أصلًا.

قلت: هذا تعنّت من حمزة، والظاهر أنه تبرم بالمائتي جزء لنزولها عند حمزة، ولا تنفق عنه، فإن ابن جوصاء من صغار شيوخه[3].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٧٧).

(٢) «تاريخ الإسلام» (٦/ ٣٨٨).

(٣) «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٧٩٧).

وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة «الفتح» ص(٤٥٢): «علي بن أبي هاشم بن طيراخ البغدادي من شيوخ البخاري، قال أبو حاتم: صدوق، تركه الناس للوقف في القرآن... وقد بيّن أبو حاتم السبب في توقف من توقف عنه، وليس ذلك بمانع من قبول روايته».

وفي «ضعفاء العقيلي» (١/ ٧٩): «صالح بن أحمد، قال: حدثني علي قال: قلت ليحيى: زعم عبد الرحمـٰن أن زائدة؛ كان لا يحدثهم عن إسماعيل بن سميع، قال يحيى: إنما تركه زائدة؛ لأنه كان صفري ـ أي: من الخوارج ـ، فأما الحديث فلم يكن به بأس».

وفي «كامل ابن عدي» (٤/ ٥٦): «ابن أبي مريم، سمعت يحيى بن معين يقول: صالح مولى التوأمة ثقة حجة، قلت له: إن مالكًا ترك =

السادس والخمسون: بيان أن قولهم في الراوي الثقة: «ليس بشيء» من الجرح المردود:

١٢٧ محمد بن حاتم بن ميمون السمين، وثّقه ابن عدي، والدارقطني، وقال أبو حفص الفلاس: «ليس بشيء».

قلت: هذا جرح مردود[(١)].

السابع والخمسون: مدلول قولهم: «فلان لا يحدث عن فلان»:

١٢٨ قال أبو حفص الفلاس: «كان يحيى بن سعيد القطان لا يحدث عن شهر، وكان عبد الرحمـٰن يحدث عنه».

قلت: يعني: الاحتجاج، وعدمه[(٢)(٣)].

١٢٩ قول محمد بن المثنى الزمن: «ما رأيت عبد الرحمـٰن بن مهدي يحدث عن علي بن صالح بشيء».

فهذا لا يدل على ضعفه، بل لم يدرك عبد الرحمـٰن عليًّا

= السماع منه! فقال لي: إن مالكًا إنما أدركه بعد أن كَبُر وخرف، وسفيان الثوري إنما أدركه بعد أن خرف فسمع منه سفيان أحاديث منكرات، وذلك بعدما خرف، ولكن ابن أبي ذئب سمع منه قبل أن يخرف».

«الدوري، سمعت يحيى يقول: صالح مولى التوأمة ثقة، وقد كان خرف قبل أن يموت، فمن سمع منه قبل أن يختلط فهو ثبت».

(١) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٤٥٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٧٥).

(٣) انظر رقم (٣) والتعليق عليه.

فيما أظن[1].

الثامن والخمسون: مدلول قولهم في الراوي: «خرج عن معاني أصحاب الحديث»:

١٣٠ قال عبدان الأهوازي: «خرج ابن عقدة عن معاني أصحاب الحديث، ولا يذكر معهم».

يعني: لما كان يظهر من الكثرة، قال ابن عدي: «سمعت أبا بكر بن أبي غالب يقول: ابن عقدة لا يتدين بالحديث؛ لأنه كان يحمل شيوخًا بالكوفة على الكذب، يسوي لهم نسخًا، ويأمرهم أن يحدثوا بها، ثم يرويها عنهم».

قلت: ما علمت ابن عقدة اتهم بوضع متن حديث، أما الأسانيد فلا أدري[2].

التاسع والخمسون: من طرق تليين أبي أحمد الحاكم للرواة:

١٣١ أشار أبو أحمد الحاكم في الكنى إلى تليين مرويات أبي البختري الطائي، وما ذاك إلا لكونه يرسل عن عليّ والكبار[3].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٧٢)، وقال في «الميزان» (٣/ ١٣٢): «لا يدل هذا على قدح ولا بد».

(٢) «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٤١).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٩٤).

الستون: تعبير بعض الأئمة عن «الغريب» بالمنكر:

١٣٢ قال ابن سعد[1]: «ربما جاء يونس بن يزيد الأيلي بالشيء المنكر.

قلت: ليس ذاك عند أكثر الحُفَّاظ منكرًا، بل غريب[2].

الحادي والستون: مدلول قول أبي عبد الله الحاكم النيسابوري: «يُختلف في عدالته»:

١٣٣ سهل بن عمار العتكي النيسابوري، قال أبو عبد الله الحاكم: «يُختلف في عدالته».

يعني: في الاحتجاج بحديثه[3].

الثاني والستون: مدلول قولهم في الراوي: «رديء الكتاب»:

١٣٤ قال البرقاني: «كان ابن لؤلؤ صدوقاً، غير أنه رديء الكتاب».

---

(١) «الطبقات الكبرى» (٧/ ٥٢٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٠٠).

وقد كان من عادة الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه إطلاق المنكر على الغريب، فقد قال ـ رحمه الله تعالى ـ: «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء». «شرح الترمذي» لابن رجب (٢/ ٦٢٣). وانظر بحث إطلاق المنكر على الغريب عند ابن رجب الحنبلي في: شرحه على «علل الترمذي» (٢/ ٦٥٢ ـ ٦٥٩) كذلك.

(٣) «تاريخ الإسلام» (٢٠/ ١٠٢).

أي: سيئ النقل[1].

الثالث والستون: مدلول قولهم في الراوي: «حديث باطل، والحمل فيه على فلان»:

[135] ابن بطة ضعيف من قبل حفظه، فقد أخبرنا المسلم بن علان، والمؤمل البالسي، كتابة، أن أبا اليمن الكندي أخبرهم، أنا أبو منصور القزاز، أنا أبو بكر الخطيب، حدثني عبد الواحد بن علي الأسدي، قال لي أبو الفتح بن أبي الفوارس: روى ابن بطة، عن البغوي، عن مصعب بن عبد الله، عن مالك، عن الزهري، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **«طلب العلم فريضة على كل مسلم»**.

قال الخطيب: «هذا باطل، والحمل فيه على ابن بطة».

قلت: يعني: أنه يحدث عن البغوي، وتفرّد به ابن بطة، فيجوز أن يكون غلط فيه، وقَفَزَ من سند إلى متن آخر، لقلة إتقانه، لا أنه تعمَّد وضعه[2].

الرابع والستون: مدلول قولهم في الراوي: «كان كثير الحكايات»:

[136] قال ابن مسدي: «عبد اللطيف بن المبارك النرسي، كان كثير الحكايات».

---

(1) «تاريخ الإسلام» (٢٦/ ٦١٢)، «سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٢٧). وهذا من تفسير الخطيب البغدادي، حيث أورد النص بتمامه عن شيخه البرقاني في «تاريخه» (١٢/ ٨٩).

(2) «تاريخ الإسلام» (٢٧/ ١٤٥ ـ ١٤٦).

يعني: يجازف[1].

الخامس والستون: مدلول قولهم في الراوي الثقة: «لم يكن بالحافظ»:

[١٣٧] قول ابن مهدي ـ يعني: في الفضيل بن عياض ـ: «لم يكن بالحافظ».

فمعناه: لم يكن في علم الحديث كهؤلاء الحفاظ البُحور، كشعبة، ومالك، وسفيان، وحمَّاد، وابن المبارك، ونظرائهم. لكنه ثبت قيّم بما نقل، ما أُخِذ عليه في حديث فيما علمت[2].

السادس والستون: مدلول قول ابن القطَّان في الراوي: «لم تثبت عدالته»:

[١٣٨] حفص بن بُغَيْل، قال ابن القطَّان[3]: «لا يُعرف له حال، ولا يُعْرَف».

قلت: لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا، فإن ابن القطَّان يتكلم في كل مَن لم يقل فيه إمام عاصر ذاك الرجل، أو أخذ عمَّن عاصره ما يدل على عدالته[4]، وهذا شيء كثير؛ ففي «الصحيحين»

---

(١) «تاريخ الإسلام» (٤٥/ ١٥٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٤٨).

(٣) «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ١٧٠).

(٤) قال ابن القطَّان في كتابه «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ١٣٩): «والجواب أن نقول: أبو عمر في هذا كأبي محمد، إن لم يأت في توثيقه إياه =

من هذا النمط خلق كثير مستورون، ما ضعّفهم أحد، ولا هم بمجاهيل[1].

[١٣٩] مالك بن الخير الزيادي، قال ابن القطان: «هو ممن لم تثبت عدالته»[2].

يريد أنه ما نصّ أحد على أنه ثقة، وفي رواة «الصحيحين» عدد كثير ما علمنا أن أحدًا نصّ على توثيقهم، والجمهور على أن من كان من المشايخ، قد روى عنه جماعة، ولم يأتِ بما ينكر عليه أن حديثه صحيح[3].

السابع والستون: مدلول قولهم في الراوي: «القناطري»:

[١٤٠] قال ابن عساكر: «قيل لمحمد بن عبد الملك الكوفي: القناطري؛ لأنه كان يكذب قناطير»[4].

= بقول معاصر، أو قول من يظن به الأخذ عن معاصر له، فإنه لا يقبل منه، إلا أن يكون ذلك منه في رجل معروف، قد انتشر له من الحديث ما تعرف به حاله، وهذا ليس كذلك فاعلمه».

وقال أيضًا (٥/ ٥٦٩): «وإن هذا لعجب أن يترك فيه أقوال معاصريه أو من هو أقرب إلى عصره، ويحكي فيه عمَّن لم يشاهده، ولا قارب ذلك، ما لا تقوم له عليه حُجَّة».

(١) «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٥٦).

(٢) «الوهم والإيهام» (٤/ ٣١).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٢٦).

(٤) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٢٥).

الثامن والستون: مدلول قول الشافعي في الراوي: «أخبرني من لا أَتَّهم»:

١٤١ إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي، كان الشافعي مع حسن رأيه فيه إذا روى عنه ربما دلّسه، ويقول: «أخبرني من لا أتهم».

فتجد الشافعي لا يُوَثِّقُهُ، وإنما هو عنده ليس بِمُتَّهَم بالكذب، وقد اعترف الشافعي بأنه كان قدريًا، ونهى ابن عيينة عن الكتابة عنه[1].

التاسع والستون: مدلول قول الدارقطني في الراوي: «يسقط مئة ألف حديث»:

١٤٢ قال الحاكم[2]: «سألت الدارقطني عن الربيع بن يحيى الأشناني؟

فقال: روى عن سفيان الثوري، عن ابن المنكدر، عن جابر، في الجمع بين الصَّلاتين.

قال: وهذا يسقط مئة ألف حديث».

يعني: من أتى بهذا مِمَّن هو صاحب مئة ألف حديث أثّر فيه لينًا، بحيث تنحط رتبة المئة ألف عن درجة الاحتجاج، وإنما هذا

(١) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٥٠ ـ ٤٥١).

(٢) «في سؤالاته عن الدارقطني» رقم (٣١٩).

على سبيل المبالغة، فكم مِمَّن روى مئتي حديث ووهم منها في حديثين، أو ثلاثة، وهو ثقة[1].

السبعون: في توجيه قول هشام بن عروة بن الزبير: «أبي، عن عائشة»:

[١٤٣] قال عبد الرحمٰن بن خراش: «كان هشام بن عروة يقول في قدمته الثالثة للكوفة: أبي، عن عائشة».

يعني: يرسل عن أبيه[2].

الحادي والسبعون: من مدلول قولهم في حديث: «موضوع»:

[١٤٤] أبو سهل بن زياد: سمعت موسى بن هارون يقول في حديث محمد بن غالب، عن الوركاني، عن حماد الأَبَحِّ، عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن عمران بن حصين: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**شيّبتني هود وأخواتها**»: إنه موضوع.

قلت: يريد موضوع السند لا المتن[3].

الثاني والسبعون: معنى قولهم في الراوي: «يسرق الحديث»:

[١٤٥] قال أبو أحمد العسال: سمعت فضلك يقول: «دخلت على محمد بن حميد، وهو يركب الأسانيد على المتون».

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٥٢ ـ ٤٥٣).
(٢) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٠٢).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٩١).

قلت: آفته هذا الفعل، وإلا فما أعتقد فيه أنه يضع متنًا.

وهذا معنى قولهم: «فلان سرق الحديث»[(1)][(2)].

---

(١) وقال الإمام الذهبي ـ كما في «فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ١٢١) ـ: «فلان يسرق الحديث أهون من وضعه واختلاقه في الإثم، إذ سرقة الحديث أن يكون محدث ينفرد بحديث فيجيء السارق ويدّعي أنه سمعه أيضًا من شيخ ذاك المحدث».
قال السخاوي: «أو يكون الحديث عرف براوٍ فيضيفه لراوٍ غيره مِمَّن شاركه في طبقته.
قال ـ القائل: الذهبي ـ: وليس كذلك من يسرق الأجزاء والكتب، فإنها أنحس بكثير من سرقة الرواة».
تنبيه: وهم الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة فجعل أول كلام الإمام الذهبي الذي نقلناه ها هنا من قول السخاوي، وذلك في تعليقه على كتاب «الرفع والتكميل» ص(١٧٦).
وفي كتاب «تدريب الراوي» (١/ ١٩١): «المقلوب قسمان: الأول: أن يكون الحديث مشهورًا براوٍ فيجعل مكانه آخر في طبقته، نحو حديث مشهور عن سالم جُعل عن نافع ليرغب فيه لغرابته، أو عن مالك جُعل عن عبيد الله بن عمر، وممَّن كان يفعل ذلك من الوضَّاعين: حماد بن عمرو النصيبي، وأبو إسماعيل إبراهيم بن أبي حية إليسع، وبهلول بن عبيد الله. قال ابن دقيق العيد: وهذا هو الذي يطلق على راويه أنه يسرق الحديث».
قلت: ولما كانت سرقة الحديث لها ألوانٌ مختلفة ومتعددة من حيث وقوعها في الحديث إسنادًا ومتنًا، عدَّ الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» ص(٤٤٢) اتهام الخليلي لعبد الملك بن الصباح المسمعي بسرقة الحديث أنه من الجرح المبهم.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥٠٤).

الثالث والسبعون: من مدلول قولهم: «على تخليط فيه»:

١٤٦ قال ابن الدبيثي: «كان عمر بن طبرزد سماعه صحيحاً، على تخليط فيه».

قلت: يشير ابن الدبيثي بالتخليط إلى أن أخا ابن طبرزد ضعيف، وأكثر سماعات عمر بقراءة أخيه، وفي النفس من هذا[1].

الرابع والسبعون: مدلول قول العقيلي في الراوي: «لا يُتَابَع على بعض حديثه» وما شابه ذلك:

١٤٧ محمد بن فليح بن سليمان المدني، قال العقيلي: «لا يتابع على بعض حديثه».

قلت: كثير من الثقات قد تفرّدوا، فيصح أن يقال فيهم: لا يتابعون على بعض حديثهم[2].

١٤٨ قال العقيلي: «هاشم بن محمد الربعي، لا يتابع على حديثه».

يعني: في سنده لا في متنه[3].

الخامس والسبعون: مدلول قولهم في الراوي: «لم يُوَثَّق»:

١٤٩ محمد بن أبي يعقوب إسحاق البلخي اللؤلؤي، أشار

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٥١٠).

(٢) «تاريخ الإسلام» (١٣/ ٣٧٧).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٩٠).

الخطيب إلى تضعيفه، فقال: «لم يوثق»[1][2].

السادس والسبعون: تفسير وتوجيه عبارات الجرح بسبب الرمي بالبدعة، أو اختلاف المذهب:

[١٥٠] قال عبد الله بن إدريس: «إن شريكًا لشيعي».

قلت: هذا التشيُّع الذي لا محذور فيه إن شاء الله إلَّا من قبيل الكلام فيمن حارب عليًّا رضي الله عنه من الصحابة؛ فإنه قبيح يؤدّب فاعله[3].

[١٥١] قال أحمد بن أبي خيثمة: سمعت ابن معين يقول: «كان علي بن المديني إذا قدم علينا أظهر السنة، وإذا ذهب إلى البصرة أظهر التشيُّع.

قلت: كان إظهاره لمناقب الإمام علي بالبصرة، لمكان أنهم عثمانية، فيهم انحراف على عليّ[4].

[١٥٢] قال أبو بكر المروذي: ذكر أحمد بن حنبل هشام بن عمَّار، فقال: «طياش خفيف».

قلت: أما قول الإمام فيه: «طياش»؛ لأنه بلغه عنه أنه

---

(١) إنما قال الخطيب: «لم يكن يوثق في علمه» كذا جاء في «تاريخه» (١/ ٢٣٤).

(٢) «تاريخ الإسلام» (١٦/ ٣٤٦).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢٠٩).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٧).

قال في خطبته: الحمد لله الذي تجلّى لخلقه بخلقه.

فهذه الكلمة لا ينبغي إطلاقها، وإن كان لها معنى صحيح، لكنه يحتجّ بها الحلولي والاتحادي.

وما بلغنا أنه سبحانه وتعالى تجلّى لشيء إلَّا لجبل الطور، فصيّره دكًّا. وفي تجلّيه لنبيّنا صلى الله عليه وسلم اختلاف أنكرته عائشة، وأثبته ابن عباس[1].

١٥٣ أحمد بن سلامة: عن حماد الحراني أنه سمع السلفي ينكر على الحاكم في قوله: «لا تجوز الرواية عن ابن قتيبة».

ويقول: ابن قتيبة من الثقات، وأهل السنّة.

ثم قال: لكن الحاكم قصده لأجل المذهب[2].

١٥٤ قال ابن عساكر: «علي بن مسلم الفرضي كان يعقد مجلس التذكير، ويظهر السنّة، ويرد على المخالفين».

قلت: المخالفون، يعني بهم: الرافضة، وكانت الدولة لهم[3].

١٥٥ قال ابن عدي: «جابر بن يزيد الجعفي له حديث صالح، وقد احتمله الناس، ورووا عنه، وعامة ما قذفوه به أنه كان يؤمن بالرجعة».

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٢٧، ٤٣٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٩٩).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٣٢ ـ ٣٣).

يعني: رجعة عليّ إلى الدنيا[1].

١٥٦ قال أبو منصور عبد الرحيم بن المظَفَّر بالسري: «أبو سعد إسماعيل بن علي بن زنجويه كان عدلي المذهب».

يعني: معتزليًّا[2].

١٥٧ قال ابن ناصر الدين: «محمد بن طاهر بن الفضل المقدسي، كان يذهب مذهب الإباحة».

يعني: في النظر إلى المِلاح، وإلّا فلو كان يذهب إلى إباحة مطلقًا لكان كافرًا، والرجل مسلم متّبع للأثر[3].

١٥٨ قال ابن السمعاني: «محمد بن عبد الكريم بن أحمد، أبو الفتح الشهرستاني، كان متهمًا بالميل إلى أهل القلاع».

يعني: الإسماعيلية[4].

١٥٩ قال عبد الرحيم بن السمعاني في معجمه ـ وهو كلام أبيه على لسان عبد الرحيم ـ: «منصور بن محمد الصاعدي النيسابوري، كان شديد الميل إلى أهل العدل».

يعني: المعتزلة[5].

---

(١) «تاريخ الإسلام» (٨/ ٦٠).
(٢) «تاريخ الإسلام» (٣٠/ ١١٢)، والقائل هو ابن عساكر كما في «تاريخه».
(٣) «تاريخ الإسلام» (٣٥/ ١٧٤).
(٤) «تاريخ الإسلام» (٣٧/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩).
(٥) «تاريخ الإسلام» (٣٨/ ١٠٦).

١٦٠ محمد بن فضيل بن غزوان، قال أحمد: «حسن الحديث، شيعي».

قلت: كان متواليًا فقط[١].

١٦١ وذكر عبد الغني: أبا الوليد الباجي، فقال: «حافظ متقن».

فقلت لأبي ذر: أحدث عنه؟

قال: «لا، إن شاء الله».

على معنى التأكيد؛ وذلك لأنه كان له اتصال ببني عبيد[٢].

١٦٢ داود بن الحصين، المدني، قال ابن حبان: «كان يذهب مذهب الشراة».

يعني: الخوارج[٣].

١٦٣ قال ابن الجنيد الختلي: سمعت ابن معين يقول: «كان أبو نعيم إذا ذكر إنسانًا فقال: هو جيد، وأثنى عليه، فهو شيعي. وإذا قال: فلان كان مرجئًا، فاعلم أنه صاحب سنّة لا بأس به».

قلت: هذا قول دالٌّ على أن يحيى كان يميل إلى الإرجاء، وهو خير من القدر بكثير[٤].

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٣١٥).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٤٩)، والعبارة بها خلل، فلعل حدث بها سقط، فلتنظر.

(٣) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦).

(٤) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٥٠ ـ ٣٥١).

١٦٤ تناكد ابن عدي بإيراد مالك بن إسماعيل أبي غسان النهدي، مع اعترافه بصدقه وعدالته، وساق قول السعدي فيه: «كان حسنيًّا».

يعني: على مذهب شيخه الحسن بن صالح[١].

١٦٥ قال الحاكم: «أبو معاوية الضرير، احتج به الشيخان، وقد اشتهر عنه الغلوّ».

أي: غلوّ التشيُّع[٢].

١٦٦ قال السليماني: «فيه ـ يعني: محمد بن المغيرة الضبي ـ نظر».

قلت: يشير أنه صاحب رأي[٣].

السابع والسبعون: عبارات تجريح لا تحمل على إطلاقها:

١٦٧ روى علي، عن علي بن سعيد، قال: «كان ابن سيرين لا يرضى حميد بن هلال».

قال عبد الرحمـٰن بن أبي حاتم[٤]: فذكرت ذلك لأبي؟

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٢٤). وكان مذهب الحسن بن صالح هو جواز الخروج على أمراء زمانه، وترك الجمعة. انظر ترجمته من: «تهذيب التهذيب» (٦/ ١٧٧ ـ ١٩١).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٥٧٥).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٨٤).

(٤) «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٣٠).

فقال: «دخل في شيءٍ من عمل السلطان؛ فلهذا كان لا يرضاه، وكان في الحديث ثقة».

قال ابن عدي[1]: «له أحاديث كثيرة، والذي حكاه القطان من أنّ ابن سيرين: لا يرضاه، لا أدري ما وجهه؟!

فلعلّه كان لا يرضاه في معنى آخر ليس الحديث، فأما في الحديث؛ فإنه لا بأس به وبرواياته»[2].

١٦٨ وروى الأثرم عن أحمد أنه غمز إبراهيم بن عرعرة. وأحسب هذا من جهة سيرته، لا من جهة حفظه، فقد قال الحافظ ابن عدي: حدثنا القاسم بن صفوان البرذعي، قال: أخبرنا عثمان بن خرزاذ: «أحفظ من رأيت أربعة: فعد منهم إبراهيم بن محمد بن عرعرة»[3].

١٦٩ قال أبو زرعة: «سمع زهير بن معاوية من أبي إسحاق بعد الاختلاط».

قلت: ما اختلط أبو إسحاق أبدًا، وإنما يعني بذلك: التغيُّر، ونقص الحفظ[4].

١٧٠ حنظلة بن أبي سفيان الجمحي، قال يعقوب بن شيبة:

---

(١) «الكامل» (٢/ ٢٧٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣١٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٨١).

(٤) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٣٣).

سمعت ابن المديني، وقيل له: كيف رواية حنظلة عن سالم؟

فقال: «روايته عن سالم واد، ورواية موسى بن عقبة عن سالم وادٍ آخر».

قلت: وهذا القول من ابن المديني لا يدل على غمز في حنظلة بوجهٍ؛ بل هو دالٌّ على جلالته، وأنه نظير موسى، وابن شهاب في حديثه عن سالم، فحنظلة إذًا ثقة بإجماع[1].

[١٧١] قال الميموني[2]: تذاكرنا يومًا، فقال رجل: ابن أبي شيبة يقول: عن عفان.

فقال أحمد بن حنبل: «دع ابن أبي شيبة في ذا، وانظر ما يقول غيره».

يريد أبو عبد الله: كثرة خطئه، ثم قال الخطيب[3]: أرى أن أحمد لم يُرد ما ذكره الميموني، من أن أبا بكر كثير الخطأ[4].

[١٧٢] روح بن أسلم الباهلي، قال ابن المديني[5]: «ذهب حديثه».

---

(١) «ميزان الاعتدال» (١/ ٦٢٠)، وانظر ما تقدم (ص٢٠ ـ ٢١).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» عن الإمام أحمد، رواية المروذي، وغيره، رقم (٤٧٤).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٦٨)، ثم قال الخطيب: «وأظن حديث عفان الذي ذكر له عن أبي بكر قد كان عنده، فأراد غيره ليعتبر به الخلاف».

(٤) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٩٠).

(٥) «سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة» لعلي بن المديني رقم (١٩٩).

يعني: ضاع، كذا فسّره محمد بن عثمان بن أبي شيبة[1].

الثامن والسبعون: عبارات تجريح أطلقها أئمة في بعض الرواة، وهي غير مُجَرِّحة لهم:

١٧٣ عبد الرحمـٰن بن يزيد بن جابر، من ثقات الدماشقة، وأتعجب من البخاري كيف أورده في الضعفاء، وما ذكر ما يدل على لينه، بل قال: «قال الوليد: كان عنده كتاب سمعه، وآخر لم يسمعه»[2].

١٧٤ قال العقيلي[3]: «عبد العزيز بن مسلم القسملي، في حديثه بعض الوهم».

قلت: هذه العبارة صادقة الوقوع على مثل مالك، وشعبة[4].

١٧٥ عمارة بن غزية، ذكره العقيلي بثقاته! في كتاب الضعفاء[5]، وما قال فيه شيئًا يلينه أبدًا سوى قول ابن عيينة: «جالسته كم مرة فلم أحفظ عنه شيئًا»، فهذا تغفيل من العقيلي، إذ

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٧).
إلا أن ابن المديني أكثر ما يقول ذلك فيمَن كان واهي الحديث، والإمام البخاري يطلقها على مَن كان متروكًا.

(٢) «المغني في الضعفاء» (١/ ٥٥١).

(٣) كتاب «الضعفاء» (٣/ ١٧١).

(٤) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٧٣٥).

(٥) (٣/ ٣١٥).

ظن أن هذه العبارة تليين. لا، والله[1].

[١٧٦] قال ابن عدي[2] بعد أن ذكر ترجمة يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري في سطرين: «ويعقوب الزهري مديني، ليس بمعروف».

قلت: سبب عدم معرفة ابن عدي به: أنه ما لحق أصحابه، ولا نشط لكتابة حديثه عن أصحاب أصحابه، وإلَّا فالرجل مشهور مكثر[3].

التاسع والسبعون: عبارات عامة من التجريحات، لا تندرج تحت باب معين:

[١٧٧] قال أبو حاتم[4]: قيل لأحمد بن حنبل: كيف لم تكتب عن المعلى بن منصور؟

قال: «كان يكتب الشروط، ومن كتبها لم يخل من أن يكذب»[5].

[١٧٨] قال المؤتمن الساجي الحافظ: «لم يلزم ابن ماكولا طريق أهل العلم، فلم ينتفع بنفسه».

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٧٨).

(٢) «الكامل في الضعفاء» (٧/ ١٤٩).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٥٤).

(٤) «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٣٤).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٦٧).

قلت: يشير إلى أنه كان بهيئة الأمراء وبرفاهيتهم[1].

[١٧٩] قال أبو حاتم: ثنا حرملة، سمعت الشافعي يقول: «حديث أبي العالية الرياحي رياح».

قال أبو حاتم: يعني الذي يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الضحك في الصلاة، أن على الضاحك الوضوء[2].

[١٨٠] سئل أبو داود عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أحجة؟

قال: «لا، ولا نصف حجة».

قلت: لا أعلم لمن ضعفه مستندًا طائلًا أكثر من أن قوله: عن أبيه، عن جده يحتمل أن يكون الضمير في قوله: «عن جده» عائدًا إلى جده الأقرب، وهو محمد، فيكون الخبر مرسلًا.

ويحتمل أن يكون جده الأعلى، وهذا لا شيء؛ لأن في بعض الأوقات يأتي مبيّنًا، فيقول: «عن جده عبد الله بن عمرو»، ثم إنا لا نعرف لأبيه شعيب، عن جده محمد رواية صريحة أصلًا، وأحسب محمدًا مات في حياة عبد الله بن عمرو والده، وخلَّف ولده شعيبًا، فنشأ في حجر جده، وأخذ عنه العلم، فأما أخذه عن جده عبد الله، فمتيقن، وكذا أخذ ولده عمرو عنه فثابت[3].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٥٧٦).

(٢) «تاريخ الإسلام» (٦/ ٥٣١)، «الميزان» (٢/ ٥٤).

(٣) «تاريخ الإسلام» (٧/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥).

[١٨١] قال ابن المديني: «اتركوا حديث الفهدين والعمرين».

يعني:

أ ـ فهد بن حيان.

ب ـ وفهد بن عوف.

ج ـ وعمرو بن مرزوق.

د ـ وعمرو بن حكام[١].

[١٨٢] قال الخطيب: سمعت عبد العزيز الأزجي يقول: «عمد أحمد بن محمد بن موسى بن الصلت إلى كتب لابن أبي الدنيا فحدث بها عن البرذعي».

يشير الأزجي إلى أن هذه الكتب لم تكن عند البرذعي[٢].

[١٨٣] تورانشاه، الملك المعظم الأيوبي، لم يكن عدلًا، وربما تعاطى المحرَّم، فإن ابن الدمياطي يقول: «أخبرنا في حال الاستقامة»[٣].

[١٨٤] قال جرير: سمعت المغيرة يقول: «أهلك أهل الكوفة أبو إسحاق، وأعمشكم هذا».

كأنه عنى الرواية عَمَّن جاء[٤].

---

(١) «تاريخ الإسلام» (٦/ ٣٠٥)، «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٨٨).

(٢) «تاريخ الإسلام» (٢٨/ ١١٠).

(٣) «تاريخ الإسلام» (٤٨/ ٣٣٩).

(٤) «المغني في الضعفاء» (١/ ٥٥١).

١٨٥ قال اللالكائي: «محمد بن الحسن، أبو بكر النقاش، تفسيره إشفاء الصدور، لا شفاء الصدور».

يعني: مما فيه من الموضوعات[١].

١٨٦ قال السمعاني: «أحمد بن عمر الغازي، كان لا يفرق بين السماع والإجازة».

يعني: أنهما عنده في الاحتجاج سواء، لا أنه يجعلها هي ذات السماع[٢].

١٨٧ قال ابن عدي[٣]: «شرطت أن أذكر ـ يعني في كتابه «الكامل» ـ كل من تكلم فيه».

يعني: ولا أحابي[٤].

١٨٨ قال أبو داود: حدثنا شعبة: قلت لعمرو بن مرة: «أخبرني عن أويس، هل تعرفونه فيكم؟».

قال: لا.

قلت: إنما سأل عَمرًا؛ لأنه مرادي، هل تعرف نسبه فيكم؟ فلم يعرف، ولولا الحديث الذي رواه مسلم ونحوه في فضل أويس لما عُرف؛ لأنه عبدٌ لله تقيٌّ خفيٌّ، وما روى شيئًا، فكيف يعرفه

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٠٩).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٢٧٧).

(٣) «الكامل» (١/ ١٨٤، ٢٠٦، ٤/ ١٨٥، ٢٠١، ٢١١...).

(٤) «ميزان الاعتدال» (١/ ١٣٦).

عمرو؟! وليس مَن لم يعرف حجة على مَن عرف[1].

189 يشرب الخندريس.

يعني: النبيذ المسكر[2].

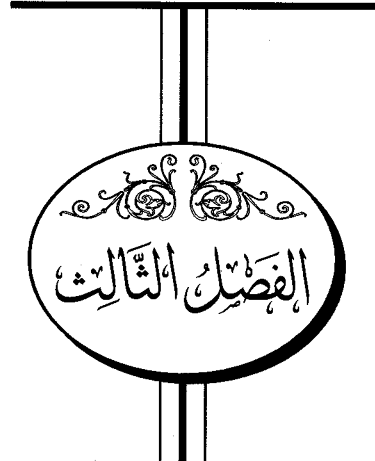
190 قال ابن القطان: «أبو الأحوص لا يعرف له حال، ولا قُضي له بالثقة قول الزهري: سمعت أبا الأحوص يحدث في مجلس سعيد بن المسيب»[3].

---

(1) «ميزان الاعتدال» (1/ 279).

(2) «ميزان الاعتدال» (3/ 218).

(3) «ميزان الاعتدال» (4/ 487).



ألفاظ وعبارات ذات صلة بالجرح والتعديل



الفصل الثالث

ألفاظ وعبارات ذات صلة بالجرح والتعديل

الأول: مدلول قولهم: «سمعت من فلان ما لبث نوح في قومه»:

[١٩١] كان ابن عيينة يقول: «سمعت من عمرو ـ يعني: ابن دينار ـ ما لبث نوح في قومه».

يريد: ألفًا إلَّا خمسين حديثًا[١].

الثاني: مدلول قولهم: «فلان صاحب كتاب»:

[١٩٢] قال سعيد بن بشير: «كان ـ يعني: يزيد بن أبي مالك ـ صاحب كتاب».

يعني: أنه كان بليغًا في ترسله[٢].

الثالث: توجيه عباراتهم بكثرة مرويات الراوي:

[١٩٣] قال إبراهيم بن حمزة: «كان عند إبراهيم بن سعد، عن ابن إسحاق نحو من سبعة عشر ألف حديث في الأحكام، سوى المغازي».

قلت: يعني بتكرار طرق الأحاديث، فأما المتون الأحكامية

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٠٤).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٤٣٩).

التي رواها فما تبلغ عُشْر ذلك[1].

الرابع: تفسير عدم السماع بالعرض:

١٩٤ روى أحمد بن سنان، عن عبد الرحمـٰن، قال: قال بشر بن السري: «لم يسمع ابن أبي ذئب، ولا الماجشون من الزهري».

قال ابن سنان: «معناه عندي أنه عرض»[2].

الخامس: تفسير التزكية في بعض الأحيان بالورع والخيرية:

١٩٥ قال أبو داود: قال لي شعبة: «عليك بورقاء، فإنك لا تلقى بعده مثله حتى ترجع».

فقيل لأبي داود: ما يعني بقوله؟

قال: أفضل وأورع وخير منه[3].

١٩٦ قال عبد الله بن معاوية الجمحي: «حدثنا الحمادان، وفضل ابن سلمة على ابن زيد، كفضل الدينار على الدرهم».

يعني: اسم جده دينار أفضل من حماد بن زيد، الذي اسم جده درهم، وهذا محمول على جلالته، ودينه. وأما الإتقان فَمُسَلَّمٌ إلى ابن زيد، هو نظير مالك في التثبت[4].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٩ ـ ٤٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣١١).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٢٠).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٤٧).

[١٩٧] قال أحمد بن حنبل: «ما رأيت أفضل من حسين الجعفي».

يريد بالفضل: التقوى والتألُّه، هذا عُرف المتقدمين[١].

[١٩٨] محمد بن عبد الوهاب القناد، روى عنه: هارون بن إسحاق الهمداني، وقال: «كان من أفضل الناس».

يعني: كان من الصلحاء[٢].

السادس: مدلول قول الإمام أحمد في الراوي: «كتبت عنه على غير وجه الحديث»:

[١٩٩] قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: «قد كتبت عن يحيى بن سعيد، عن شريك على غير وجه الحديث».

يعني: في المذاكرة[٣].

السابع: تفسير قول الإمام أحمد بعدم سماع هشيم بن بشير مِمَّن روى عنهم بالإرسال:

[٢٠٠] قال أحمد بن حنبل: «لم يسمع هشيم بن بشير من يزيد بن أبي زياد، ولا من الحسن بن عبيد الله، ولا من أبي خالد، ولا من سيار، ولا من موسى الجهني، ولا من علي بن زيد بن جدعان»، ثم سَمَّى جماعة كثيرة.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٩٨).

(٢) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٣٨٣).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢١٠).

يعني: فروايته عنهم مرسلة[1].

الثامن: معنى قولهم: «طَلَّابة»:

[٢٠١] قال عيسى بن يونس: «كان عبد الرحمـٰن بن مغراء طلَّابة».

يعني: للعلم[2].

التاسع: مدلول قولهم: «فلان أظهر كتابه»:

[٢٠٢] قال أبو داود: سمعت الحلواني يقول: «أول من أظهر كتابه روح بن عبادة، وأبو أسامة».

قال عقيب هذا الخطيب[3]: «يعني: أنهما رويا ما خولفا فيه، فأظهرا كتبهما حجة لهما على مخالفيهما، إذ روايتهما عن حفظهما موافقة لما في كتبهما»[4].

العاشر: مدلول قولهم في الراوي: «ليس بالمشهور»:

[٢٠٣] سئل أبو حاتم[5] عن إسحاق بن الفرات؟ فقال: «شيخ ليس بالمشهور».

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٨٩).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٠١).
(٣) «تاريخ بغداد» (٨/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٠٥).
(٥) «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٣١).

قال ابن الذهبي: ما هو بمشهور بالحديث، بلى، هو مشهور بالإمامة في الفقه[1].

الحادي عشر: مدلول قولهم في الراوي: «لا يعقل الحديث»:

204 قال أبو داود: «كان عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون لا يعقل الحديث».

يعني: لم يكن من فرسانه، وإلا فهو ثقة في نفسه[2].

الثاني عشر: معنى قولهم: «فلان يقوِّم حديث فلان»:

205 قال عباس الدوري[3]: «قلت ليحيى: ما تقول في الرجل يقوِّم للرجل حديثه؟

فقال: لا بأس».

يعني: ينزع منه اللحن[4].

الثالث عشر: تفسير «القرن» بالطبقة:

206 قال محمد بن المسيب الأرغياني: سمعت الحسن بن عرفة يقول: «كتب عني خمسة قرون».

قلت: يعني: خمس طبقات.

---

(1) «سير أعلام النبلاء» (9/504).
(2) «سير أعلام النبلاء» (10/360).
(3) «تاريخ الدوري» (4/248).
(4) «سير أعلام النبلاء» (11/88).

فالطبقة الأولى: ابن أبي حاتم.

والثانية: ابن أبي الدنيا.

الثالثة: طبقة ابن خزيمة.

الرابعة: طبقة المحاملي.

الخامسة: الصفار[1].

الرابع عشر: مدلول قولهم في الراوي: «ليس هو كما يتوهمون»:

[٢٠٧] قال أبو أحمد بن عدي[2]: سمعت عبدان الأهوازي يقول: سمعت أبا داود السختياني يقول: «أحمد بن صالح ليس هو كما يتوهمون».

يعني: ليس بذاك في الجلالة[3].

الخامس عشر: مدلول قولهم: «تكبيرة من حارس»:

[٢٠٨] قال محمد بن عبد الله القطان: كنت عند ابن جرير، فقيل: ابن أبي داود يقرأ على الناس فضائل الإمام علي، فقال ابن جرير: «تكبيرة من حارس».

قلت: لا يُسمع هذا من ابن جرير للعداوة الواقعة

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/٥٤٩).

(٢) «الكامل» (١/١٨٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢/١٦٥).

بين الشيخين[1].

السادس عشر: مدلول قولهم: «إنا واسطيون»:

٢٠٩ قال الحاكم: سمعت إسماعيل بن أحمد الجرجاني، سمعت أبا نعيم، سمعت عمار بن رجاء، سمعت يزيد بن هارون يقول، وسئل عن حديث؟ فقال: «إنا واسطيون».

يعني: تغافل كأنك واسطي[2].

السابع عشر: من صيغ عبارات تَحَمُّل الحديث، ومدلولاتها:

٢١٠ قال ابن النجار: وروى عن الخطيب: محمد بن عمر الأرموي، وهو آخر من حدث عنه.

يعني: بالسماع[3].

٢١١ قال عباس[4]، عن ابن معين: «قدم معاوية بن سلام

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٣٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٥٤٥).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥).

قوله: بالسماع، مراده تخصيص تحمل الرواية عنه بصيغة السماع، دون الصيغ الأخرى كالإجازة، والمناولة، وما شابه.

ولذلك لما ترجم الذهبي للخطيب في «التذكرة» (٣/ ١١٤٣) نقل عن ابن النجار قوله: «وآخر من حدث عنه بالسماع: محمد بن عمر الأرموي».

قال الذهبي: «وآخر من حدث عنه بالإجازة: مسعود بن الحسن الثقفي».

(٤) «تاريخ الدوري» (٣/ ٨).

على يحيى بن كثير، فأعطاه كتابًا فيه أحاديث زيد بن سلام، ولم يقرأه ولم يسمعه منه».

قلت: المعطي هو معاوية ليحيى، يعني: فحمله يحيى مناولة[1].

الثامن عشر: من تلويحات الأئمة في عباراتهم:

٢١٢ سمعت الحافظ علي بن محمد يقول: سمعت الحافظ أبا محمد المنذري يقول: سألت شيخنا أبا الحسن علي بن المفضل الحافظ عن أربعة تعاصروا؟

فقال: من هم؟

قلت: الحافظ ابن عساكر، والحافظ ابن ناصر.

فقال: ابن عساكر أحفظ.

قلت: ابن عساكر، وأبو موسى المديني؟

قال: ابن عساكر.

قلت: ابن عساكر، وأبو طاهر السلفي؟

فقال: السِّلَفي شيخنا، السِّلَفي شيخنا.

قلت: لوَّح بأن ابن عساكر أحفظ، ولكن تأدب مع شيخه، وقال لفظًا محتملًا أيضًا لتفضيل أبي طاهر، والله أعلم[2].

---

(١) «تاريخ الإسلام» (١٠/٤٦٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢٠/٥٦٧ ـ ٥٦٨).

=

التاسع عشر: من مدلول قولهم في الراوي أنه: «راوية فلان»:

[٢١٣] قال مالك: «كان يقال لابن المسيب: راوية عمر، فإنه كان يتبع أقضية عمر يتعلَّمها، وإن كان ابن عمر ليرسل إليه يسأله»[١].

العشرون: من مدلول قولهم في الراوي: «لا يحفظ»:

[٢١٤] ابن المبارك: عن شعبة قال: «كان حماد بن أبي سليمان لا يحفظ».

يعني: الغالب عليه الفقه[٢].

الحادي والعشرون: مدلول اصطلاح «القُرَّاء» عند السلف رضي الله عنهم:

[٢١٥] قال أبو التياح: «كان الرجل منهم يتقرَّأ عشرين سنة ما يعلم به جيرانه».

= وقال أيضًا في «السير» (٢١/ ٢٥): «فهذا الجواب محتمل كما ترى، والظاهر أنه أراد بالسلفي المبتدأ، وبشيخنا الخبر، ولم يقصد الوصف، وإلا فلا يشك عارف بالحديث أن أبا القاسم حافظ زمانه، وأنه لم يرَ مثل نفسه».
وقال أيضًا في «تاريخ الإسلام» (٤٠/ ٨١): «يعني: أنه ما أحب أن يصرح بأن ابن عساكر أفضل من السِّلَفي، ولوَّح بأنه شيخه، ويكفي هذا في الإشارة».

(١) «تاريخ الإسلام» (٦/ ٣٧٢).

(٢) «تاريخ الإسلام» (٧/ ٣٤٨).

يتقرَّأ: أي يتعبَّد، القُرَّاء في اصطلاح الصَّدر الأول: هم العبَّاد، ومنه قول أنس في أهل بئر معونة: «يقال لهم: القرّاء».

وقال مسروق:

يا معشر القرّاء يا ملح البلد   من يصلح الملح إذا الملح فسد[1]؟

الثاني والعشرون: مدلول قولهم: «وأي شيء روى من الحديث»:

[٢١٦] قال دُحَيم: «عثمان بن عطاء الخُرَاساني، لا بأس به، وأي شيء روى من الحديث».

يعني: الغالب على روايته التفسير والمقاطيع[2].

الثالث والعشرون: من مدلول قولهم: «تكلم في حديث فلان»:

[٢١٧] قال صالح بن محمد الحافظ: «لم يكن بمصر أحد يُحسن الحديث غير أحمد بن صالح، كان رجلًا جامعًا يعرف الفقه والحديث والنحو، وتكلم في حديث الثوري، وشعبة، وغيرهما».

يعني: يذاكر به[3].

الرابع والعشرون: مدلول قولهم: «المخالفين»:

[٢١٨] قال ابن عساكر: «عبد الرحيم بن رستم، أبو الفضل الزنجاني، كان شديدًا على المخالفين».

---

(١) «تاريخ الإسلام» (٨/ ٣٠٦).

(٢) «تاريخ الإسلام» (٩/ ٥٢١).

(٣) «معرفة القرّاء الكبار» (١/ ١٨٦)، «تاريخ الإسلام» (١٨/ ٤٥).

يعني: الحنابلة[1].

الخامس والعشرون: مدلول قولهم في الراوي: «لا يُترك»:

[219] قول الدارقطني في الربيع بن حبيب البصري: «لا يترك»، ليس بتجريح له[2].

السادس والعشرون: مدلول قولهم في الراوي: «الجامع»:

[220] نوح بن أبي مريم، هو نوح الجامع؛ لأنه أخذ الفقه عن أبي حنيفة، وابن أبي ليلى، والحديث عن حجاج بن أرطاة، والتفسير عن الكلبي ومقاتل، والمغازي عن ابن إسحاق[3].

السابع والعشرون: من معاني قول ابن معين في الراوي: «لا أعرفه»:

[221] قال عثمان بن سعيد الدارمي: سألت يحيى بن معين عن سهل بن حَمَّاد الدَّلَال؟ فقال: «لا أعرفه».

---

(1) «تاريخ الإسلام» (٣٩/ ١٦٢).
وابن عساكر أشعري جَلْد، وهو هنا يسمي الحنابلة ـ الذين هم أهل السنّة والجماعة ـ بالمخالفين، وهنا فائدة هامَّة بالنسبة لتفسيرات الجرح والتعديل: أن تفسيرات الجرح المتعلقة بالعقائد تختلف معناها من طائفة لأخرى، فليتنبه.
فأهل السنّة يُفَسِّرون «المخالفين» بالمبتدعة عمومًا، وأما الأشاعرة فهم يقصدون بذلك الحنابلة، ومقصدهم بذلك: مَنْ كان على عقيدة أهل السنة.

(2) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٠).

(3) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٧٩).

عَنَى: أنه ما يخبر حاله[1].

الثامن والعشرون: تفسير عبارات بخلاف ما تدل عليها ظواهرها:

٢٢٢ أحمد بن جعفر بن سلم: حدثنا الأبار، حدثنا أحمد بن هاشم، حدثنا ضمرة، سمعت مالكًا يقول: «لو أن لي سلطانًا علىٰ من يفسّر القرآن لضربت رأسه».

قلت: يعني: تفسيره برأيه[2].

٢٢٣ قال الخطيب: «شريك بن عبد الله بن الحارث بن أوس النخعي القاضي، أدرك عمر بن عبد العزيز».

قلت: يعني: بالسن، ولم يره[3].

٢٢٤ أحمد بن الحسين بن محمد، أبو حاتم خاموش البزاز، حكاية شيخ الإسلام الأنصاري معه مشهورة، وقوله: «من لم يكن حنبليًّا فليس بمسلم».

يريد: في النِّحْلَة[4].

٢٢٥ قال أبو سعد السَّمعاني: سمعت أبا القاسم بدمشق يقول: «علي بن المبارك بن الفاعوس، كان يتعسّر في الرواية».

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٣٧).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٩٧).

(٣) «تاريخ الإسلام» (١١/ ١٦٧).

(٤) «تاريخ الإسلام» (٢٩/ ٣٠٤).

أما قوله: «كان يتعسّر في الرواية»، فكان يفعل ذلك إزراءً على نفسه، وتفويتًا لحظه، وقد رأينا غير واحد من الصالحين يمتنع من الرواية، لكن مَن فعل ذلك ثقالة ونكادة فهو مذموم[1].

التاسع والعشرون: عبارات عامة:

[٢٢٦] قال محمد بن عبد الله بن نمير في قول سفيان: «ما أخاف على نفسي غير الحديث».

قال: لأنه كان يحدث عن الضعفاء.

قلت: ولأنه كان يدلس عنهم، وكان يخاف من الشهرة، وعدم النية في بعض الأحايين[2].

[٢٢٧] قال ابن المديني: «عَفَّان وأبو نُعَيْم لا أقبل قولهما في الرجال، لا يدعون أحدًا إلا وقعوا فيه».

يعني: أنه لا يختار قولهما في الجرح لتشديدهما، فأما إذا وثقا أحدًا فناهيك به[3].

[٢٢٨] قال الزبيدي: «عددت حروف «غريب المصنف»، فوجدته سبعة عشر ألفًا، وتسع مئة، وسبعين حرفًا».

قلت: يريد بالحرف: اللفظة اللغوية[4].

---

(١) «تاريخ الإسلام» (٣٦/٦٨ ـ ٦٩).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٧٤).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٥٠).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٠٥).

٢٢٩ قال علي بن الحسين بن الجنيد الحافظ: «كان أحمد، وابن معين يقولان في شيوخ ما يقول ابن نمير فيهم».

يعني: يقتديان بقوله في أهل بلده[1].

٢٣٠ قال أبو زرعة: «كنت أرجو أن يكون علي بن نصر الجهضمي خلفًا».

يعني: مات ولم يعمر[2].

٢٣١ قال إسماعيل الصفار: سمعت عباسًا الدوري يقول: «كتب لي يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل إلى أبي داود الطيالسي كتابًا، فقالا فيه: إن هذا فتى يطلب الحديث، وما قالا: من أهل الحديث».

قلت: كان مبتدئًا له سبع عشر سنة، ثم إنه صار صاحب حديث، ثم صار من حفّاظ وقته[3].

٢٣٢ قال القاسم بن أبي صالح: سمعت إبراهيم بن ديزيل يقول: قال لي يحيى بن معين: «حدثني بنسخة الليث، عن ابن عجلان، فإنها فاتتني على أبي صالح».

فقلت: ليس هذا وقته.

قال: متى يكون؟

قلت: إذا مِتَّ.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/٤٥٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٢/١٣٩).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢/٥٢٣).

قلت: عنى: أني لا أحدث في حياتك، فأساء العبارة[1].

٢٣٣ قال الحاكم: سمعت الحسين التميمي، سمعت ابن خزيمة يقول ـ ونظر إلى أبي حامد بن الشرقي ـ، فقال: «حياة أبي حامد تحجز بين الناس، وبين الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم».

قلت: يعني: أنه يعرف الصحيح وغيره من الموضوع[2].

٢٣٤ قال أبو حاتم: عبد الرحمٰن بن رافع التنوخي، شيخ مغربي إن صحت الرواية عنه، عن عبد الله بن عمرو.

قلت: يشير إلى حديثه الذي رواه عنه ابن أبي أَنعم الإفريقي وحده: «إذا رفع الرجل رأسه من آخر سجدة ثم أحدث فقد تمّت صلاته»[3].

٢٣٥ قال أحمد بن حنبل: «ومن سمع من سعيد قبل الهزيمة فسماعه جيد».

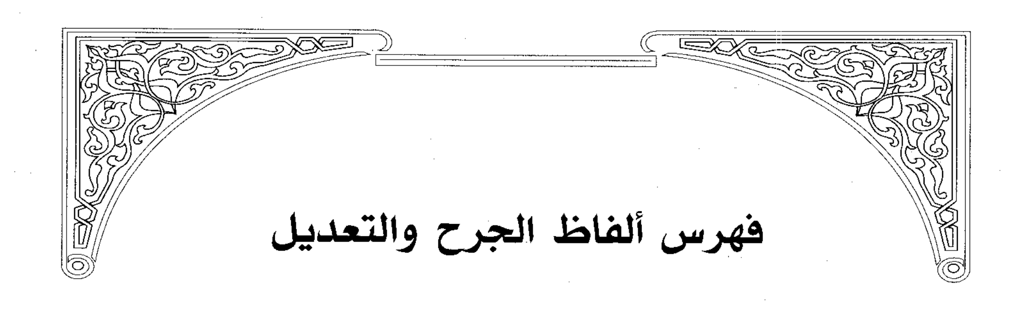
قلت: يعني: هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حسن، وكانت في أواخر سنة خمس وأربعين ومئة[4].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ١٨٩).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٣٨).
(٣) «تاريخ الإسلام» (٧/ ٤١٣).
(٤) «تاريخ الإسلام» (٩/ ٤٠٤).

تمّ الكتاب
بفضل
الواحد الوهّاب





فهرس ألفاظ الجرح والتعديل

اللفظ أو العبارة	رقم الفقرة
أنعش من أن يكذب	٢١
أنغش من أن يكذب	٢١
إنما روى حديثين	٦٩
أهل حرَّان	٥٠
أهل العدل	١٥٩
أهل القلاع	١٥٨
أهل المِصْرَيْن	٣٣
أهلك أهل الكوفة. . .	١٨٤
أي شيء لم يكن عنده	٢٥، ٤٩
وأي شيء روى من الحديث	٢١٦

حرف الباء

بعض أحاديثه مناكير	٨٠

حرف التاء

تركه فلان	١٢٣
تركوه	١٢٤
تركوه لموضع الوقف	١٢٥
تغيّر	١٠٧
تفسيره إشفاء الصدور	١٨٥
تكبيرة من حارس	٢٠٨
تكلم في حديث فلان	٢١٧
تكلموا فيه	١٠١
تمرَّى	٦١

حرف الثاء

ثقة	٦

حرف الجيم

الجامع	٢٢٠
جبل	٣٧
جيد	١٦٣

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الذال

حرف الراء

حرف السين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم



فهرس المواضيع

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة